



البرلمان العربي

أشرطة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد

• جذوة الانتفاضة لن تخبو

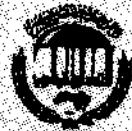
• نشاطات الاتحاد
دعماً للانتفاضة المباركة

• فلسفة الحجر

(قصيدة من وحي الانتفاضة)

العدد الحادي والثمانون

تشرين أول (أكتوبر) 2001



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة الخامسة والعشرون

العدد السادس والثلاثون - شتنبر أول (أكتوبر) 2001

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

نور الدين بوشكوح

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

أحمد مكتيس

مدير العلاقات البرلمانية

الادارة :

دمشق - سوريا

ص.ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

تلекс : 412046

فاكس : 6130224

المحتوى

كلمة العدد :

جذوة الانفاسة لن تخبو

- | | |
|-----------------|--|
| 2 | بقلم : نور الدين بوشكوح |
| 8 | نشاطات الاتحاد |
| 21 | مع البرلمانات حول العالم |
| 25 | فلسفة الحجر (قصيدة) |
| 25 | شعر : الأك. د. ميشيل سباعي |
| 28 | تقارير |
| 29 | - المؤتمر 106 للاتحاد البرلماني الدولي |
| | - الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد |
| 51 | البرلمانات الإسلامية |
| - | - المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني |
| 69 | الأفريقي |
| - | - الندوة البرلمانية الأهلية حول |
| - | الحكمة السالمة والتنمية |
| 80 | المستدامة في الوطن العربي |
| دراسات : | |
| 86 | - حول المقاطعة العربية لإسرائيل |
| - | - الدعاية والتشريعات المضادة |
| - | للمقاطعة العربية لإسرائيل |
| - | إعداد : المكتب الرئيسي لمقاطعة |
| 88 | إسرائيل في الجامعة العربية |
| - | - هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية |
| - | الجديدة في بلد مختلف ؟ |
| 93 | بقلم : محمد عبد الحفيظ |
| وثائق : | |
| 103 | - الإعلان العربي عن التنمية المستدامة |
| - | - ورقة عمل حول القضية الفلسطينية |
| 118 | وانتفاضة الأقصى |
| - | وجهة نظر : في الدبلوماسية البرلمانية |
| 123 | بقلم : النائب التونسي صلاح الدين بوجاه |

كلمة العدد

جريدة الانتفاضة من تكتبوا !!

نور الدين بوشكوح

بقلم :

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

قبل فترة قصيرة أطل علينا الثامن والعشرون من أيلول - سبتمبر من العام 2001 معلنًا انتهاء عام كامل من عمر الانتفاضة الباسلة لأهلانا الصامدين في فلسطين المحتلة ، ومدشنا بدء عامها الثاني .

سنة كاملة مرت أصبح فيه ذلك اليوم من شهر أيلول - سبتمبر تاريخاً معيناً بالدم والجراح ، بالتصميم والعزم على المضي على طريق الكفاح دونما توقف أو تراجع حتى تتحقق الأهداف ، وتحسّد على أرض الواقع الحقوق الوطنية المنشورة للشعب العربي الفلسطيني : حقه في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على ترابه الوطني .

عام كامل انقضى والقبضات السمراء التي ارتفعت في وجه الاحتلال تقدّف بالأحجار لم تهن ولم تضعف ، بل ازدادت ارتفاعاً ورسوخاً وصلابة ، واكتسبت خبرة ومراسلاً . وأصبح تحدي الاحتلال الصهيوني ، والتصدي لجنود الاحتلال المدججين بأحدث

الأسلحة وأشدها فتكاً خبزاً يومياً لشعب مصمم على انتزاع حقوقه
مهما غلت التضحيات .

الانتفاضة الباسلة مستمرة ومتواصلة . أصبحت رمزاً للكفاح الوطني العادل من أجل الحقوق والسيادة على نطاق العالم كله . انتزعت الاعتراف من العدو قبل الصديق ، أعادت القضية المركزية زخمها وحضورها على الساحة الدولية ، وقفزت بها إلى مكان الصدارة من الأحداث .

الانتفاضة الباسلة التي تلوب الأرض تحت أقدام المحتلين لم تكن حدثاً عابراً ، ولا هبة عفوية ، ولا رد فعل مؤقت . إنها تتوج لسلسلة طويلة من النضالات الوطنية التي شهدتها الأرض الفلسطينية منذ دنسها العدو الصهيوني باحتلاله البعيدين قبل نصف قرن ونيف . إنها فعل واع مدروس يجترحه شعب صمم على التمسك بأرضه ووطنه وهويته وانتمائه إلى أمهه والدفاع عن جذوره وأصالته وتاريخه العريق الذي انغرز في الأرض وتجذر فيها وتدفق عطاء وحضارة ورسالة سماوية منذ آلاف السنين .

* * *

نعم الانتفاضة الباسلة مستمرة ومتواصلة . ولعل ما يميزها عن غيرها من أشكال الكفاح السابق ...
الاتساع والشمولية والعمق . فقد عممت الانتفاضة كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وامتدت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948 ، وتشارك فيها جميع فئات الشعب العربي الفلسطيني : رجالاً ونساء وأطفالاً . وللهذا ، كانت ، وما تزال ، تعبيراً أصيلاً عن الوحدة الفولاذية لهذا الشعب في مواجهة الاحتلال . وهذه الوحدة وصلابتها وتوافقها هي شرط أساسى من شروط الانتصار على العدو . وما يظهر بين الفينة

والفينة من تباينات إنما هو تباين على الأسلوب الأفضل في مقارعة الاحتلال والتصدي له .

لقد أكدت الانتفاضة الباسلة من خلال تواصلها وتصاعدتها جملة من الحقائق ، في مقدمتها :

- استحاله التعايش مع الاحتلال الصهيوني الذي يرمي من خلال سياساته القائمة على الإرهاب والقمع والاستيطان والقتل وتدمير البنى التحتية واغتيال النشطاء إلى إخضاع الشعب العربي الفلسطيني وإلغاء هويته وكيانه وانتمائه .
- إصرار الشعب العربي الفلسطيني على انتزاع حقوقه الوطنية غير القابلة للنكر .
- افتتاح الطبيعة العنصرية الفظة للكيان الصهيوني التي تمثل أبشع مظاهر النازية في القرن الحادي والعشرين .
- إفشال جميع المحاولات والمخططات الرامية إلى احتواء الانتفاضة أو الالتفاف عليها .
- التأكيد مجدداً أن القضية الفلسطينية وحقوق شعب فلسطين العربي كانت وما تزال وستبقى القضية المركزية للأمة العربية في أقطارها كافة، وأيا تكون الخلافات والاختلافات بين العرب ، فإنهم سيجدون دائماً في القضية الفلسطينية محوراً يتوحدون حوله ويستمدون منه القدرة على تجاوز المحن وأسباب الفرقة.

* * *

يرتبط دخول الانتفاضة الباسلة عامها الثاني بأحداث بالغة الأهمية فلسطينياً وعربياً ودولياً :

فلسطينياً - يتصاعد ويتوسع الكفاح الوطني لأهلنا في فلسطين المحتلة وتتواءر وتتكافئ هجمات شباب الانتفاضة على المواقع

والمستوطنات الإسرائيلية مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى والجرحى في صفوف القوات الإسرائيلية وفي صفوف المستوطنين . وبالرغم من استخدام العدو كل آلته القمعية وأشد الأسلحة فتكا من طيارات ودبابات ومرور حيوات وأسلحة وذخيرة محرمة دوليا ، إلا أنه عجز تماما عن قهر الإرادة الفولاذية لشعب صم على القتال والصمود حتى النصر .

كل هذا يؤكد أن جذوة الانفاضة لم تخبو ، ولن تخبو ...
وستبقى متقدة حتى دحر الاحتلال .

عربيا - تشكل الانفاضة البقعة المضيئة الوحيدة - ربما - في الأجواء العربية القاتمة .. وورقة بالغة الأهمية بأيدي السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع في الشرق الأوسط تقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 و 425 وانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن الجولان السوري حتى حدود الرابع من حزيران 1967 ، ومن مزارع شبعا اللبناني ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني (العودة ، وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس) . ويدرك العدو الصهيوني أهمية ما تمنحه الانفاضة من قوة للموقفين الفلسطيني والعربي ، ولذلك ليس مستغربا أن يكون مطلبه الأساسي وقف الانفاضة كشرط لاستئناف المفاوضات .

دوليا - تواجه القضية الفلسطينية ، والانفاضة أحد تجلياتها الأكثر دلالة وتعبيرًا ، مرحلة جديدة في عالم اليوم الذي يتميز بهيمنة أمريكية لا جدال فيها على مقدرات العالم . وتتضح مع مرور الوقت معالم النظام الجديد الذي سيسود العالم لفترة غير قصيرة .

ومما لا شك فيه أن موقف شعوب العالم، ومنها شعبنا العربي، من النظام الجديد يتوقف على مصداقية هذا النظام في التعامل مع قضيائنا هذه الشعوب . وحتى الآن تشير كل الدلائل إلى تعاطي هذا النظام والقائمين عليه مع قضيائنا العربية تعاطياً غير موضوعي يتميز باستخدام المعايير المزدوجة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وعندما يكون الموقف المطلوب موجهاً ضد إسرائيل.

والأدلة على ذلك كثيرة ألقها وآخرها رفض إدانة المجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ورفض توفير حماية دولية للمواطنين الفلسطينيين من بطش جنود الاحتلال ووحشيتهم.

* * *

لقد احتلت القضية الفلسطينية دائماً مركز الصدارة في نشاط الاتحاد البرلماني العربي . ومنذ اندلاع الانفراقة قبل عام أكد الاتحاد دعمه المطلق لها ووقوفه إلى جانبها واستخدم جميع الإمكانيات المتاحة له، عربياً وإقليمياً ودولياً ، لمناصرتها وتوفير المساندة لها.

واليوم وفي الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الانفراقة الباسلة فإننا ننحني خشوعاً وإجلالاً لشهداء الانفراقة الذين عبدوا بدمائهم وتضحياتهم طريق الكفاح ، ونوجه تحية إكبار وإجلال لأبطال الحجارة ونشاطاء الانفراقة الميامين الذين يواصلون النضال في أقسى الظروف ، ونعلن تضامننا معهم، مؤكدين عهودنا بأن يظل العمل لنصرة القضية الفلسطينية المهمة الأولى في نشاطنا، وأننا لن

نذر وسعاً أوجهداً في سبيل توفير كل مقومات الصمود لكي تبقى
جذوة الانتفاضة متقدة حتى تحقيق أهدافها، وما ذلك على الله بعزيز.

المجد والخلود لشهداء الانتفاضة الباسلة.

والنصر المؤزر لكفاح الشعب العربي الفلسطيني وقضيته
العادلة.

* * *

نشاطات الاتحاد

دعماً لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني

بيان صادر عن

الوفود البرلمانية العربية

المشاركة في المؤتمر 106 للاتحاد البرلماني الدولي

الاقتصادية فيها ، واعتبار قادة المنظمات الفلسطينية ونشطاء الانتفاضة بهدف كسر إرادة الشعب العربي الفلسطيني وإجهاض انتفاضته وتصفية قضيته . وقد أدت هذه الحرب الوحشية التي شنها إسرائيل منذ أيلول - سبتمبر 2000 حتى الآن إلى وقوع أكثر من 700 شهيد وجرح وإصابة أكثر من 30 ألف مواطن فلسطيني ، وتجاوزت خسائرها الاقتصادية خمس مليارات دولار ، وأدت إلى معدل بطالة تجاوز 65% من القوى العاملة الفلسطينية .

إن البرلمانيين العرب المشاركون في المؤتمر البرلماني الدولي في واشنطن يرون في الفطائع التي ترتكبها حكومة السفاح « Sharon » حلقة جديدة من مخطط عدواني جديد جرى الإعداد له من فترة طويلة ، ويهدف إلى التخلص من عملية السلام واستحقاقاتها ، الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل لم تتصرّج لا سياسياً ولا أيديولوجياً ولا مجتمعياً للسلام والتعايش مع جيرانها ، وأنها ماضية في غيها وفي تنفيذ مشروعها الصهيوني التوسيعى لبناء

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في اجتماعات المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (واشنطن 9-15/9/2001) اجتماعاً على هامش المؤتمر تدارست فيه الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء توافق العدوان الصهيوني الغادر على الشعب العربي الفلسطيني واستمرار انتفاضته الباسلة .

يعرب المشاركون في الاجتماع عن استنكارهم الشديد للهجمة العدوانية الصهيونية الوحشية التي يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني منذ أزيد من عام من قبل الكيان الصهيوني ، والتي شهدت في الآونة الأخيرة تصعيداً خطيراً تجاوز في مجرياته كل الحدود ، وتحول إلى حرب إبادة شاملة تستخدّم فيها قوات الاحتلال الصهيوني كل أنواع الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً ، ناشرة الدمار على امتداد الأرض الفلسطينية ومواصلة في الوقت نفسه شديد حصارها على المناطق الفلسطينية لضرب التواصل فيما بينها وشل الحياة

اللذين يستهدفان الجميع ، والقيام بتحرك سريع لوقف العدوان الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له ، كما يدعون إلى تفعيل المقاطعة العربية للعدو الصهيوني ووقف كل أشكال الاتصال ووضع قرارات فعّالى القاهرة وعمان موضع التنفيذ لتوفير سائر أشكال الدعم والمساندة للانتفاضة الفلسطينية حتى تتکل بالنصر .

ويعرب البرلمانيين العرب عن شكرهم وتقديرهم الكبيرين لمساعر التضامن والتعاطف ومواقف المساندة القوية لحقوق الشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع ضد الاحتلال الصهيوني التي أعربت عنها شعوب البلدان الإفريقية وحكوماتها ومنظماتها في مؤتمر « دوريان » لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري الذي عقد مؤخرًا في جنوب إفريقيا الأمر الذي يؤكد عمق الروابط التاريخية والحضارية والكافحية والمصالح المشتركة التي تجمع بين البلدان العربية والإفريقية والتي تأكّلت مرة أخرى في وأغادوغو حين ساندت جميع البرلمانيات الإفريقية الحقوق العربية العادلة .

وتُهيب الوفود البرلمانية العربية ببرلمانيي العالم أن يرفعوا أصواتهم استنكاراً للجرائم الإسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني وأن يحتوا حكوماتهم على مساندة الإجراءات والدعوات الهادفة إلى وقف هذه الجرائم وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني .

النصر المؤزر للانتفاضة الفلسطينية البطولة .
المجد والخلود لشهداء الانتفاضة .

وأغادوغو في 10/9/2001

الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر 106
للاتحاد البرلماني الدولي

دولة نوراتية ليس لها أي مقومات للحياة ، ويرى البرلمانيون العرب أنه ما كان لهذه الحرب الوحشية التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني أن تتوصل لولا الدعم المتواصل والتغطية السياسية والإعلامية التي تحظى بها من جانب الولايات الأمريكية التي تأخذ موقفاً شديداً الإنحياز إلى جانب إسرائيل ، ضاربة عرض الحاطب بجميع القرارات الدولية ومتجاهلة تعرض مصاديقها - كرابع لعملية السلام - إلى الشك والإنهاصار .

إن الوفود البرلمانية العربية المجتمعنة في وأغادوغو تعرب عن إدانتها واستنكارها الشديد لل المجازر الوحشية المدبرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني ، كما تعرب عن إدانتها للموقف الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل ، وتوّكّد في الوقت نفسه مساندتها المطلقة لتصدي الشعب الفلسطيني وصموده في وجه آل الله الحرب الإسرائيلي ، وتحفيي أبطال الانتفاضة الأشواوس المدافعين عن أرضهم وحقوقهم الثابتة .

ويجدد المجتمعون تضامنهم مع الشقيقين سوريا ولبنان اللتين تهدد إسرائيل بتوسيع رقعة الحرب إليهما ، كما يؤكدون أن السلام في الشرق الأوسط لن يستتب إلا بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، ومن الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران - يونيو 1967 ومن مزارع شبعا اللبناني ، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 و 425 ، واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لاسيما حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

وندعوا الوفود البرلمانية العربية الأمة العربية قاطبة : قادة وشعوبًا وحكومات ومنظّمات ، إلى العمل بجدية من أجل تعزيز التضامن العربي ومواجهة العدوان والتحدي الإسرائيلي

**بيان من الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي في واغادوغو
استنكاراً للاعتداء الإرهابي في نيويورك وواشنطن**

وأثناء اعقاد المؤتمر البرلماني الدولي في واغادوغو جرى الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك ، ومبني البنائون في واشنطن . وقد أثار هذا العمل الإجرامي استنكار العالم أجمع . وأصدرت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر البيان التالي الذي وزع في المؤتمر باللغتين العربية والإنجليزية :

وينتقدون بأحر تعازيهم إلى أهالي الضحايا وإلى الشعب والمسؤولين الأميركيين ، مؤكدين في الوقت نفسه إدانتهم لجميع أشكال الإرهاب واستعدادهم للإسهام في جميع الجهود الدولية الرامية إلى اجتنابه من على وجه الأرض .

واغادوغو 2001/9/12

**الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي
في واغادوغو**

إن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في واغادوغو قد صدمت إلى حد كبير بالعملية الإرهابية الشنيعة التي جرت ضد مركز التجارة الدولي في نيويورك ومقر البنائون في واشنطن .

وتعرب الوفود البرلمانية العربية عن استنكارها وإدانتها الشديدة لهذا العمل الإرهابي الإجرامي الذي أودى بحياة الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء ، ويعبرون عن تعاطفهم مع عائلات الضحايا ،

كذلك وجه الأستاذ عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري الرسالة التالية إلى السيد دينيس استرت رئيس مجلس النواب الأميركي :

سخطنا واستنكارنا الشديد للعملية الإرهابية الشنيعة التي استهدفت مركز التجارة الدولي في نيويورك ومقر البنائون في واشنطن ، يوم الثلاثاء الماضي .

إن هذا العمل الإجرامي الذي أودى بحياة الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء هو جريمة ضد الإنسانية ، وضد

صاحب السعادة السيد دينيس استرت المحترم
رئيس مجلس النواب
واشنطن

سعادة الرئيس ، اسمحوا لي ، بالنيابة عن الاتحاد البرلماني العربي ، وبالأسنانة عن نفسي ، أن أعرب لسعادتكم ، ومن خلالكم إلى الشعب الأميركي والحكومة الأمريكية عن

وتعرقل التعاون والتفاهم فيما بينها . ونؤكد لكم، في الوقت نفسه ، عن استعدادنا للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على هذا الخطر الذي يهدد جميع بلدان العالم .

مع فائق التحية والتقدير

عبد القادر بن صالح

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

الحضارة ، وضد جميع القيم الأخلاقية والمثل الدينية التي آمن بها الإنسان منذ وجوده على الأرض .

وإنني باسم البرلمانيين العرب أقدم من سعادتكم بأحر التهاني ، وأعرب لكم عن تعاطفنا وتضامننا مع عائلات الضحايا ومع الشعب الأمريكي الصديق في هذه المحنـة الشديدة ، مؤكداً لكم إدانتنا المطلقة لجميع أشكال الإرهاب الذي أصبح ظاهرة شديدة الخطورة على أمن الشعوب واستقرارها ، ووسيلة إجرامية تسيء إلى العلاقات بين دول العالم

الأمانة العامة للاتحاد تبدأ بالتحضير للتعداد الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد والمؤتمر العاشر للاتحاد

مجلس الاتحاد .

كذلك تتضمن التحضيرات إعداد الوثائق والتقارير والمذكرات المتعلقة ببنود جدول أعمال كل من المجلس والمؤتمر ، وتوجيه الدعوات إلى الشعب الأعضاء في الاتحاد وإلى المنظمات الشقيقة والصديقة التي ستدعى إلى المشاركة في الاجتماعات بصفة مراقب .

وقد تم الاتفاق بين رئاسة الاتحاد والأمانة العامة على أن يتضمن مشروع جدول أعمال الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد البنود الآتية :

بدأت في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أعمال التحضير لتعـداد كل من الدورة الأربعين العادية لمجلس الاتحاد والمؤتمـر العاشر للاتحاد الذين سيعقدان في العاصمة السودانية - الخرطوم - خلال شهر شباط - فبراير - 2002 .

وتشمل أعمال التحضير على وضع مشروع جدول أعمال دورة مجلس الاتحاد من قبل رئيس الاتحاد وأمينه العام ، ومشروع جدول أعمال المؤتمر العاشر الذي هو من صلاحيات

مشروع جدول أعمال الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد

1 - إقرار جدول الأعمال .

2 - تقرير رئيس الاتحاد .

3 - انتقال رئاسة مجلس الاتحاد .

4 - تقرير الأمين العام حول تنفيذ خطة العمل لعام 2001 .

5 - خطة عمل الاتحاد لعام 2002 .

6 - الشؤون المالية :

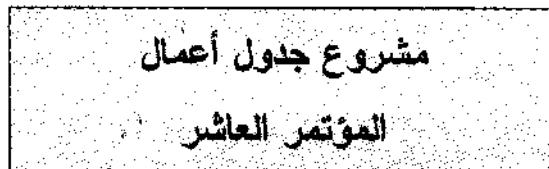
أ - الحساب الختامي لعام 2001 وتقدير مفتش الحسابات .

ب - ميزانية الاتحاد لعام 2002 .

ج - تقديرات حول ميزانية الاتحاد لعام 2003 .

7 - وضع جدول أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد .

8 - ما يستجد من أعمال .



كذلك تم الاتفاق على أن يعرض على الدورة الأربعين لمجلس الاتحاد مشروع جدول أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد البرلماني العربي لمناقشته وإقراره . وقد تضمن المشروع البنود الآتية :

1 - تشكيل مكتب المؤتمر (الرئيس وأمينان للسر) .

2 - إقرار جدول الأعمال .

3 - تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر التاسع للاتحاد (الجزائر - شباط - فبراير - 2000) .

4 - إسهام البرلمانيين العرب في مساندة كفاح الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني .

5 - البرلمان العربي الموحد - اقتراحات ملموسة حول هيكلية البرلماني الموحد والخطوات التنفيذية لإنقاذه .

6 - دور البرلمانيين العرب في مكافحة الإرهاب .

7 - هجرة الأدمغة العربية - وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج .

8 - المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في مراكش (آذار - مارس - 2002) :

- توحيد المواقف البرلمانية العربية من مشروع إصلاح الاتحاد .

- البنود الإضافية في جدول أعمال المؤتمر .

9 - تقارير عن اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة في الاتحاد :

أ - اجتماع الوزراء المكلفين بالشؤون البرلمانية في الحكومات العربية .

ب - الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة .

ج - لجنة قضايا المرأة .

10 - المؤتمر القادم للاتحاد .

11 - ما يستجد من أعمال .

الاتحاد البرلماني العربي يشارك في عدد من المؤتمرات والأنشطة الدولية والإقليمية

المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في واغادوغو

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في أواسط أيلول - سبتمبر الماضي ، في واغادوغو ، عاصمة بوركينا فاسو . وقد ترأس وفد الأمانة العامة السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد . وضم الوفد في عضويته كلا من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية.

قام الوفد بنشاط ملحوظ خلال المؤتمر وشارك في جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية العربية في المؤتمر :

شاركت الأمانة العامة للاتحاد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة - من أيلول (سبتمبر) حتى تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 - في جملة من الأنشطة الدولية والإقليمية تلبية لدعوات تلقتها من عدد من الاتحادات والمنظمات البرلمانية التي ترتبط معها بعلاقات تعاون وتنسيق في العديد من المجالات .
وفيما يلي عرض موجز لهذه الأنشطة :

- أجرى الأمين العام أيضاً لقاء مع السيد إبراهيم فال ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي تم فيه البحث في العلاقات بين الاتحادين وإمكانية عقد اجتماع قريب للجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني العربي الأفريقي .

- كذلك التقى الأمين العام للاتحاد مع السيد غيجيلرود ، الرئيس المشارك للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي . وتم البحث في اللقاء حول العلاقات الثنائية بين الاتحاد والرابطة وإمكانية عقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي خلال النصف الأول من العام القادم .

- فقد وزع الوفد مذكرة تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر (جدول أعمال المؤتمر والمجلس ، واللجان الدائمة المختصة .. أنشطة الهيئات الأخرى .. البرنامج العام للعمل .. والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر) .

- قام الوفد بالتحضير لاجتماع التشاوري الذي عقدته الوفود البرلمانية العربية لتنسيق مواقفها حول مختلف قضايا المؤتمر .

- شارك الأمين العام للاتحاد في الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود لكسب التأييد للطلب العربي حول إدراج بنداًإضافياً في جدول أعمال المؤتمر .

المشاركة في المؤتمر 24

للاتحاد البرلماني الافريقي

وأكَدَ السيد بوشكوح في كلمته إدانة البرلمانيين العرب لظاهرة الإرهاب بكل أشكاله كما أكَدَ الوقوف الدائم والمساندة الكاملة لنضال الشعب العربي الفلسطيني حتى تتحقق أهدافه في تحرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

وأشار السيد بوشكوح في كلمته أيضاً إلى التعاون الوثيق القائم بين الاتحادين الشقيقين ، مؤكداً العمل الدائم لتعزيز العلاقات بينهما على جميع الأصعدة .

وكان حضور أعمال المؤتمر البرلماني الافريقي فرصة تم خلالها عقد لقاء بين الأمينين العامين لكل من الاتحاد البرلماني الافريقي والاتحاد البرلماني العربي جرى البحث فيه حول المسائل المشتركة بين الاتحادين ، لاسيما ما يتعلق بالتحضير لعقد المؤتمر العاشر للحوار البرلماني الافريقي - العربي . وقد تم الاتفاق بهذا الصدد على ما يلي :

1 - التحضير لعقد اجتماع لجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني الافريقي - العربي خلال فترة قريبة .

2 - البدء بأعمال التحضير للمؤتمر التاسع الذي سيعقد في أديس أبابا بابيوببا خلال النصف الأول من العام القادم 2002 .

تلبية لدعوة من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الافريقي ، وفي إطار علاقات التعاون والتنسيق القائمة بين الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الافريقي الشقيق شارك الاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني الافريقي واجتماعات الدورة 39 للجنة التنفيذية التي جرت في مدينة أبوجار العاصمة السياسية لنيجيريا في الفترة من 15-21 تشرين الأول - أكتوبر - 2001 . وقد ترأس وفد الأمانة العامة للاتحاد الأستاذ نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، وضم في ضوئه مدير العلاقات البرلمانية في الاتحاد .

وألقى السيد بوشكوح في الجلسة العامة الثالثة للمؤتمر كلمة تحيَّة باسم الاتحاد البرلماني العربي أكد فيها عمق الروابط التي تربط بين البلدان العربية والافريقية ، من جهة ، وبين البرلمانيين الأفارقة والعرب والاتحادين الممثلين لهما ، من جهة أخرى . كذلك ركزت كلمة السيد بوشكوح على الأوضاع السياسية المستجدة في العالم ، لاسيما الاعتداء الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبني البنغاتون الأمريكي في واشنطن ، وال الحرب الوحشية الشاملة التي شنها قوات الاحتلال الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة .

الدورة الرابعة لمجلس الشورى المغاربي

الصعيد المغاربي والإقليمي ، وألقى الأمين العام للاتحاد كلمة أعرب فيها عن الشكر للدعوة التي قدمت للاتحاد كما عرض وجهة نظر الاتحاد من الأحداث الإقليمية والدولية المستجدة ، وأعرب عن ارتياح الاتحاد للعلاقات الودية القائمة بين المنظمتين الشقيقتين .

وتلبية لدعوة من مجلس الشورى المغاربي شارك الأمين العام للاتحاد في أعمال الدورة الرابعة لمجلس الشورى المغاربي التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية في الأسبوع الأول من أيلول - سبتمبر 2001 . وقد ناقشت الدورة عدداً من المواضيع الهامة في مقدمتها تعزيز دور المجلس وتحسين نشاطه على

المؤتمر الثالث لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

ال الكامل للبيان الخاتمي منشور في مكان آخر من هذا العدد) . وألقى السيد نور الدين بوشكوح كلمة باسم الاتحاد في المؤتمرتناول فيها تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط واستمرار الانقسامية الفلسطينية الباسلة والتطورات التي جرت بعد أحداث نيويورك وواشنطن وموقف البرلمانيين العرب من القضايا الراهنة . وأكد السيد بوشكوح في كلمته حرص الاتحاد البرلماني العربي على توطيد علاقاته مع اتحاد البرلمانات الإسلامية في جميع المجالات .

شارك الاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر الثالث لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) 2001 ، بوفد ترأسه الأمين العام السيد نور الدين بوشكوح ، وضم الوفد في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد وعضو من العلاقات العامة للاتحاد .

وقد ناقش المؤتمر جملة من القضايا السياسية والتنظيمية والمالية وأصدر بياناً خاتمياً تضمن التوصيات والقرارات المتخذة (النص

«مجلة الشورى» السعودية

تحاور الأمين العام للاتحاد

بعد انتهاء أعمال الدورة التاسعة والثلاثين الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في صنعاء في تموز - يوليو - 2001 التقى مندوب «مجلة الشورى» السعودية الأستاذ نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي وأجرى معه لقاء حول أهمية انعقاد الدورة وأنشطة الاتحاد المختلفة . وفيما يلي النص الكامل لأسئلة «مجلة الشورى» وأجوبة الأمين العام عنها :

العرب في دعم الانتفاضة الباسلة ومساندتها على جميع الأصعدة .
وسوف يعمل الاتحاد البرلماني العربي بكل إمكاناته لتنفيذ قرارات هذه الدورة على أتم وجه .

السؤال الثاني : انضمام مجلس الشورى السعودي إلى الاتحاد البرلماني العربي كان من أبرز الأحداث في الدورة الأخيرة ، ماذا يمثل هذا الحدث في فعاليات الاتحاد البرلماني العربي برأيك ؟

جواب : لقد وافق مجلس الاتحاد البرلماني العربي بالإجماع على قبول طلب الانضمام إلى الاتحاد الذي تقدم به مجلس الشورى السعودي الشقيق . وأعلن جميع رؤساء الوفود المشاركون في أعمال المجلس عن ترحيبهم بهذا الانضمام الذي يشكل خطوة هامة بالنسبة للاتحاد ، من حيث أنها أكملت العضوية في الاتحاد ، وبذلك أصبحت جميع البرلمانات ومجالس الشورى العربية الاثنين والعشرين

السؤال الأول : كيف تقيّمون أعمال ونتائج الدورة الـ 39 الطارئة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي التي عقدت في صنعاء مؤخراً ؟

جواب : تكتسب الدورة الـ 39 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي المنعقدة في صنعاء مؤخراً أهمية خاصة من عدة جوانب :
- فهي الدورة الثالثة التي يعقدها مجلس الاتحاد خلال أقل من عام دعماً لانتفاضة الأقصى المباركة ومساندة لكفاح الأهل في فلسطين المحتلة ضد الاحتلال الصهيوني الغادر .

- وقد أظهرت الدورة وحدة الموقف والرأي لدى جميع البرلمانيين العرب إزاء ما يجري في المنطقة من أحداث وتطورات وإزاء ما ينبغي عمله لتجسيد هذه الوحدة بصورة ملموسة على أرض الواقع .

- وهي الدورة التي تضمن بيانها الختامي برنامج عمل متكامل يحدد مهامات البرلمانيين

الإعلامي للاتحاد ، بالحقوق العربية والفلسطينية المغتصبة وضرورة العمل على استعادتها .

- حشد التأييد القضية الفلسطينية العادلة ولحقوق شعب فلسطين من خلال الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد على الصعيد الإقليمي (في علاقات الحوار التي يقيمها مع المنظمات البرلمانية الإقليمية مثل الاتحاد البرلماني الأفريقي ، وبرلمان أمريكا اللاتينية ، والبرلمان الأوروبي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي) ، وكذلك على الصعيد الدولي ، من خلال نشاطه داخل الاتحاد البرلماني الدولي ، الذي حصل المجلس الوطني الفلسطيني فيه على صفة عضو مراقب بفضل نشاط الاتحاد ونشاط البرلمانات العربية الأعضاء فيه .

- الدفاع عنعروبة القدس وفضح الأطماع الصهيونية فيها .

- فضح النزعنة العدوانية التوسعة للصهيونية والدعایات التي تروجها إسرائيل فيما يتعلق بحقوقها المزعومة سواء في فلسطين المحتلة أم في مدينة القدس ، وذلك من خلال المقالات والدراسات التي ينشرها الاتحاد بعدة لغات ، ومن خلال الندوات التي يقيمها بالتعاون مع هيئات عربية وإقليمية ودولية حول هذه القضية .

- المشاركة في جميع الأنشطة العربية والإقليمية والدولية التي تجري تضامناً مع القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

السؤال الرابع : هل ساهمت الحوارات والفعاليات بين الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد الإسلامي والإفريقي والأوروبي والدولي في فتح قنوات جديدة للتواصل مع مثل هذه الاتحادات وإلى أي مدى ينعكس هذا التعاون على الشارع العربي وعلى القضايا العربية والإسلامية ؟

منضمة إلى الاتحاد البرلماني العربي . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الانضمام سيوفر للاتحاد طاقات حية وخبرات جديدة تزيد من فاعلية أنشطته في مختلف الميادين ، وتعزز وحدة الموقف البرلماني العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي .

السؤال الثالث : كيف يساهم الاتحاد البرلماني العربي في تشجيع العمل العربي المساند للحقوق العادلة للشعب الفلسطيني ؟

جواب : كانت القضية الفلسطينية ، وما تزال ، الهم الأول والأساسي والمحور الأبرز لنشاط الاتحاد البرلماني العربي منذ تأسيسه عام 1974 . وللاتحاد موقف استراتيجي من هذه القضية ومن مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي عموماً لم يتغير ، ولن يتغير إلا بانتزاع جميع الحقوق العربية والفلسطينية ، والتي تتمثل في :

تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، عودة اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم ، وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، لاسيما القرارات 242 ، 338 وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام ، واستعادة الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران ، وتحرير ما تبقى من أراضي محتلة في جنوب لبنان (مزارع شبعا) وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 425 .

وقد التزم الاتحاد بهذه الاستراتيجية وهو يعمل على تنفيذها في مجالات واسعة من النشاط الذين يمكن أن أشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

- إعلان التضامن مع نضال الشعب العربي الفلسطيني في كل المناسبات والعمل على إبقاء جذوة هذا التضامن متقدة دائماً ، وتنكير الجماهير العربية ، من خلال النشاط

كيف ينظر الأمين العام إلى آفاق المستقبل للعمل البرلماني العربي وما هي أهم ملامح التطوير التي يمكن أن يشهدها المجلس في المستقبل القريب؟

جواب : إحدى السمات البارزة للتطورات والمستجدات الدولية اليوم هي تعاظم دور البرلمانيات والمؤسسات التمثيلية على الصعيد العالمي لأنها من الواضح أنه بمقدار ما يتسع التطور وتشابك العلاقات والمصالح بين الشعوب والبلدان - وهو ما يجري حالياً - بمقدار ما تزداد الحاجة إلى قوننة هذه العلاقات على المستويين الوطني والإقليمي وحتى الدولي. وهذا يعني المزيد من النشاط على مستوى المؤسسات التمثيلية والتشريعية.

على الصعيد العربي لا يمكن أن تبقى البلدان العربية معزولة عن التطورات التي تعصف بالعالم . ويمكن القول أن هذه التطورات تميز بسمتين أساسيتين :

الأولى : المزيد من التقارب بين الشعوب والبلدان وتكون الكيانات الكبيرة اقتصادياً وسياسياً .

والثانية : تعاظم دور المؤسسات البرلمانية والتشريعية في مختلف الميادين .

وإدراكاً من الاتحاد لهذا الواقع فقد بدأ عملية هامة ذات شقين :

الأول : الإسهام في بناء السوق العربية المشتركة لتكون أساساً اقتصادياً راسخاً لكيان عربي كبير يستطيع التعامل مع المستجدات العالمية بصورة صحيحة .

والشق الثاني : البدء بالخطوات الأولى لتوحيد القوانين والتشريعات العربية ، وهي أحد الأهداف الأساسية للاتحاد منذ تأسيسه . وسيكون هذان الميادنان من المحاور الأساسية لتطور عمل الاتحاد والعمل البرلماني العربي عامة في المرحلة الراهنة .

جواب : الحوار مع المنظمات والمؤسسات البرلمانية والإقليمية والدولية هو أحد أهم ميادين نشاط الاتحاد البرلماني العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي . وقد بدأ هذا النشاط منذ تأسيس الاتحاد عام 1974 ، وما يزال متواصلاً حتى الآن . وينطلق الاتحاد في ممارسته لهذا النشاط من اعتبارات عديدة أبرزها أن الحوار قد أصبح أحد المبادئ المقبولة والمعمول بها في عالمنا المعاصر . وبهدف الاتحاد من هذا النشاط إلى تحقيق أهداف عدة :

- تعريف الرأي العام الدولي بالقضايا العربية عامة ، والقضية الفلسطينية ، بوجه خاص ، وشرح عدالة هذه القضية وخصوصية الارتباط العربي بها ، وكسب التأييد لها بين أوساط مختلفة .

- تشكيل قوة برلمانية ضاغطة على الحكومات ودفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر صراحة في تأييد الحق العربي وضمان استمرار التأييد من خلال صعود برلمانيين جدد إلى السلطة .

- التعاون بين البرلمانيين العرب ونظرائهم من غير العرب في المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية والتوصيل إلى قرارات وتحصيات ومواقف تخدم القضایا العربية وقضایا تحرر الشعوب وصيانة الأمن والسلام الدوليين .

- التعريف بالحضارة والثقافة العربية - الإسلامية والدفاع عنها في وجه محاولات التشويه والدعوة إلى قيام حوار حقيقي ندي بين الحضارات لتعزيز التفاهم بين الشعوب . وأعتقد أن الاتحاد قد نجح في تحقيق العديد من النجاحات في هذا المضمار من خلال علاقاته البرلمانية .

السؤال الخامس : بعد مرور أكثر من 25 عاماً على إنشاء الاتحاد البرلماني العربي ...

الخصائص والتمايزات التي ينفرد بها هذا البلد أو ذاك والتي نجم عنها تباين في أنماط التمثيل البرلماني وأشكال السلطة التشريعية . ونحن نرى أن إحدى الميزات التي ينفرد بها الاتحاد البرلماني العربي ، بالمقارنة مع المنظمات البرلمانية الإقليمية الأخرى ، هي أنه يجمع في عضويته أنماطاً مختلفة من التمثيل البرلماني . وإذا كان الاتحاد وما يزال حريصاً على احترام الاختيارات التشريعية في كل بلد عربي ، بمعنى أنه بعيد كل البعد عن التدخل في الأسس التي تنظم العمل البرلماني (طريقة الانتخاب ، آلية التمثيل ، أسلوب عمل البرلمان .. الخ) ، بل ويعتبر أن التنوع في النظم الانتخابية وطرائق عمل البرلمانات العربية هو من خصوصية التجربة التشريعية في العالم العربي ، بصورة عامة ، فإنه من ناحية أخرى يعتبر أن التفاعل بين هذه الأنماط وتبادل الخبرات والتجارب فيما بين ممثليها من خلال الاجتماعات العامة والتخصصية التي ينظمها الاتحاد كفيل بالكشف عن السلبيات ومواطن الخطل وتوضيح أساليب معالجتها .

السؤال الثامن : هل هناك تنسيق وإعداد بين الاتحادات البرلمانية العربية وذلك من أجل المشاركة في الدورة الـ 106 للاتحاد البرلماني الدولي في أكتوبر القادم ؟

جواب : لقد درجت الأمانة العامة للاتحاد على عقد اجتماع تشاركي للوفود البرلمانية العربية المشاركة في كل مؤتمر يعقده الاتحاد البرلماني الدولي ، وذلك بهدف تنسيق مواقف هذه الوفود الشقيقة من القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر .

بالنسبة للمؤتمر الـ 106 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في بوركينا فاسو سيعقد الاجتماع التنسقي للوفود العربية يوم الأحد الواقع في 9/9/2001 . وسيناقش الاجتماع عدة قضايا هامة أبرزها : موضوع البند الإضافي في

السؤال السادس : كيف يساهم الاتحاد البرلماني العربي في تحقيق شعار المقاطعة الكاملة لكل أشكال العلاقات مع الكيان الصهيوني ؟

جواب : شعار مقاطعة إسرائيل والمعاملين معها هو موقف عربي قديم ، يأتي في إطار السياسة العربية لعزل الكيان الصهيوني إقليمياً ودولياً رداً على عدوانية هذا الكيان ووحشيته .

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة قبل عام أعطي مزيد من الزخم لهذا الشعار في جميع المجتمعات العربية على المستويين الشعبي والمؤسسي وحتى على المستوى الحكومي أحياناً .

بالنسبة للاتحاد البرلماني العربي اتخذ الاتحاد عدة قرارات في دورات مجلسه تدعو إلى إحياء المقاطعة العربية لإسرائيل ودعا إلى مقاطعتها بالكامل ووقف التعامل على جميع المستويات . ويعمل الاتحاد على تحقيق هذا الشعار من خلال حث الحكومات العربية على تحقيق هذا المطلب الجماهيري وتعزيز التوجهات الجماهيرية العربية الداعية إلى تحقيق هذا المطلب .

السؤال السابع : هل هناك تقييم مستمر للاتحاد البرلماني العربي لواقع العمل الشوري والبرلماني العربي وإلى أي مدى يساهم الاتحاد في معالجة بعض السلبيات التي تعرّضه ؟

جواب : من المعروف أن شكل التمثيل البرلماني في أي بلد ينبع عن مجموعة من الظروف والمعطيات المحيطة بهذا البلد مثل : الظروف التاريخية ، والتقاليد ، ومستوى النطمور السياسي والاقتصادي وخصائص الأوضاع الاجتماعية وأنماط الحكم القائمة .. الخ . وبالرغم من وجود عوامل كثيرة مشتركة بين البلدان العربية إلا أنه توجد أيضاً بعض

التأييد لهذا المطلب كذلك سيناقش الاجتماع التيسيري للوفود العربية قضية ملء الشاغر في هيئات الاتحاد المختلفة والاقتراحات المتعلقة بإجراء إصلاحات في الاتحاد البرلماني الدولي وذلك لاتخاذ موقف عربي موحد من سائر هذه القضايا .

جدول أعمال المؤتمر . والمعروف أن الشعبة الكويتية الشقيقة تقدمت باسم الوفود العربية بطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر يتعلق بانتفاضة الأهل في فلسطين وبدور البرلمانيين في العالم في توفير الحماية الدولية للشعب العربي الفلسطيني . وسيناقشه الاجتماع التشاوري العربي كيفية العمل لكسب

□ □ □



الأردن

تشكيل جديد لمجلس الأعيان

وتعكس تركيبة المجلس الجديد جميع أطياف المجتمع الأردني من فعاليات سياسية واقتصادية وجغرافية وأقليات إثنية . كما تمثل النساء في المجلس بثلاث عضوات .

في الثاني والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر - 2001 أصدر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مرسوماً بتشكيل مجلس الأعيان الجديد الذي يضم أربعين عضواً برئاسة سعادة زيد الرفاعي ، رئيس الوزراء الأسبق .

تونس

إعادة انتخاب المبزع رئيساً لمجلس النواب

كذلك تولى أعضاء المجلس في نفس الجلسة انتخاب أعضاء اللجان القinqرة السابعة للمجلس ، وهي لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية ولجنة التشريع العام والتخطيط والتنمية للإدارة ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية ولجنة الفلاحة والصناعة والتجارة ولجنة التربية والثقافة والإعلام والشباب ولجنة الشؤون الاجتماعية والصحية العمومية ولجنة التجهيز والخدمات . وتضم كل لجنة من هذه اللجان خمسة عشر عضواً .

في الثاني عشر من أكتوبر / تشرين الأول 2001 عقد مجلس النواب التونسي جلسته الافتتاحية للدورة التشريعية الثالثة من المدة النيابية العاشرة . وتم في هذه الجلسة إعادة انتخاب سعادة فؤاد المبزع رئيساً لمجلس النواب . كما تم إعادة انتخاب كل من :
 - السيد محمد العفيف شبيوب ، نائباً أول لرئيس المجلس .
 - السيدة شاذلية بوخشينة ، نائبة ثانية لرئيس المجلس .

فلاشطين

المجلس الوطني يدين العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني

وصمودنا ، ولن يثنينا عن المضي قدماً على طريق النضال المشروع سعياً وراء استعادة الحقوق المشروعة ممثلاً بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

إن المجلس الوطني الفلسطيني ، وفي الوقت الذي يحذر فيه إسرائيل من مغبة تفيد مخطط اغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أو أي من قيادات وكوادر شعبنا ، ليدعوا المجتمع الدولي والقوى المؤثرة فيه إلى الوقوف أمام مسؤولياته إزاء ما يجري في فلسطين ، ونطاله بالضغط على حكومة شارون من أجل وضع حد لعدوانها المتواصل ضد أبناء شعبنا .

كما ينادى المجلس الوطني الفلسطيني رئيس الاتحاد البرلماني العربي والأمين العام للاتحاد بإلاغ مضمون هذا التصريح لرؤساء البرلمانات العربية لعقد جلسة خاصة للبرلمانات العربية وكل برلمان لإدانة هذا العدوان وحتى الحكومات العربية على مواجهته بكلفة السبل ، كما ينادى المجلس الوطني الفلسطيني رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيدة نجمة هبة الله أن تسعى لاطلاع رؤساء البرلمانات في العالم على هذا العدوان الصارخ ومناشتهم الوقف إلى جانب العودة إلى السلام في بيت لحم ، مهد السيد المسيح « عليه السلام » ، وفي كافة المدن الفلسطينية التي قامت إسرائيل باجتياحها وأحتلال أجزاء منها وأوقعت حتى الآن عشرين شهيداً ومئات الجرحى .

تعقيباً على العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الشقيق أدى الأخ سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالتصريح التالي :

إن المجلس الوطني الفلسطيني وهو يدين التصعيد العسكري الإسرائيلي المستمر ضد شعبنا الأعزل ، ليؤكد على أن استمرار ارتکاب الجرائم بحق الشعب الفلسطيني من جانب جيش الاحتلال ، يميّط اللثام عن الوجه الحقيقي لحكومة شارون ويدحض ادعاءاتها الزائفة بشأن التهدئة والعودة إلى طاولة المفاوضات ، فحكومة شارون وهي تسعى لنقويض السلطة الوطنية الفلسطينية وتركيع شعبنا ، وسط انشغال العالم ب مجريات الأحداث في أفغانستان ، تكشف عن نواياها العدوانية تجاه شعبنا ، وهي بذلك توجه ضربة قاضية للجهود الدولية المبذولة لإحراز التهدئة المطلوبة تمهدًا لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

إن إسرائيل ، وهي تخوض حرباً شاملة ضد شعبنا الفلسطيني ، فإنها تعلن ، ومن جانب واحد ، عن قتل عملية السلام وتوصد الباب أمام أية إمكانية للعودة إلى المفاوضات ، ضاربة بعرض الحائط الانتفاقيات المبرمة والشرعية الدولية ورغبة الأسرة الدولية في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة .

إن العدوان المتواصل ضد شعبنا الفلسطيني ، عبر استمرار سياسة القتل والتدمير والتغول ، لن ينال من عزيمتنا ووحدتنا

قطر

افتتاح دور الانعقاد العادي الثلاثين لمجلس الشورى

محمد بن مبارك الخليفي رئيساً لمجلس الشورى، وكل من الساده :
 - خالد بن محمد الخاطر ، نائباً للرئيس .
 - الدكتور أحمد محمد عبيدان ، مراقباً للمجلس .
 - عيسى ماجد الغانم ، مراقباً للمجلس .

في التاسع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2001 قام صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بافتتاح دور الانعقاد العادي الثلاثين لمجلس الشورى القطري ، وللقى سموه كلمة شاملة أمام أعضاء المجلس .

وقام المجلس بعد ذلك بإعادة انتخاب سعادة

مصر**إعادة انتخاب الدكتور سرور رئيساً لمجلس الشعب**

للمجلس الشعب . كما تم في الجلسة نفسها إعادة انتخاب وكيلي رئيس المجلس وهما الدكتورة أمال عثمان وسيد راشد .

في أوائل نوفمبر / تشرين الثاني 2001 عقد مجلس الشعب المصري جلسته الأولى في دور الانعقاد الجديد . وتم في هذه الجلسة إعادة انتخاب سعادة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيساً

موريتانيا**انتخابات برلمانية جديدة**

وفي الجلسة الأولى التي عقدها المعية الوطنية الجديدة في الأول من نوفمبر / تشرين الثاني 2001 تم انتخاب مكتب الجمعية الوطنية، وذلك على النحو التالي :

شهدت موريتانيا يومي 19 و 26 تشرين الأول - أكتوبر - 2001 انتخابات برلمانية جديدة للجمعية الوطنية الموريتانية التي تتألف من 81 عضواً .

- | | |
|--|--|
| الرئيس
النائب الأول
النائب الثاني
النائب الثالث
النائب الرابع | : السيد الرشيد ولد صالح
: السيد عبدالرحمن ولد الشين
: السيد محمد الحافظ ولد النحوي
: السيد يحيى ولد مكنوس
: السيد الحضرامي ولد الممة |
|--|--|

النائب الخامس	: السيد آمادو أبو صال
المسير المالي	: السيد محمد عبدالله ولد كلابي
الكاتب الأول	: السيد اشرف أحمد ولد محمد مومي
الكاتب الثاني	: لمات بنت أونن
الكاتب الثالث	: السيد ديوب خاليدو
الكاتب الرابع	: السيد محمد يسلم ولد الفيل
الكاتب الخامس	: السيد لحبيب ولد ديه
المقرر العام للميزانية	: السيد محمدن ولد محمد الحافظ

□ □ □

بمناسبة بدء العام الثاني للانتفاضة

فلسفة الحجر

شعر : الأب د. ميشيل سابا

مصالح الطين بادت ما لها أثر
أو بصمة ، مثلها ما ليس يبتكر

كوني انتفاضة دهر صاغها الحجر
وشما ، على جبهة التاريخ مفرزه

□ □ □

ولا تواصلت الأجيال والفكر
لابد نتفقات من أسلافها البشر
والصخر أبقى بما شحت به الذكر ؟
آثارنا ، بدع في الأرض تستتر
وإن نطقنا ، علينا ذلك الخبر
كسدة المنهى أو وعها عصر
تبعدونها دونها ذكرى .. وتتدثر

لولا الحجارة ما دامت حضارتنا
فالمرء ما يغتذى ، والارث طعمته
فكيف ننسى لأجداد ملأ لهم
ميراثنا ، حجر بالفن مخرجه
إذ سكتنا ، دوى من حولنا حجر
 المقدسات لنا لم يُفْنِها زمان
موصلولة بُعْرِي الأبد من حقب

□ □ □

وينشي خجلًا إذ يسخر الحجر
والدهر مهزلة أربابها القدر
قد علم الكون أن الصخر ينتصر
حي ، شهيد ، خبير بالآلى غدوا
بالصخر منشغل .. للذل مفتقر
فلم ير مثله للموت مبتدر

مفاخر الموت ، ما أفت حافله
شعب تمادي عليه الدهر مُرتجلًا
صلب ، جليد ، له في صبره نعم
حر ، شتت ، مقيم ، أعزل ، نجد
بالأرض ملتصق .. للفكر مبتكر
حتف جهيز لمن أغري به كفن

□ □ □

حب الفراديس بالأوطان يختبر
فكيف يهوى سماء لم يرَ النظر ؟
إلا رماة الحصى بالحق قد جهروا
ليلٌ يكر عليهم ماله قمر
من شوهرت عنده الأفكار والصور
فليس ينفع من أعدائه الحذر
والقلب هاج له حقدًّا فما بصرموا
كما تُجرد من أصدافها الدرر
تبع النضال بها ما أنجب البشر
فالطفل قد غريته في الثرى الحفر
يا « درة الشرق » للأطفال مفتخر
ما كمل أن بدنينا الخلد تحكر
سُقْيت قطرًا على الأزمان ينهمر
فليس يجديك إلا النار والحجر

يذود عن وطن رمز لجنته
من لا يحب بلادًا عاش من دمها
إذا الضمير قضى لا شيء ينهضه
دون الشهادة يوم لا حساب له
أب يحذّر وشك الموت متقيا
والمرء ليس موقى في محاذره
أرابه قتلهم والنفس موجسة
يجرد الابن من أحضان والده
أم .. تقصل من ياقوتها دررأ
ثكلى ، تتوح فإن الموت فاجعها
ما من معين على الانكال يوم هوى
سري بحزنك يا أم الذي قتلوا
يا ثورة الفطرة المثلى براءتها
إن ذل شعب وسد الظلم والبطر

فمن يجل جماداً ليس يُعتبر ؟
متى رأيت حصى باهت به البشر ؟
رهط العدى ، هكذا يستعظم الحجر
إذا استعن بها أبناءها ظفروا

فكم ركنا حصى هزاً بأرجلنا
تعاظم القدر ، ومن راح يقذفه
إما فنونا ، وإما رمية ردعت
لا تكب الأرض إلا من حجارتها

طفل الحجارة معقوّد به الظفر

لا تستهينوا بمن أعمارهم زهر

يُدْمِي إِذَا مَا تَهَوَّتْ فَوْقَهُ الْبَشَرْ
أَرْدَى عَنَّةَ الْوَرَى مِنْ كَانْ يَفْتَخِرْ
بَدْءَ الْهَزِيمَةِ ، « مَقْلَاعَ » بِهِ حَجَرْ
صَخْرَ ، فَأَزِيدَ مَاءً وَأَنْتَهِي الْعَمْرَ
وَالْعُقْلَ يَنْقُصُهُ فِي فَهْمِهِ خَبَرْ
إِنْ أَشْرَقَ النُّورُ فَالظُّلْمَاءُ تَنْزَجِرْ
حَنْ إِلَى مِيَّةٍ فَارْتَجَتِ الْحَفَرْ
فَكِيفَ قَبْلَ مُشَبِّبِ الرَّأْسِ يَحْضُرْ ؟
وَكُلْ ذَنْبٌ لَدِيِ الرَّحْمَنِ يُغْتَفِرْ
وَالسِّجْنُ يُوجِبُهُ لِلْعَاقِلِ الْفَكَرْ
دَهْرًا نَوَاصِلُهَا مَا أَرْجَ الزَّهْرَ
إِذَا اسْتَمِرَتْ عَلَى مَا كَانْ يَنْتَظِرْ

مِنْ أَعْرَضُوا عَنْهُ أَمْسَى رَأْسَ زَاوِيَةَ
طَفْلَ الْحِجَارَةِ « دَاؤَدَ » بَطَلَعَتْهُ
أَيْنَ السَّلَاحُ ؟ وَقَدْ صَالَتْ فَوَارِسَهُ ؟
سَلَوَ الْبَحَارَ لَكُمْ أَخْزَى تَلَاطِمُهَا
مُسْتَرِخَ بَدْلَ الْأَرَاءِ مَوْقِفَهُ
رَبُّ ادْعَاءِ سَرَّتْ فِي الْكَوْنِ كَذِبَتْهُ
مُسْتَقْتَلَّ أَوْدَعَتْ أَكْفَانَهُ جَسْداً
هَذَا التَّرَابِيِّ مَخْلُوقٌ عَلَى أَمْلِ
إِيَادِهِ الشَّعْبُ جَرْمٌ لَا اغْتَارَ لَهُ
قَدْ هَالَنِي مَحْبُسٌ بِالْحَرِّ مَنْشَغُلٌ
لَا نَصْرَفُ الْقَلْبَ عَنْ حُبِّ اِنْتِفَاضَتِنَا
تَبَدوُ لِعِينِكَ حَلَاطِلَ مَأْمَلَهُ

إِلَّا فَلَسْطِينُ أَرْضُ كَلْهَا حَجَرْ
تَفْنِي الدَّنْيَى بِشَظَاهِيَاهَا وَتَتَنَحَّرْ
مَجْرِيُ الْخَلُودِ ، وَمَوْتُ سَاقِهِ الْقَدْرُ
إِذَا تَنْفَسَ لَا يَبْقَيُ وَلَا يَذَرُ

وَكُلْ أَرْضٌ لَهَا فِي تَرْبَهَا حَجَرْ
إِنْ فَجَرْتَ ، فَصَخْورٌ مِنْ فَتَائِهَا
أَوْ أَهْرَقْتَ ، فَدَمَاءٌ فِي تَدْفَقِهَا
أَوْ اسْتَمَاتَ ، فَبَرْكَانٌ لَهُ حَمْمٌ

^(١) د. م. ساِبَا عَرَبِيٌّ مِنْ مَوَالِيدِ الْلَّاذِقِيَّةِ عَامِ 1946 . حَائِزٌ عَلَى شَهَادَتِيِّ دَكْتُورَاهُ وَاحِدَةٌ فِي التَّارِيخِ الْكَسْبِيِّ وَالْأُخْرَى فِي الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ . وَهُوَ أَسْتَاذٌ أَصِيلٌ فِي جَامِعَةِ الْبَلْمَنْدِ فِي لِبَانَانَ وَرَاعِيٌّ رَعِيَّةٌ بِطَرِيرِ كِبَةِ الْنَّطَاكِيَّةِ وَسَائِرِ الْمَشْرِقِ لِلرَّوْمِ الْأَرْثُوذُوكْسِ . (عَنْ صَحِيفَةِ تَشْرِينِ السُّورِيَّةِ - العَدْدُ 8122 - تَارِيخُ 1/10/2001)

نقداً وير

• المؤتمر السادس بعد المائة
للاتحاد البرلماني الدولي

• الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد
مجالس الدول الأعضاء في منظمة
المؤتمر الإسلامي

• المؤتمر الرابع والعشرون
للاتحاد البرلماني الإفريقي

• الندوة البرلمانية حول :
"الحكمة السلمية والتزمتية
المستدامة في الوطن العربي"



برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبرلمان أمريكا اللاتينية وغيرها . وتقدم الأمانة العامة فيما يلي تقريراً يتضمن موجزاً لوقائع المؤتمر والمجلس وأبرز النتائج التي أسفرت عنهما ، وعرضآ لأنشطة الوفود البرلمانية العربية ونشاط وفد الاتحاد البرلماني العربي خلال اجتماعات المؤتمر .

أولاً - جلسة افتتاح المؤتمر

جرت جلسة افتتاح المؤتمر السادس بعد المائة في الساعة السابعة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 9/9/2001 في القاعة الكبرى للمعرض الدولي الأفريقي للفنون والحرف اليدوية تحت رعاية وبحضور فخامة رئيس جمهورية بوركينا فاسو السيد بليس كومباوري . كان أول المتحدثين في جلسة الافتتاح السيد ميليفو تراوري ، رئيس البرلمان في بوركينا

مختصرة

في إطار تنفيذ القرار الصادر عن مجلس الاتحاد البرلماني الدولي قبول الدعوة الموجهة من الشعبة البرلمانية البوركينية لاستضافة أعمال المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد احتضنت العاصمة البوركينية واغادوغو أعمال هذا المؤتمر وأجتماعات الدورة الـ 69 بعد المائة لمجلس الاتحاد في الفترة ما بين التاسع والخامس عشر من أيلول - سبتمبر 2001 ، شارك في هذه التظاهرة البرلمانية الدولية ممثلو مائة واثني عشر برلماناً في قارات العالم الخمس ، بالإضافة إلى وفود ملاحظة تمثل العديد من منظمات الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي واليونسكو ، وبعض المنظمات البرلمانية الإقليمية من بينها : الاتحاد البرلماني العربي ، والاتحاد البرلماني الأفريقي ، والبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا واتحاد

احتمال وجود بعض النقص في التنظيم ، مؤكداً أن شعب بوركينا فاسو سعيد جداً بهذا المؤتمر ويدل قصارى جهده لإنجاحه . ثم تمنى إقامة سعيدة للجميع .

وكان المتحدث الثاني في جلسة الافتتاح السيد أو لا را أوتونو ، الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لشؤون الأطفال والتراثات المسلحة .

نقل السيد أوتونو تحيات الأمين العام للأمم المتحدة وعبر عن سعادته بطرح موضوع حماية الأطفال والسيدا على جدول الأعمال . وقال إن على الدول المشاركة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في 19-9/21 ، التفاهم حول خطة عمل وإجراءات تهدف إلى تأمين انتلاقة أفضل للأطفال في حياتهم ، و التربية قوية ومشاركة كاملة في حياة المجتمع . و تمنى الأمين العام على كافة المشاركين في هذه الدورة ، وهم كثيرون ، أن يحافظوا على هذه الانتلاقة بعد انتهاء الدورة ، كما طلب من البرلمانيين القيام بدورهم كاملاً في تمثيلشعوبهم والحفاظ على التزاماتهم .

وحيا الأمين العام مبادرة الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم ندوة حول الأطفال على هامش هذا المؤتمر بالتعاون مع اليونيسف . وأشار إلى أن الدليل الذي يقوم الاتحاد بإعداده حول عمل الأطفال بالتعاون مع منظمة العمل العالمية هو مبادرة هامة لأن هذا الدليل سيشارك في تحسين البرلمانيين بأضرار عمل الأطفال و انعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ، وسيدعم عملية اتخاذ إجراءات قضائية وإعداد برامج تهدف إلى إلغاء هذه الممارسة السيئة .

وحول مرض السيدا (الإيدز) أوضح الأمين العام أن هذا المرض هو تحد آخر على الدول أن تتحدى لمواجهته . وإن هذا المرض

فاسو ، الذي رحب في مستهل كلمته بممثلي برلمانات العالم ، مشيراً إلى أن اختياره وأغادوغو مكاناً لانعقاد المؤتمر 106 هو دليل على قيام الاتحاد البرلماني الدولي بمهنته ومحافظته على كونه مثالاً للتعديدية ، وعلى أن الاتحاد لا يميز بين دول صغيرة أو كبيرة ، فقيرة أو غنية . والدليل على ذلك الظروف الصعبة التي تعيشها دول إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية . والاتحاد هو انعكاس لهذه التعديدية .

وأوضح السيد تراوري أن المؤتمر ينعقد في فترة تتجدد فيها الديمقراطية وتتعزز بوجود آفاق جديدة للحرية ولمشاركة الشعوب ، وأن مشاركة البرلمانيين من كافة دول العالم ستعزز من تعزيز جذور الديمقراطية في إفريقيا .

كذلك نوه السيد تراوري بأن هذا المؤتمر يعقد في فترة حرجة يتطور فيها الاتحاد البرلماني الدولي ليصبح مؤسسة عالمية للبرلمانات ، فاتحاً الطريق أمام رؤية جديدة للعلاقات الدولية . ومن وأغادوغو ستطلق رسالة تبرز أهمية عمل البرلمانات في الحياة الدولية ، لاسيما أن مواضيع هامة ستطرح مثل السلام ومصير الأطفال ومرض نقص المناعة .

إن على الاتحاد البرلماني الدولي أن يستجيب لمتطلبات الزمن وأن يلبي تطلعات الشعوب . وضمن هذه الروح قامت بوركينا فاسو في كوبا بطرح موضوع السيدا (الإيدز) قضية حيوية في الدول الإفريقية ، وذلك لحثها على وضع تشريعات فعالة للكفاح ضد هذا المرض .

وغير السيد تراوري عن تفاؤله لأن انعقاد المؤتمر البرلماني الدولي كان فاتحة خير على بوركينا فاسو ، إذ تزامن انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية مع هطول الأمطار بعد انتهاء الموسم والخوف من الجفاف . ووجه الشكر إلى كافة أعضاء الوفود الذين قطعوا طريقاً طويلاً للوصول إلى بلاده حاملين معهم المطر .

وفي ختام كلمته اعتذر السيد تراوري عن

أرجانها . ونوهت السيدة هبة الله بالتطور الديمقراطي في إفريقيا ، وخصوصاً بانتشار الحركات النسائية وازدياد دور المرأة في الحياة العامة للبلدان الأفريقية .

وأشارت إلى أن اختيار بوركينا فاسو مكاناً لانعقاد المؤتمر كان هدفه التعبير عن التضامن مع الشعب البوركيني ودعم الإنجازات الديمقراطية التي تحققت فيه . وحول القضايا التي سيناقشها المؤتمر أشارت رئيس مجلس الاتحاد إلى خطورة انتشار مرض الإيدز الذي يهدد مستقبل الأطفال في إفريقيا ، وإن اختيار موضوعي النقاش في المؤتمر يهدف إلى تطوير استراتيجية وقائية وتحسينوعي لدى الرأي العام . وللبرلمانيين في هذا المجال دور أساسي من خلال تخصيص وارد في الميزانيات وإنشاء بنى تحتية تتمتع ببنية عالية لمكافحة الإيدز والاهتمام بمستقبل الأطفال . وأشارت السيدة هبة الله إلى كتاب نشره الاتحاد البرلماني الدولي حول الإيدز بالتعاون مع الأمم المتحدة ، كما نوهت باكتشاف علمي قام به إحدى شركات الأدوية الهندية التي توصلت إلى دواء مضاد للعدوى بالإيدز . وقالت أنها أثناء زيارتها لكوبا أحاطت علمًا بأن الباحثين الكوبيين قد اكتشفوا علاجاً يمنع انتقال العدوى من الأم الحامل المصابة بالإيدز إلى جنينها .

وحول الموضوع الثاني المتعلقة بالعنابة بالأطفال أشارت السيدة هبة الله إلى وجود ملايين الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية ، وعدم توفر المياه الصالحة للشرب والعنابة الطبيعية ، في حين ينفق العالم الكثير من الأموال على التسلح ومواد التجميل والبضائع الكمالية الفاخرة . وثمة تناقض صارخ بين الإيمان بالديمقراطية من جهة ، وبين بيع الألعاب وبرامج الكمبيوتر التي تعلم الأطفال عمليات القتل ، من جهة أخرى .

ولفتت رئيس مجلس الاتحاد انتباه أعضاء

الخطير الذي يقضي على أعداد هائلة من البشر ، والصغار خاصة ، يتزايد أبعاداً خطيرة في إفريقيا ، وأيضاً في بعض مناطق آسيا والكاريببي وكذلك في أوروبا الشرقية . وللبرلمانات دور أساسى في هذا المجال ، إذ عليها وضع استراتيجية وطنية وقائية وعلاجية ، كما أن عليها دعم أنظمة الصحة العامة وأنظمة العلاج الوقاية وعلىها السهر على إعطاء الأولوية لهذه المواضيع في الميزانيات الوطنية . وقد قامت بوركينا فاسو بإعداد برنامج هام لمكافحة ذا المرض .

و عبر الأمين العام عن قناعته بأن الاتحاد البرلماني الدولي له موقع هام في تشجيع الشعوب والقطاع الخاص على المشاركة في دعم صندوق الصحة العالمي وفي الكفاح ضد السيد .

وفي ختام كلمته شجع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للبرلمانيين على متابعة جهودهم لتعزيز الديمقراطية التمثيلية في العالم ، منها بأن على الشعوب كافة أن تتحدد من أجل حماية مصلحة الإنسانية جموعاً لكي تنتصر الديمقراطية . كما أعرب عن سعادته للتعاون الوثيق الجاري بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة .

ثم أفت السيدة نجمة هبة الله ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، كلمة الاتحاد فأعربت في بدايتها عن الشكر والامتنان لبوركينا فاسو على كرم الضيافة وحسن الوفادة وعلى تنظيم هذا المؤتمر في قلب القارة الأفريقية ، كما خصت بالشكر رئيس الدولة فخامة الرئيس بليس كومباوري لرعايته أعمال المؤتمر ومشاركته فيه .

وقالت السيدة هبة الله أن إفريقيا قارة جديرة بالاهتمام لأنها بالرغم من التراثات الطبيعية الغنية والتراث الثقافي العربي فإنها تعاني بشدة من الفقر والأمية والتخلف في معظم

البيئة وحل النزاعات في العالم . وعلى المؤسسات في دول الشمال والجنوب التعاون من أجل مواجهة هذه التحديات . ولهذا علينا أن نشكر البرلمانات على جهودها الجبار لكي تقوم بصورة مشتركة في صياغة أجوبة على تساؤلات الشعوب ومخاوفها . وعبر الرئيس عن سعادته للمواضيع المطروحة في المؤتمر 106 والتي تشكل مواضيع الساعة بالنسبة للإنسانية ولها مكانة خاصة في نفسه .

ولخص الرئيس النطوير التاريخي لبوركينا فاسو خلال السنوات العشر الأخيرة ، مؤكداً التزام بلاده بخط الديمقراطية والتنمية من خلال تبني دستور جديد وإجراء انتخابات تعدية منتظمة . وأشار إلى أنه قد تم إنشاء مؤسسات جديدة لهذا الغرض وهي تقوم بدورها على أكمل وجه . كما تم مؤخراً إدخال تعديلات من أجل إرساء الديمقراطية وتعزيز المواطنة في الجمهورية .

على الصعيد الاقتصادي ، عرفت بوركينا فاسو ، رغم الظروف الصعبة ، معدلاً للنمو يتجلوز 5 % .

وأوضح فخامة الرئيس كومباوري أن التنمية وضرورات النمو السريع قد صارت مواضيع تسبق في أولويتها مكافحة الفقر . وكذلك التربية والصحة وحماية الفئات الأضعف التي تستند قسماً هاماً من ميزانية الدولة .

وفي مجال الصحة ، تم إيرام موضوع الوقاية ومكافحة الأوبئة الكبيرة والأوبئة التي تشبه السيدا ، وستحتضن بوركينا فاسو في شهر كانون الأول - ديسمبر المقبل المؤتمر الدولي الثاني عشر حول السيدا والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس في أفريقيا .

كذلك أشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أن قضية المرأة والطفل هي في مركز اهتمامات السلطات البوركينية والتي قد قامت بعمل واسع من أجل ضمان حماية حقوقهم وتعزيزها ، ومن أجل تحسين وضعهم وتعزيز ازدهارهم .

المؤتمر إلى حقيقة أن المنطقة التي جاءت منها (شبه الجزيرة الهندية) قد قسمت على أساس ديني قبل نصف قرن مضى ، وأنه ما تزال توجد مجموعات طائفية في المنطقة تجند الصبيان والفتيات للقيام بأعمال إرهابية ، أو تهريب المخدرات . وهؤلاء الأطفال المتاثرون بالعنف الطائفي لا يكونون معزولين عن المجتمع فحسب ، بل يكونون أيضاً قابلين للانحراف في أعمال مخالفة للقانون وفي الاضطرابات الاجتماعية التي تهدد استقرار بلدانهم .

ورغبة من الاتحاد البرلماني الدولي في الإسهام في تحسين الظروف المحيطة بحياة الأطفال فإن الاتحاد سينظم ندوة حول مستقبل الأطفال بالتوافق مع دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال .

وفي ختام كلمتها أعربت رئيس مجلس الاتحاد عن شكرها لرئيس جمهورية بوركينا فاسو على الترحيب الحار الذي لقيه ممثلو برلمانات العالم منذ حلولهم في أرض الأحرار - وهي ترجمة لاسم بوركينا فاسو .

وكان آخر المتحدثين في جلسة الافتتاح فخامة الرئيس بليس كومباوري ، رئيس جمهورية بوركينا فاسو ، رئيس مجلس الوزراء ، الذي استهل كلمته بأن تمنى إقامة سعيدة لكافة الوفود المشاركة ، وغير عن سعادة بوركينا فاسو باستضافة المؤتمر 106 . ووجه تحية خاصة إلى السيدة رئيسة الاتحاد التي تقوم بمهامها بحنكة شديدة ، وكذلك إلى فريق عملها الذي يعمل بنشاط ومهارة ليجعل من الاتحاد مؤسسة مثالية للتعاون المتعدد الأطراف .

وحول الوضع في العالم نوه الرئيس كومباوري بأن التحديات الأساسية التي تفرض لها جهود المجتمع الدولي هي إشاعة الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين ظروف حياة المرأة والطفل وقضايا التربية والصحة والعمل ومحاربة الفقر والحفاظ على

- القوى المحركة في مجتمع الغد .
- 5 - العمل الملحق لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيره من الأوبئة التي تعرض للخطر بصورة جدية الصحة العامة والتربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتهدد حياة كثير من الأمم .
- 6 - إسهام البرلمانيات في التصدي لاستمرار الأوضاع المأساوية في الأرضي العربية المحتلة والعمل على توفير مراقبين دوليين وحماية دولية للشعب العربي الفلسطيني ، وخاصة المدنيين العزل⁽¹⁾ .
- 7 - إدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت بتاريخ 11 أيلول - سبتمبر - 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ .

ثالثاً - الطلبات الخاصة بإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر :

أ - طلبات البند الإضافية :

تقدمت أربع شعب أعضاء في الاتحاد بطلبات لإدراج بند إضافية في جدول أعمال المؤتمر السادس بعد المائة ، وذلك على النحو التالي :

و ضمن إطار العولمة ، فإن تنمية التجارة ونمو الاستثمارات هو أمر يتطلب فضاءات اقتصادية متكاملة . ولهذا الغرض ، تشارك بوركينا في عملية إنشاء مجموعات اقتصادية كبيرة على الصعيدين الإقليمي والقاري .

وفي ختام كلمته أعلن السيد الرئيس أن على المجتمع الدولي أن يظهر المزيد من الحماس والوضوح والإنسانية من أجل إحلال السلام والأمن وتعزيزهما وهما أمران ضروريان للتنمية .

ونوه الرئيس في ختام كلمته بأن الحكومات والشعوب تنتظر الكثير من أعمال هذا المؤتمر وهم مقتدون بأنه سوف تستجيب إلى تطلعاتهم . ثم أعلن عن افتتاح أعمال المؤتمر 106 .

ثالثاً - مشروع جدول أعمال المؤتمر 106

- 1 - انتخاب رئيس ونواب / نائب رئيس المؤتمر السادس بعد المائة .
- 2 - دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند إضافي على جدول أعمال المؤتمر .
- 3 - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

4 - حماية الأطفال والعنابة بهم باعتبارهم

اسم الشعبة صاحبة الطلب	عنوان البند المقترن	تاريخ استلام الطلب
الكويت (باسم الشعب الأعضاء في المجموعة العربية)	إسهام البرلمانيات في التصدي لاستمرار الأوضاع المأساوية في الأرضي العربية المحتلة والعمل على توفير مراقبين دوليين وحماية دولية للشعب العربي الفلسطيني وخاصة المدنيين العزل .	2001/7/18
فرنسا	سلامة الشحن بالسفن وطرق الحد من تصاعد أعمال الفرقنة وال Kovariث البيئية .	2001/7/23
جمهورية إيران الإسلامية	إنتاج المخدرات والتجار بها : تهديد خطير للمجتمع الإنساني ، وخاصة للشباب ، والمسؤولية الأساسية للمجتمع الدولي في مكافحة هذه الجريمة المنظمة .	2001/8/7
كوبا	النشاطات الإرهابية الموجهة ضد كوبا من أراضي الولايات المتحدة	2001/8/8

⁽¹⁾ عنوان البند الإضافي الذي طلبت الشعبة الكورية إدراجه في جدول الأعمال باسم الشعب العربية وأحرز أكريا الثنين المطلوبة .

⁽²⁾ عنوان البند الطارئ الذي أقر المؤتمر بالإجماع إدراجه في جدول أعماله في أعقاب الأحداث التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن .

وفد إيران عن سحبه لطلب نظرأ لأهمية موضوع الطلب المقدم من الشعب العربية . ولنفس السبب أعلن رئيس الوفد الكوبي سحبه لطلب . وبذلك انحصرت المنافسة بين الطلبين العربي والفرنسي ، وجاءت نتيجة التصويت كما يلي :

ناقش المؤتمر في بداية جلساته العامة الأولى الطلبات الأربع واستمع إلى ممثل عن الشعبة صاحبة الطلب ، كما استمع إلى رأي معارض ثم أجرى تصويتاً لمعرفة أي الطلب يحرز أكبر عدد من الأصوات بفارق أكثرية التلتين ، وهي الأكثرية المطلوبة لإدراج البند . وقبل إجراء عملية التصويت أعلن رئيس

مقدم الطلب	أصوات مؤيدة	أصوات معارضة	امتناع	أكثريّة التلتين
الطلب العربي	728	202	392	620
الطلب الفرنسي	695	262	392	620

قرار حوله . وفي اجتماعها الثاني أقرت ، بعد المناقشة ، مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة وعيّنت السيد كاثانغوا (من كينيا) مقرراً ليتّقد المشروع إلى المؤتمر في جلساته الختامية .

وبذلك قامت اللجنة في اجتماعها الثاني بتجديد انتخاب مكتبهما السابق لأن جميع أعضائه مؤهلون لإعادة الانتخاب . وأصبح مكتب اللجنة على النحو التالي :

رئيس اللجنة : السيدة ب موغو (من كينيا). النائب الأول لرئيس اللجنة : السيد ماكيرنان (من استراليا) .

النائب الثاني لرئيس اللجنة : السيد فاركيرز (من الأرجنتين) .

اللجنة الثالثة - وهي لجنة القضايا

الاقتصادية والاجتماعية :

عقدت اللجنة اجتماعين أيضاً ناقشت فيما جدول أعمال يتضمن البنود الآتية :

1 - إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في جاكرتا (تشرين أول - أكتوبر - 2000) .

2 - دراسة البند الخامس من جدول أعمال المؤتمر :

« العمل الملحق لمكافحة مرض نقص

و بذلك فاز الطلب العربي نظراً لإحرازه العدد الأكبر من الأصوات وأصبح هو البند الإضافي في جدول الأعمال . وأعلن رئيس المؤتمر إحالة البند إلى اللجنة السياسية لدراسةه واعداد مشروع قرار حوله .

رابعاً - اجتماعات اللجان

انعقدت في إطار المؤتمر السادس بعد المائة اجتماعات ثلاث من لجان الدراسة الدائمة، وذلك على النحو التالي :

اللجنة الثانية - وهي لجنة القضايا

البرلمانية والقانونية وحقوق الإنسان :

عقدت هذه اللجنة اجتماعين ناقشت فيما جدول أعمال تضمن البنود التالية :

1 - إقرار محاضر اجتماعات اللجنة التي عقدت في جاكرتا (تشرين أول - أكتوبر - 2000) .

2 - دراسة البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر :

« حماية الأطفال والعنية بهم باعتبارهم القوى المحركة في مجتمع الغد »

3 - انتخاب مكتب اللجنة :

قامت اللجنة في اجتماعها الأول بدراسة البند الرابع وعيّنت لجنة صياغة لوضع مشروع

خامساً - الجلسة الختامية للمؤتمر

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر السادس بعد المائة بعد ظهر يوم الجمعة الواقع في الرابع عشر من أيلول - سبتمبر - 2001 . وبدأت الجلسة بعرض التقارير الواردة من لجان الدراسة ، بما فيها لجنة البند الإضافي ، واللجنة الخاصة التي شكلت لوضع مشروع قرار حول البند الطارئ المتعلق بالهجوم الذي تعرض له نيويورك وواشنطن بتاريخ 11/9/2001 . قدم مقررو اللجان مشاريع القرارات التي أعدتها لجانهم ووافق المؤتمر على هذه القرارات بالتصفيق دون إجراء أي مناقشة .

وب قبل الإعلان عن رفع الجلسة واختتام المؤتمر تعاقب على منصة الخطابة ممثلو المجموعات الجغرافية - السياسية في الاتحاد ، معربين عن شكرهم وامتنانهم للشعبية البرلمانية البوركينية ولحكومة بوركينا فاسو وشعبها على ما لاقوه من حسن وفادة وتقدير ، وجهد كبير في تنظيم أعمال المؤتمر .

وتحدث باسم الوفود العربية السيد ميلود الغمودي ، عضو وفد الجماهيرية العربية الليبية، فوجه الشكر والتقدير إلى جمهورية بوركينا فاسو ، رئيساً وحكومة وشعباً ، على حسن الوفادة والاهتمام . كما عبر عن الارتياح للنتائج التي تم التوصل إليها في اجتماعات المؤتمر .

واستمع أعضاء المؤتمر إلى كلمة ممثل الشعبة البرلمانية المغربية السيد سعيد أمسكاني الذي تستضيف بلاده أعمال المؤتمر القادم السابع بعد المائة في مدينة مراكش في أواسط آذار - مارس - 2002 . وأعرب السيد أمسكاني عن اعتزاز الملكة المغربية باستضافة المؤتمر البرلماني الدولي ، وأكد أن الشعبة البرلمانية المغربية ستبذل قصارى جهدها لإنجاح أعمال المؤتمر وتوفير كل

المناعة المكتسبة (الإيدز) وغيره من الأوبئة التي تعرض للخطر بصورة جدية الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتهدد حياة كثير من الأمم »

3 - انتخاب مكتب اللجنة :

أجرت اللجنة في اجتماعها الأول مناقشة مستفيضة للبند الخامس ، وعيّنت لجنة صياغة لمشروع قرار حوله . وفي اجتماعها الثاني أقرت بعد المناقشة والتعديل ، مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة ، وقررت تعين الآنسة أوغستين (من كندا) مقررة تنقل مشروع قرار اللجنة إلى الجلسة الختامية للمؤتمر .

وقامت اللجنة في الاجتماع الثاني بانتخاب مكتبها : وذلك على النحو التالي :
رئيس اللجنة : السيد غود فينسون (من أسلندا) .

النائب الأول لرئيس اللجنة : السيد سونغ سوهان (من جمهورية كوريا) .

النائب الثاني لرئيس اللجنة : السيدة هدى حمسي (من سوريا) .

اللجنة الأولى - وهي لجنة القضايا السياسية :

استدعيت هذه اللجنة لعقد اجتماع استثنائي لأن موضوع البند الإضافي الذي قرر المؤتمر إبراجه في جدول الأعمال يقع في إطار اختصاصات اللجنة . ونظرأ للأوضاع التي استجدت بعد الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية وقرار لجنة التسليير في المؤتمر لتقليل مدة المؤتمر لم تعقد اللجنة اجتماعاً لمناقشة البند ، وتم الاكتفاء بتشكيل لجنة صياغة أعدت مشروع قرار عرض على اللجنة . وبعد مناقشته وإقراره عينت اللجنة مقرراً لعرض مشروع القرار باسمها أمام المؤتمر في جلسته الختامية .

- 7 - تقارير حول المؤتمرات التي عقدت مؤخراً و حول الاجتماعات التخصصية :
- الاجتماع البرلماني حول التجارة الدولية .
 - الاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول الدول الأقل تقدماً .
 - الدورة البرلمانية بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الثاني حول مكافحة الفساد .
 - اليوم البرلماني بمناسبة المؤتمر العالمي للأمم المتحدة ضد العنصرية والتمييز العرقي وكراه الأديان وعدم التسامح المرتبط بها.
 - التعاون مع منظمة الأمم المتحدة .
 - إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي .
 - بناء مقر جديد للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف .
 - أنشطة الأجهزة العامة واللجان المتخصصة :
 - اجتماع النساء البرلمانيات .
 - اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن والتعمون في حوض البحر الأبيض المتوسط .
 - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين :
 - انتخاب عضو أصيل وعضو بديل .
 - تقرير اللجنة . - لجنة التنمية المستدامة :
 - انتخاب عضو أصيل وعضو بديل .
 - تقرير اللجنة . - لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط:

أسباب الراحة للوفود المشاركة .

ثم ألقى السيد تراوري ، رئيس الجمعية الوطنية البوركينية ، كلمة ختامية شكر فيها جميع المتحدثين الذين توجهوا بالشكر لبلده ، واعتذر عن أي تقصير غير مقصود سواء في أمور التنظيم أو في إبداء الاهتمام بأعضاء الوفود . كما أعرب عن سروره لنجاح أعمال المؤتمر مؤكداً ضرورة التعاون بين برلمانيي العالم ضد الإرهاب الدولي الذي يشكل ظاهرة خطيرة تهدد السلام والاستقرار الدوليين .

ثم أعلن عن اختتام أعمال المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي .

**شادساً - اجتماعات الدورة التاسعة والستين
بعد المائة لمجلس الاتحاد
البرلماني الدولي**

انعقدت في إطار مؤتمر وأغادوغو أيضاً اجتماعات الدورة التاسعة والستين بعد المائة لمجلس الاتحاد البرلماني الدولي . وتتضمن جدول أعمال الدورة البنود التالية :

- إقرار جدول الأعمال .
- إقرار محاضر اجتماعات الدورة 168 للمجلس .
- اقتراحات متعلقة بانتخاب رئيس المؤتمر . 106
- قضايا متعلقة بالعضوية في الاتحاد :

 - طلبات الانساب وإعادة الانساب إلى الاتحاد .
 - أوضاع بعض الشعب الأعضاء .

- تقرير الرئيس :

 - حول أنشطته منذ الدورة 168 للمجلس .
 - حول أنشطة اللجنة التنفيذية .
 - التقرير الأولي للأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة 168 للمجلس .

وفيما يلي عرض لأبرز القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس :

1 - رئاسة المؤتمر السادس بعد المائة :

اقترحت بعض الوفود ووافق المجلس بالتصفيق بالإجماع على ترشيح السيد ميلاغوبي ترواري ، رئيس الجمعية الوطنية في بوركينا فاسو ، رئيساً للمؤتمر السادس بعد المائة . وقد نقلت هذه الرغبة إلى المؤتمر رئيس مجلس الاتحاد السيدة نجمة هبة الله فوافقت المؤتمر على ذلك أيضاً بالإجماع والتصفيق .

2 - العضوية :

- وافق المجلس بالإجماع على قبول طلب إعادة الالتساب إلى الاتحاد الذي تقدمت به الشعبة البرلمانية في كوت دوفوار (ساحل العاج) بعد استعادة الحياة البرلمانية فيها .
- حرمان كل من الشعبة البرلمانية في جورجيا والشعبة البرلمانية في جزر مارشال من حق التصويت بسبب تأخرهما عن دفع مساهمتها المالية في ميزانية الاتحاد .

- التأجيل إلى الاجتماع القادم لمجلس الاتحاد اتخاذ قرار بشأن تعليق عضوية كل من الشعبة البرلمانية في الكونغرس الأمريكي والشعبة البرلمانية في ملاوي نظراً لأن مباحثات ستجرى مع الكونغرس الأمريكي خلال الشهر القادم حول هذا الموضوع⁽¹⁾ ، ولأن شعبة ملاوي قد بلغت الاتحاد أنها قد حولت مساهمتها المالية وينتظر وصولها خلال أسابيع .

3 - ملء الشواغر في هيئات الاتحاد المختلفة :

أ - اللجنة التنفيذية : كان على المجلس انتخاب عضوين في اللجنة التنفيذية ليحل محل

⁽¹⁾ تضمنت فقرة « ملاحظات واقتراحات » في هذا التقرير مزيداً من التفصيل حول هذا الموضوع .

1 - انتخاب عضو أصيل .

2 - تقرير اللجنة .

و - اللجنة المكلفة بعملية تعزيز� احترام الحق الإنساني الدولي .

ز - مجموعة الوسطاء حول الوضع في قبرص .

ح - مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء .

12 - مشروع البرنامج والميزانية للعام 2002 .

13 - تعليق المادة 1/15 من لائحة المؤتمرات حتى انعقاد المؤتمر 107 في مراكش لصالح إجراء مناقشة كاملة ومفتوحة حول الإصلاح المقترن للاتحاد البرلماني الدولي وألمور المرتبطة بذلك .

14 - المؤتمر البرلماني الدولي 107 (مراكش (المغرب) 23/17 آذار - مارس 2001)

أ - إعداد جدول الأعمال .

ب - التصديق على قائمة المنظمات الدولية والهيئات الأخرى المدعوة لمتابعة أعمال المؤتمر بصفة ملاحظ .

15 - الاجتماعات البرلمانية القادمة :

أ - المؤتمرات النظامية .

ب - المؤتمرات التخصصية والاجتماعات الأخرى .

16 - تعيين مدققين اثنين لحسابات السنة المالية 2001 .

17 - انتخابات اللجنة التنفيذية .

18 - تعيين أمين عام لفترة أربع سنوات (2006/6/30 - 2002/7/1)

وقد عقد مجلس الاتحاد ثلاثة جلسات لمناقشة البنود المطروحة في جدول أعماله .

الوثيقة المتعلقة بإصلاح الاتحاد والبُت بها في دورته المنعقدة في واغادوغو . ولكن العديد من الشعب ارتأت ضرورة إجراء المزيد من المناقشة حول الموضوع . وتقدم الوفد الأسترالي بمشروع قراراً لتأجيل البُت بالأمر حتى دورة المجلس السبعين بعد المائة التي ستعقد في مراكش . وبعد المناقشة تم الاتفاق على تخصيص جلسة خاصة لمناقشة الموضوع في واغادوغو . وجرت في الجلسة مناقشات مستفيضة حول الموضوع أبرزت عدة وجهات نظر لاسيما فيما يتعلق بعقد مؤتمر واحد في العام أو مؤتمرين وحيول دور اللجان واجتماعاتها .. الخ . وتم الاتفاق أخيراً على ما يلي :

1 - أن ترسل الأمانة العامة للاتحاد مذكرة جديدة حول موضوع الإصلاح تتناول فيها الاقتراحات الجديدة التي عرضت في المناقشات في واغادوغو .

2 - إجراء تعديلات في الوثيقة السابقة المتعلقة بالإصلاح في ضوء مناقشات واغادوغو . وإرسال الوثيقة المعدلة إلى جميع الشعب الأعضاء .

3 - البُت بموضوع الإصلاح في الاتحاد في دورة المجلس القادمة في مراكش .

6 - المؤتمر السابع بعد المائة في مراكش 17-23 آذار - مارس - 2002 :

أقر مجلس الاتحاد أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد في مراكش البنود التالية :

1 - انتخاب رئيس ونواب رئيس المؤتمر السابع بعد المائة .

2 - دراسة إمكانية إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .

3 - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

كل من السيدة يار يغونيا (من الاتحاد الروسي) والسيد فوك (من استونيا) . وقد تقدم لمجلس الشاغرين ثلاثة مرشحين هم السادة : ليغور أوستاش (من أوكرانيا) وايف تافيرنير (من فرنسا) وماتياس زوروس (من المجر) . وبعد إجراء التصويت جاءت النتائج كالتالي :

- السيد تافيرنير 144 صوتاً من أصل (168) .
- السيد اوستاش 93 صوتاً من أصل (168) .
- السيد زوروس 75 صوتاً من أصل (168) .

وبذلك فاز كل من السيدتين تافيرنير الفرنسي وأوستاش الأوكرainي بالمقعدتين الشاغرين في اللجنة التنفيذية .

ب - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين - تم انتخاب السيدة فيرونيكا ميدفيدوفا (من جمهورية التشيك) عضواً أصيلاً في اللجنة و د. ايروين كونلر (من بريطانيا) عضواً احتياطياً .

ج - لجنة الشرق الأوسط : انتخب السيد تاكيس هادجي غيرغيو (من قبرص) عضواً أصيلاً في اللجنة .

د - لجنة التنمية المستدامة : انتخب السيد ثوني كومان عضواً أصيلاً والسيد اميرس حسن (من إندونيسيا) عضواً احتياطياً .

4 - تعيين الأمين العام للاتحاد : أقرت اللجنة التنفيذية للاتحاد في اجتماعها المنعقد في جنيف في تموز - يوليو - 2001 تقديم توصية إلى مجلس الاتحاد بإعادة تعيين السيد اندرز جونسون في منصب الأمين العام للاتحاد لفترة جديدة مدتها أربعة أعوام . وقد وافق المجلس على هذه التوصية بالإجماع والتصفيق .

5 - إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي : كان مفروضاً أن يستكمل مجلس الاتحاد مناقشة

اجتماعهم التاسع عشر في واغادوغو ، يوم الربعاء 12/9/2001 برئاسة السيد ميشيل فوزيل ، الرئيس التنفيذي للشعبة الفرنسية .

- شارك في هذا الاجتماع ممثلو عن المشاركين الأساسيين في كل من :

- الجزائر - قبرص - مصر - فرنسا - اليونان - إيطاليا - الأردن - مالطا - المغرب - البرتغال - سلوفينيا - تونس - تركيا .

- وممثلو عن المشاركين المنضمين في كل من : (1) روسيا الاتحادية والمملكة المتحدة - (2) فلسطين - (3) مجلس الشورى المغاربي - جمعية اتحاد أوروبا الغربية - الاتحاد البرلماني العربي .

- سبق انعقد هذا الاجتماع ، اجتماع للجنة التنسيق ، عقد أيضاً برئاسة السيد فوزيل ، وشارك فيه ممثلو الجزائر وفرنسا وإيطاليا ومالطا والمغرب وتونس وسلوفينيا . وغياب عن الاجتماع ممثلو برلمانات كل من إسبانيا (التي غابت عن المؤتمر) والجمهورية العربية السورية ، بالإضافة إلى ممثلة مجموعة تنسيق النساء البرلمانيات المتوسطيات (التي غابت عن المؤتمر هي وبديتها) .

• جرى الاجتماعان بروح من الحوار

- اليونان - إسرائيل - إيطاليا - الجمهورية العربية الليبية
- الأردن - لبنان - مالطا - المغرب - موناكو - البرتغال
- الجمهورية العربية السورية - سلوفينيا - تونس - تركيا
- يوغسلافيا .

بصفة مشاركيين منضمين : (1) برلمانات الولايات المتحدة الأمريكية - روسيا الاتحادية - المملكة المتحدة . (2) فلسطين - (3) الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا - الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في البحر الأسود - جمعية اتحاد أوروبا الغربية - مجلس اتحاد أوروبا الغربية - مجلس الشورى المغربي - البرلماني الأوروبي - الاتحاد البرلماني العربي .

4 - دور البرلمانات في تطوير سياسة عامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقات التجارة الدولية .

5 - عشر أعوام بعد الريو : التدهور العالمي للبيئة والدعم البرلماني لبروتوكول كيوتو .

كذلك أقر المجلس قائمة المنظمات البرلمانية الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى التي تستدعي للمشاركة في مؤتمر مراكش القادم بصفة منظمات ملاحظة .

7 - المؤتمرات البرلمانية القادمة : المؤتمرات النظامية : المؤتمر السابع بعد المائة 17-3/23/2002 - مراكش / المغرب .

وتقى الاتحاد دعوات لعقد مؤتمره في البلدان الآتية :

- سانتياغو (تشيلي) في آذار - مارس عام 2003 .

- مانيلا (الفلبين) في أكتوبر - تشرين أول - 2003 .

- لندن (بريطانيا) من 28/3 إلى 4/3/2004 .

سابعاً - اجتماع اللجان والهيئات الخاصة الأخرى في الاتحاد

1 - اجتماع ممثلي الأطراف المشاركة في عملية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط

• عقد ممثلو الأطراف المشاركة في عملية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾

⁽¹⁾ يشارك في هذه العملية :
بصفة مشاركيين أساسيين : برلمانات الدول التالية : إسبانيا - الجزائر - البوسنة والهرسك - قبرص - كرواتيا - مصر - إسبانيا - جمهورية مقدونية اليوغسلافية سابقاً - فرنسا

6 - القضايا المتعلقة بالقرير الواجب
تقديمه إلى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي يوم
السبت 15/9/2001 .

7 - متفقات .

• بعد دراسة المبادرات المختلفة - لاسيما
المبادرات البرلمانية - الهدافة إلى تعزيز الأمن
والتعاون بالإضافة إلى الشراكة في المتوسط ،
اتفق المشاركون بشكل أساسي على ما يلي :

- عقد اجتماعهم العشرين في إطار
الاجتماعات البرلمانية في مراكش في
2002/3/20 .

- تأجيل الدراسة المفصلة للمشروع
الموحد بالأدوات الملائمة لإنشاء الجمعية
البرلمانية للدول المتوسطية والتي كلفوا بها ،
إلى الاجتماع القادم . وعليه ، فسيكون لدى
المشاركين في العملية الوقت الكافي لدراسة
الوثيقة المعنية بالاهتمام المطلوب ، وسيتم
إثرها تحضير الوثيقة المعنية وإقرارها بشكل
نهائي .

- إدراج البند التالي على جدول أعمال
الاجتماع العشرين في مراكش :

التعاون الإقليمي - قضية الاستثمارات المباشرة وإشكالية الديون

ولكي يتمكن الاجتماع من دراسة الموضوع
بصورة معقمة اتفق المجتمعون على أن ترسل
الأطراف المشاركة إلى الأمين العام للاتحاد
خلال الشهر الذي يسبق الاجتماع أفكارها
 الأساسية حول الموضوع (في حدود 6
صفحات على الأكثر) لتوزيعها مسبقاً على
الأطراف الأخرى . وسوف تتطرق المناقشة ،
قدر المستطاع ، من قبل خبراء يمثلون خلفيات
متباينة في حوض المتوسط .

- إعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بتنفيذ
الوثيقة الختامية للجتماع الثالث لعملية الأمن
والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، والتي

والرغبة المشتركة في دعم عملية الأمن
والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وتعزيزها .
ناقشت الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود
التالية :

1 - انتخاب رئيس / رئيسة الاجتماع
التابع عشر .

2 - إقرار جدول الأعمال .

3 - تقارير حول الأنشطة :

أ - تقرير حول أعمال لجنة تنسيق عملية
الأمن والتعاون في المتوسط⁽¹⁾ في واغادوغو
يقدمه رئيسها .

ب - معلومات حول أنشطة مجموعة
تنسيق النساء البرلمانيات المتوسطيات ، تقدمها
ممثلة المجموعة لدى لجنة التسيير .

4 - إعداد آلية من أجل إنشاء جمعية
برلمانية للدول المتوسطية في المدى البعيد :
ورئاسة موحدة حول المواقف الأساسية
للجماعة المزعمع إنشاؤها للدول المتوسطية .

5 - مناقشة موضوع : (تقرر في هافانا
أن تتم دراسة أحد المواضيع المختار من
ضمن القضايا المطروحة في إطار السلاسل
الثلاث لعملية الأمن والتعاون في المتوسط ،
ويرجى من الوفود التفضل بتقديم اقتراحات
للموضوع) .

استعراض الوضع في منطقة المتوسط ،
لاسيما المبادرات البرلمانية الرامية إلى تعزيز
الأمن والتعاون في المنطقة ، والقيام ، ضمن
هذا الإطار ، بدراسة الترتيبات الأكثر ملائمة
لقيام عملية أمن وتعاون منفردة داخل الاتحاد
البرلماني الدولي في المستقبل .

(1) تتألف لجنة التسيير من 10 أعضاء يمثلون برلمانات :
الجزائر - مصر - إسبانيا - فرنسا - إيطاليا - مالطا -
المغرب - الجمهورية العربية السورية - سلوفاكيا - تونس
وممثلة بمجموعة تنسيق النساء البرلمانيات للمتوسط .

« الأرض مقابل السلام » وطالب بتطبيق توصيات السيد تينت وتقرير ميشل .

أخذت اللجنة علمًا بنتائج اجتماع لجنة الصياغة حول البند الإضافي « مشاركة البرلمانيات في التصدي للوضع المأساوي المستمر في الأراضي العربية المحتلة والعمل على توفير مراقبين دوليين وحماية دولية للشعب العربي الفلسطيني لاسيما المدنيين العزل » .

وأصرت اللجنة على ضرورة عقد اجتماع بين رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس الكنيست الإسرائيلي ، هذا الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في شهر حزيران - يونيو 2001 خلال مهمة اللجنة في المنطقة . وقد وافق الطرفان بتحفظ على الدعوة ولكن الاجتماع لم يتم ، واقتربت اللجنة عconde في الخريف المقبل .

وفي إطار استكمال عضوية اللجنة تم انتخاب مقرر جديد للجنة هو السيد ريمون أوهاندجيتو بدلاً عن السيد فيليبو (قبرص) الذي لم يعد عضواً في برلمان بلاده .

ثانية - الاجتماع التنسيقي للوقد البرلمانية العربية

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً تنسيقياً للتشاور وتوحيد المواقف حول القضايا التي سيعالجها المؤتمر .

شاركت في هذا الاجتماع وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية في كل من البلدان الآتية :

- الأردن - الإمارات - تونس - الجزائر -
- السودان - العراق - الكويت - الجماهيرية العربية الليبية - مصر - المغرب واليمن .

وناقش المجتمعون جدول أعمال يتضمن

شكل أداة أساسية وهامة لتعزيز الشراكة في حوض المتوسط .

- الطلب إلى الأمين العام استكشاف احتمالية إعادة تنظيم برنامج الاجتماعات البرلمانية بشكل يوفر لاجتماع الأطراف في عملية الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط وقتاً أطول لمناقشاته .

- وضع تصور لمجتمعات متكررة أكثر من السابق - كل ثلات سنوات مثلاً - لمؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط .

-أخذ العلم بقرارات لجنة تنسيق عملية الأمن والتعاون عدم العمل بطلب برلمان إسرائيل بأن يكون ممثلاً فيها ، وإدراج مسألة ترکيب اللجنة كبند على جدول أعمال دورتها القادمة .

2 - لجنة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط

قدم المقرر السيد ريمون أوهاندجيتو (من بيتنين) تقريراً عن نشاط اللجنة خلال اجتماعات مجلس الاتحاد . وأوضح التقرير أن اللجنة التقت مع ممثلي عن كل من الكنيست الإسرائيلي والمجلس الوطني الفلسطيني لعدم تمكن الوفدين من التوصل إلى نتيجة إيجابية . فقد اشتكى الوفد الإسرائيلي من تدهور الوضع في المنطقة ومن أعمال الإرهاب الأخيرة وضرورة قيام إسرائيل بالدفاع عن نفسها بالقوة . وطالب بيقاف العنف وتطبيق توصيات السيد تينت وتقرير ميشل . وأضاف بأن الكفة الآن في الملعب الفلسطيني .

كذلك شرح عضو الوفد الفلسطيني الوضع في الأراضي المحتلة ، وأعلن عدم رغبة إسرائيل في التوصل إلى حل سياسي دائم . فهي مستمرة بالاستيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات . وطالب إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها واحترام قرارات الأمم المتحدة ومبادر

الاتحاد : قدم السيد محمد جاسم الصقر ، رئيس الوفد الكويتي ، وممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية ، تقريراً حول اجتماعات اللجنة التنفيذية والتوجهات التي لديها إزاء عملية الإصلاح . وبيدو أن قيادة الاتحاد تتوجه إلى إقرار عقد مؤتمر عام واحد في العام بدل مؤتمرين كما هو الحال الآن . وأوضح السيد الصقر أن عدداً من الوفود ، منها الاسترالي ، قد تقدموا بطلب لإرجاء البث بموضوع الإصلاح حتى المؤتمر القادم الذي سيعقد في مراكش في آذار - مارس 2002 . وتم الاتفاق على دعم هذا التوجه شريطة دراسة الموضوع في المجموعة العربية والاتفاق على موقف موحد يقدم باسمها في المؤتمر القادم .

3 - متفقات : أرتى المجتمعون أية نتيجة للوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فإن على الوفود العربية المشاركة في المؤتمر أن تصدر بياناً باسم الاتحاد البرلماني العربي يؤكد التضامن مع الانتفاضة الباسلة ، ويندد بالجرائم الإسرائيلية ويدعو إلى تأمين حماية دولية للشعب العربي الفلسطيني وفرض الاجتماع رئاسة الاتحاد بإصدار هذا البيان .

(نص البيان مرافق بهذا التقرير)

تيسعاً - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في أعمال المؤتمر السادس بعد المائة في واشنطن بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية . وقد شارك الوفد بنشاط ملحوظ في الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية العربية خلال المؤتمر :

البنود الآتية :

- 1 - البند الإضافي في جدول أعمال المؤتمر .
- 2 - التعديلات المقترحة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للاتحاد البرلماني الدولي .
- 3 - ملء الشواغر في هيئات الاتحاد المختلفة .

4 - ما يستجد من أعمال .
ترأس الاجتماع سعادة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس الاتحاد ، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري . وافتتح الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت حداداً وإجلالاً لأرواح شهداء الانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني . وبعد إقرار جدول الأعمال جرت مناقشة مستفيضة لجميع البنود شارك فيها ممثلو الوفود المشاركة في الاجتماع . وتوصل المجتمعون إلى ما يلي :

1 - حول البند الإضافي : استعرضت الطلبات الأربع المقدمة . وكان التقدير أن الظروف مواتية لنجاح الطلب العربي . وتم الاتفاق على القيام بجملة من التحركات لدعم الطلب العربي :

- الاتصال بالوفدين الإيراني والكويتي لإقناعهما بسحب طلبيهما لصالح الطلب العربي .

- الاتصال بالجموعتين الإفريقية والإسلامية للحصول على دعمهما للطلب العربي .

- الاتصال أيضاً بالوفدين الصيني والياباني لكسب تأييدهما نظراً لتأثيرهما .

- تشكيل لجنة صغيرة (3 أعضاء) لإجراء اتصالات مع ممثلي المجموعات الأمريكية اللاتينية وأسيا .

2 - حول الاقتراحات المتعلقة بإصلاح

حداداً على أرواح الضحايا - إرسال برقية باسم كل من رئيس المؤتمر ورئيسة الاتحاد إلى رئيس الكونغرس الأمريكي تندد بالاعتداء وتعرب عن التعاطف مع أسر الضحايا ومع الشعب الأمريكي . وإدراج بند طارئ في جدول أعمال المؤتمر للتذيد بالاعتداء ، كما اختصرت أيام انعقاد المؤتمر يوماً ، وتناولت جميع المتحدثين العدوان بالتذيد والاستكثار .

• أصدرت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر بياناً يستنكر الاعتداء ويندد به ويعرب عن التعاطف مع الشعب الأمريكي وأسر الضحايا في محنته الشديدة . كما يعرب البيان عن استكار البرلمانيات العربية لجميع أشكال الإرهاب ويؤكد استعدادهم للإسهام في الجهد الدولي الرامي إلى اجتناب هذه الظاهرة الخطيرة من على وجه الأرض . ووجه سعادة رئيس الاتحاد إلى رئيس مجلس النواب الأمريكي رسالة بنفس المعنى ، مؤكداً فيها أيضاً استكار البرلمانيين العرب للاعتداء الإرهابي على نيويورك وواشنطن وإدانتهم لكل أشكال الإرهاب الذي أصبح ظاهرة خطيرة تعرقل التعاون والتفاهم بين الشعوب . وتشكل خطراً جدياً على الأمن والاستقرار في كل أنحاء العالم .

• بعد الإعلان عن الهجمة الإرهابية ضد المنشآت الأمريكية في نيويورك وواشنطن وفي جو الوجوم والغضب الذي أثارته هذه الهجمة ، وفي إطار التدابير التي اتخذتها لجنة تسهير المؤتمر لتسريع أعمال المؤتمر وتقليل فتره انعقاده حاول الوفد الإسرائيلي ، مدعوماً من قبل الوفود الأوروبية (من مجموعة +12) الاستفادة من هذا الجو وتغييره ضد البند الإضافي المتعلق بمناقشة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني . فطلبو إلغاء هذا البند بحجة أن الأحياء « لم

- فقد وزع الوفد مذكرة تضمنت تعريفاً بمختلف أعمال المؤتمر (جدول أعمال المؤتمر والمجلس ، اللجان الدائمة المختصة .. أنشطة الهيئات الأخرى .. البرنامج العام للعمل .. والقضايا الأخرى التي طرحت في المؤتمر) .

- وقام الوفد بالتحضير لاجتماع التشاوري الذي عقده الوفود البرلمانية العربية لتنسيق مواقها حول مختلف قضايا المؤتمر .

- شارك الأمين العام للاتحاد في الاتصالات التي أجريت مع مختلف الوفود لكسب التأييد للطلب العربي حول إدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر .

- أجرى الأمين العام أيضاً لقاء مع السيد ابراهيم فال ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي تم فيه البحث في العلاقات بين الاتحاديين وإمكانية عقد اجتماع قريب للجنة المتابعة للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي .

- كذلك التقى الأمين العام للاتحاد مع السيد غجيلرود ، الرئيس المشارك للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي . وتم البحث في اللقاء حول العلاقات الثنائية بين الاتحاد والرابطة وإمكانية عقد المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي - الأوروبي الذي اتفق على عقده في روما في نوفمبر - تشرين الثاني - من هذا العام .

عاشرأ - ملاحظات على هامش المؤتمر

• طغت الهجمات الإرهابية التي جرت في نيويورك وواشنطن على كل من مركز التجارة الدولية ومبني البنادقون الأمريكي على أعمال المؤتمر البرلماني الدولي . وأصبح جميع أعضاء المؤتمر بالذهول نظراً لضخامة العدوان واستهدافه المدنيين وضخامة عدد الضحايا المقدرة بالآلاف . وقد اتخذت جملة من الإجراءات في المؤتمر : الوقوف دقيقة صمت

الطلب العربي إلى طلب بند طاري أو مستعجل (يتطلب إدراجه إحراز أربعة أخماس الأصوات) حتى يتسعى للطلب الفرنسي المرور بعد سحب الطلبين الإيراني والكويتي . وقد تصدى الدكتور أحمد فتحي سرور ، رئيس مجلس الشعب المصري لهذه المحاولة وأعلن عن معارضته لوفود العربية للطلب الفرنسي ليس لعدم أهمية الطلب بحد ذاته ، بل لوجود ما هو أهم منه . وقال الدكتور سرور : إن الصحايا يتسلطون يومياً في الأرضي الفلسطينية المحتلة وفي غيرها من المناطق وهو أمر يجب علينا مناقشته لتجنب هذه الكوارث . أما الطلب الفرنسي فيمكن مناقشته في إطار أكثر تخصصاً . وطلب إلى الوفد الفرنسي سحب طلبه .

- اتخذت الوفود البرلمانية الإفريقية في اجتماعها التسيقي قراراً بتأييد الطلب العربي لإدراج بند إضافي في جدول أعمال المؤتمر . وقد كان واضحاً أثناء عملية التصويت التزام هذه الوفود بالقرار الذي اتخذه ، ولعب هذا الالتزام دوراً بارزاً في إحراز الطلب العربي على الأكثرية المطلوبة .

- أثار اقتراح اللجنة التنفيذية تأجيل اتخاذ قرار بتعليق عضوية الكونغرس الأمريكي في الاتحاد مناقشات حامية وواسعة . فقد اعتبرن كثير من الوفود على الاقتراح ، مؤكدين ضرورة تطبيق الأنظمة وعدم استثناء أي شعب برلمانية لأي سبب من الأسباب . وتسائل البعض : هل توجد لوائح تسري على البعض ويستثنى منها البعض الآخر . وأكد آخرون أن السبب في تأخير الكونغرس الأمريكي عن دفع مساهماته وعدم اشتراكه في أنشطة الاتحاد ليس مالياً وطلبوا معرفة الأسباب الحقيقة . وطالبت نيجيريا بتوجيهه إنذار أخير إما الدفع وإما تعليق العضوية واتخاذ القرار في دورة المجلس في مراكش .

تعد مناسبة لإجراء المناقشة حوله » . وطرحوا الموضوع في اللجنة التنفيذية ومارسوا ضغوطاً على بعض أعضاء اللجنة وعلى أعضاء لجنة تسيير المؤتمر (اللجنة المصغرة) . ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل نظراً لتصدي الوفود العربية وممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية لهذه المحاولة المكشوفة التي أرادت الالتفاف على الهزيمة التي لحقت بهم عند إقرار المؤتمر إدراج البند في جدول أعماله . ولكن الوفود العربية وافقت على إلغاء جلسة المناقشة للبند ، انسجاماً منها مع تدابير تقليص مدة المؤتمر ، والاكتفاء بتعيين لجنة صياغة لإعداد مشروع قرار يتم عرضه على الجلسة الختامية للمؤتمر . وقد تبين أيضاً أن أنظمة الاتحاد لا تسمح بإدخال تعديل على أية قضية سبق وأن أقرها المؤتمر إلا إذا توفر الإجماع في المؤتمر حولها . ولم يكن هذا الإجماع بالطبع متوفراً . ولما سقط في أيديهم حاولوا من جديد تخريب محتوى البند من خلال تقديم اقتراحات في اجتماع اللجنة السياسية وفي الجلسة الختامية للمؤتمر ترمي إلى إحداث تغيير في عنوان البند باستبدال عبارة « الأرضي العربية المحتلة » بعبارة « الشرق الأوسط » وعبارة « حماية دولية للشعب العربي الفلسطيني » بعبارة « حماية دولية للشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي » . ولكن هذه المحاولة فشلت أيضاً سواء في اللجنة السياسية أم في جلسة المؤتمر الختامية حيث أثارها كل من المندوبين البولندي والكندي . ولكن رئيس المؤتمر السيد تراوري ، رئيس برلمان بوركينا فاسو ، حسم النقاش حولها ، موضحاً أنها تحالف الأنظمة ، فضلاً عن أن أكثرية أعضاء المؤتمر تعارض التعديل .

- عند تقديم الطلب الفرنسي لإدراج بند إضافي حول سلامة الشحن بالسفن اقترح المنودب الفرنسي على الوفود العربية تحويل

تؤدي إلى عودة الكونغرس إلى الاتحاد ، وستكون هي الفرصة الأخيرة ، فيما أن يعود أو تعلق عضويته .

* * *

ملحقات التقرير :

- 1 - النص الكامل للقرار الذي اتخذه المؤتمر حول الوضع في الأراضي العربية المحتلة .
- 2 - البيان الذي أصدرته الوفود العربية حول مساندة الانقضاضية الفلسطينية الباسلة .
- 3 - البيان الذي أصدرته الوفود العربية استكماراً للاعتماد الإرهابي في نيويورك وواشنطن .

وبعد طرح الكثير من الأسئلة حول الموضوع أوضح الأمين العام للاتحاد أن القضية ليست مالية فعلاً وليس بسبب أن مواعيد اجتماعات الاتحاد تتعارض مع مواعيد جلسات هامة للكونغرس ، بل هناك سببان أساسيان هما : إن قيادة الكونغرس لا تدرك طبيعة الاتحاد البرلماني الدولي وهي تندمر من أنها تدفع أكثر المساهمات وتتعرض الولايات المتحدة إلى النقد باستمرار داخل الاتحاد أي أنها مستاءة من مواقف أغلبية أعضاء الاتحاد إزاء الولايات المتحدة . وتم الاتفاق أن يلتقي وفد من اللجنة التنفيذية مع مسؤولين في الكونغرس في تشرين الأول - أكتوبر القادم للبت بالموضوع . وهذه الآلية في الحوار قد



**نص القرار الذي أصدره المؤتمر السادس
للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في واغادوغو
حول البند الإضافي المتعلق به :**

« إسهام البرلمانات في التصدي لاستمرار الأوضاع المأساوية في الأراضي العربية المحتلة والعمل على توفير مراقبين دوليين وحماية دولية للشعب العربي الفلسطيني ، وخاصة المدنيين العزل »

الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب ،

(7) معرباً عن قلقه العميق للأحداث المأساوية التي تجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أدت إلى الكثير من الوفيات والإصابات ، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء من الفلسطينيين والإسرائيليين ، الناجمة عن الاستخدام المفرط للقوة من قبل الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الإسرائيلية ، وكل أشكال العنف ،

(8) معرباً عن قلقه العميق لتزايد النشاطات الإرهابية التي تؤثر بصورة خاصة على المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين وسكان العالم الآخرين .

(9) مكرراً التأكيد أن الحل العادل والدائم للصراع العربي - الإسرائيلي يجب أن يبني على مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 (لعام 1967)، ورقم 338 (لعام 1973) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (لعام 1948)، وعلى عملية تفاوضية نشطة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ،

(10) مشيراً إلى تقرير ميشيل حول أساليب

(1) مستذكرةً قرارات الأمم المتحدة التي أكدت مراراً حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ، وكذلك حق العودة للاجئين الفلسطينيين ،

(2) مؤكداً حق إسرائيل في العيش بأمان ضمن حدود دولية معترف بها ،

(3) مستذكرةً أيضاً قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة القابلة للتطبيق ،

(4) مستذكرةً كذلك القرارات السابقة ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي ، وبصورة أخص القرارات المتخذة في المؤتمر 97 (سبتمبر - نيسان - أبريل 1997) المتعلق بمدينة القدس الشريف ، وكذلك القرارات المتخذة في المؤتمر 103 (عمان - نيسان - أبريل 2000) والمؤتمر 104 جاكارتا - تشرين أول - أكتوبر - 2000) ،

(5) مؤكداً على نحو أشد مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والمنصوص عنها في القرارات المختلفة للأمم المتحدة والمعاهدات الدولية والتي أكدتها مراراً الاتحاد البرلماني الدولي ،

(6) مدافعاً عن أهمية احترام القانون الإنساني الدولي ، وبوجه خاص معااهدة جنيف

- 3 - يدعوا إسرائيل ، من أجل نزع فتيل التوتر ، إلى سحب قواتها العسكرية فوراً من المنطقة المحيطة بالمدن والقرى الفلسطينية ، وتجميد جميع النشاطات الاستيطانية ، والامتناع عن مهاجمة المدنيين والمنشآت ورفع حصارها عن الأرض الفلسطينية ؛
- 4 - يدعوا السلطة الفلسطينية إلى استخدام أساليب لتجنب النشاطات الإرهابية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها ؛
- 5 - يدعوا إلى إرسال مراقبين وراصدين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لضمان احترام القانون الإنساني الدولي وإنهاء العنف في هذه الأراضي ؛
- 6 - يدعوا إسرائيل ، بوصفها الدولة المحتلة ، إلى الإنسحاب من المؤسسات الوطنية الفلسطينية التي احتلتها مؤخراً ، بما فيها بيت الشرق ، ووقف جميع مخططات عزل مدينة القدس العربية ؛
- 7 - يدعوا إلى استئناف المفاوضات بغية تحقيق سلام شامل وعادل عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، عاصمتها القدس ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة منصفة ؛
- 8 - يطلب إلى الأمين العام نقل هذا القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة وضمان متابعته وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر القادم للاتحاد البرلماني الدولي .
- 11) مقتضاياً بأن تطبق نتائج تقرير ميشل الذي حظي بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وأطراف النزاع الحقيقي سوف يؤدي إلى ظروف أكثر عدالة وأكثر توازناً لكسر حلقة العنف وحل الأزمة ، ويفتح سبل حل سلمي ،
- 12) مبدياً انزعاجه من إغلاق إسرائيل لبيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في انتهاء لاتفاقات أوسو ، ومن مخططاتها لعزل القدس عن محيطها في خرق للعديد من قرارات مجلس الأمن الدولي والمعاهدات الدولية ،
- 13) معتبراً عن الدعم الكامل لعملية السلام وللجهود المبذولة لإيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي ،
- 1 - يطالب حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بأن تعيد تأكيد عزمها على احترام الاتفاقيات القائمة ، وفرض وقف أعمال العنف فوراً وبدون شروط ، مجددتين بذلك تعاؤنها في الأمور الأمنية وتوفير مزيد من الوسائل الهدفة إلى استعادة الثقة بين الشعوبين ، مؤسستين بذلك فترة هدوء هامة ، والعودة إلى حوار بناء يشمل على المسائل الأساسية عن طريق المفاوضات الثانية ؛
- 2 - يستذكر قتل المدنيين والأطفال والقيام باغتيال الفلسطينيين بدون محاكمة ، وتهدم البيوت واستهداف البنية التحتية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني ؛

□ □ □

**بيان صادر عن الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر 106 للاتحاد البرلماني الدولي
دعماً لانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني**

تجاوز 65% منقوى العاملة الفلسطينية . إن البرلمانيين العرب المشاركون في المؤتمر البرلماني الدولي في واغادوغو يرون في الفظائع التي ترتكبها حكومة السفاح « Sharon » حلقة جديدة من مخطط عدواني جديد جرى الإعداد له منذ فترة طويلة ، وبهدف إلى التخلص من عملية السلام واستحقاقاتها ، الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل لم تتضج لا سياسياً ولا أيديولوجياً ولا مجتمعياً للسلام والتعايش مع غيرها ، وأنها ماضية في غيها وفي تنفيذ مشروعها الصهيوني التوسيعى لبناء دولة توراتية ليس لها أي مقومات للحياة ، ويرى البرلمانيون العرب أنه ما كان لهذه الحرب الوحشية التي شنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني أن تتواصل لولا الدعم المتواصل والتغطية السياسية والإعلامية التي تحظى بها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ موقفاً شدید الإنحياز إلى جانب إسرائيل ، ضاربة عرض الحائط بجميع القرارات الدولية ومتجاهلة تعرض مصداقيتها - كراع لعملية السلام - إلى الشك والإنهيار . إن الوفود البرلمانية العربية المجتمعنة في واغادوغو تعرب عن إدانتها واستنكارها الشديدين للمجازر الوحشية المدبرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني ، كما تعرب عن إدانتها للموقف الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل ، وتؤكد في الوقت نفسه مساندتها المطلقة لتصدي الشعب الفلسطيني وصموده في وجه آلة الحرب الإسرائيلية ، وتحفي أبطال الانتفاضة الأشامون

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في اجتماعات المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي (واغادوغو 9-15/9/2001) اجتماعاً على هامش المؤتمر تدارست فيه الوضع الخطير في الأرضي الفلسطينية المحتلة في ضوء تواصل العداون الصهيوني الغادر على الشعب العربي الفلسطيني واستمرار انتفاضته الباسلة .

يعرب المشاركون في الاجتماع عن استنكارهم الشديد للهجمة العدوانية الصهيونية الوحشية التي يتعرض لها الشعب العربي الفلسطيني منذ أزيد من عام من قبل الكيان الصهيوني ، والتي شهدت في الأونة الأخيرة تصعيداً خطيراً تجاوز في مجرياته كل الحدود ، وتحول إلى حرب إبادة شاملة تستخدمن فيها قوات الاحتلال الصهيوني كل أنواع الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً ، نشرة الدمار على امتداد الأرض الفلسطينية ومواصلة في الوقت نفسه تشديد حصارها على المناطق الفلسطينية لضرب التواصل فيما بينها وشل الحياة الاقتصادية فيها ، واحتياط قادة المنظمات الفلسطينية ونشاطه الانتفاضة بهدف كسر إرادة الشعب العربي الفلسطيني وإجهاض انتفاضته وتصفية قضيته . وقد أدت هذه الحرب الوحشية التي شنها إسرائيل منذ أيلول - سبتمبر 2000 حتى الآن إلى وقوع أكثر من 700 شهيد وجرح وإصابة أكثر من 30 ألف مواطن فلسطيني ، وتجاوزت خسائرها الاقتصادية خمسة مليارات دولار ، وأدت إلى معدل بطالة

ويعرب البرلمانيون العرب عن شكرهم وتقديرهم الكبيرين لمشاعر التضامن والتعاطف وموافق المساندة القوية لحقوق الشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع ضد الاحتلال الصهيوني التي أعتبرت عنها شعوب البلدان الأفريقية وحكوماتها ومنظماتها في مؤتمر « دوربان » لمناهضة العنصرية والتعميير العنصري الذي عقد مؤخراً في جنوب أفريقيا الأمر الذي يؤكد عميق الروابط التاريخية والحضارية والكافحية والمصالح المشتركة التي تجمع بين البلدان العربية والأفريقية والتي تأكّدت مرة أخرى في واغادوغو حين ساندت جميع البرلمانيات الأfricanية الحقوق العربية العادلة .

وتهيب الوفود البرلمانية العربية ببرلماني العالم أن يرفعوا أصواتهم استنكاراً للجرائم الإسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني وأن يحتشوا حكوماتهم على مساندة الإجراءات والدعوات الهادفة إلى وقف هذه الجرائم وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني .

النصر المؤزر للانتفاضة الفلسطينية البطولة
المجد والخلود لشهداء الانتفاضة

واغادوغو في 2001/9/10

الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر 106
لاتحاد البرلماني الدولي

المدافعين عن أرضهم وحقوقهم الثابتة .

ويجدد المجتمعون تضامنهم مع الشقيقين سوريا ولبنان اللذين تهدد إسرائيل بتوسيع رقعة الحرب إليهما ، كما يؤكدون أن السلام في الشرق الأوسط لن يستتب إلا بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، ومن الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران - يونيو 1967 ومن مزارع شبعا اللبناني ، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 و 425 ، واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لاسيما حقه في العودة وتقرير المصير وإقادة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

وتدعو الوفود البرلمانية العربية الأمة العربية قاطبة : قادة وشعوبها وحكومات ومنظّمات ، إلى العمل بجدية من أجل تعزيز التضامن العربي ومواجهة العدوان والتحدي الإسرائيليين اللذين يستهدفان الجميع ، والقيام بتحرك سريع لوقف العدوان الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له ، كما يدعون إلى تفعيل المقاطعة العربية للعدو الصهيوني ووقف كل أشكال الاتصال ووضع قرارات قمتى القاهرة وعمان موضع التنفيذ لتوفير سائر أشكال الدعم والمساندة للانتفاضة الفلسطينية حتى تتكلل بالنصر .



**بيان من الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي
في واغادوغو**

ويتقدمون بأحر تتعازيمهم إلى أهالي الضحايا وإلى الشعب والمسؤولين الأمريكيين ، مؤكدين في الوقت نفسه إدانتهم لجميع أشكال الإرهاب واستعدادهم للإسهام في جميع الجهود الدولية الرامية إلى اجتنابه من على وجه الأرض .

واغادوغو 12/9/2001

**الوفود البرلمانية العربية
المشاركة في المؤتمر البرلماني الدولي
في واغادوغو**

إن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر السادس بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في واغادوغو قد صدمت إلى حد كبير بالعملية الإرهابية الشنيعة التي جرت ضد مركز التجارة الدولي في نيويورك ومقر البنتاغون في واشنطن .

وتعرب الوفود البرلمانية العربية عن استنكارها وإدانتها الشديدين لهذا العمل الإرهابي الإجرامي الذي أودى بحياة الآلاف من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء ، ويعبرون عن تعاطفهم مع عائلات الضحايا ،





**تقرير عن أعمال ونتائج
الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد مجالس
الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي**
(الرباط - 9-10/رجب 1422 هـ)
الموافق 27-28/أيلول - سبتمبر / 2001)

جرت في العاصمة المغربية /الرباط/ يومي السابع والعشرين والثامن والعشرين من أيلول /سبتمبر/ الماضي اجتماعات الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . شاركت في أعمال هذه الدورة وفود تمثل برلمانات و المجالس الإسلامية ، بالإضافة إلى وفود تمثل عدداً من المنظمات بصفة مراقب ، من بينها الاتحاد البرلماني العربي .

وقد صدر عن المؤتمر تقرير يتضمن وقائع جلسة الافتتاح وجلسات العمل وأعمال اللجان وتلخيصاً لبعض القضايا الإجرائية التي اتخذها المؤتمر . كذلك أصدر المؤتمر بياناً ختانياً يتناول موقف البرلمانيات الأعضاء من القضايا التي تضمنها جدول الأعمال ومن بعض الأحداث السياسية التي استجدة قبيل انعقاد المؤتمر .

وتقدم «البرلمان العربي» فيما يلي النصوص الكاملة لكل من التقرير والبيان الخاتمي الصادرين عن المؤتمر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير

الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد

الرباط (من 9 إلى 10 رجب 1422 هـ)

(28-27 سبتمبر 2001 م)

الجامع بين استلهام مقاصد شريعتنا السمحاء الرائدة في تكريس حقوق الإنسان وتكريمه وإقامة الحكم على أساس الشورى والعدل والحرية والمساواة ، وبين الإفادة من التراث الإنساني المشترك في إرساء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطيّة .

ب - أشار جلالته إلى أن هذا المؤتمر ينعقد في ظروف دولية عصيبة ويترافق مع أحداث صعبة تتخطى على احتمالات مختلفة وتطرح أمام العالم الإسلامي تحديات كبرى تستوجب التخطي بالحكمة والأناء لرفعها وفي مقدمتها تصحيح صورة الإسلام لدى الآخر وإبراز رسالته الحضارية ودعوته إلى السلم .

ج - خاطب جلالته أعضاء المؤتمر : ومن موقعكم كممثلي للشعوب الإسلامية فإنكم في طليعة من يمكنهم تقدير مزاعم من يصفون الإسلام بالطرف العنيف مستغلين سلوكات المنحرفين عن قيمه السمحاء وذلك بعملكم في سبيل التعريف بالقيم الإسلامية المثلى .

د - أكد جلالته على أن جسامه الاعتداء الشنيع الذي استهدف المدنيين الأبرياء في الولايات المتحدة الأمريكية واستكراهه الأمة الإسلامية لم ينسنا المأسى التي يعيشها إخواننا

بلغة سامية كريمة تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية وشمل برعايته السامية أعمال الدورة الثانية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت بمقر مجلس النواب المغربي بالرباط ، في الفترة من 27 إلى 28 سبتمبر 2001 .

الجلسة الافتتاحية :

1 - تفضل جلالته الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية ، بصحبة شقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد ، بافتتاح الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس 9 رجب 1422 هـ الموافق 27 سبتمبر 2001 م ، بتلاوة مباركة من آيات الذكر الحكيم ، أعقبها قيام جلالته بإلقاء كلمة ضافية أمام المؤتمر تناولت ما يلي :

أ - أشاد جلالته بما لمؤسسة الاتحاد الموقرة من دور بناء في تمثيل وش芒ج الأخوة والتضامن الإسلامي ، ولما يرمز إليه من مرجعية إسلامية وديمقراطية عصرية جعل المغرب منها قوام نظامه الملكي الدستوري

الدورة الثانية للمؤتمر طبقاً للنظام الأساسي ، حيث استقبله المؤتمر بالتصفيق وقام معاليه بـلقاء كلمته الهمة .

6 - أعطى معالي رئيس المؤتمر الكلمة بعد ذلك إلى معالي الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس الدورة الثانية لمجلس الاتحاد رئيس مجلس الشعب المصري .

7 - دعا معالي رئيس المؤتمر سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ على أكبر ناطق نوري رئيس المؤتمر التأسيسي للاتحاد وضيف شرف المؤتمر إلى إلقاء كلمته .

8 - استمع المؤتمر إلى كلمة السيد عبدالواحد بلقزيز أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي التي ألقاها ممثل عنه .

جلسات العمل :

9 - استأنف المؤتمر أعماله في ثلاث جلسات عمل يومي 27 و 28 سبتمبر 2001 م بمشاركة 35 مجلس عضو تضم 133 مندويا برلمانياً بالإضافة إلى 4 وفود مراقبة .

10 - قام المجلس بانتخاب مكتب المؤتمر بخلاف الرئيس وهم :

أ - معالي الدكتور H.E. TUN DR. ZAHIRUDDIN BIN ISMAIL رئيس برلمان ماليزيا نائباً لرئيس المؤتمر .

ب - سعادة الأستاذ ASSARID AG IMBACAOUANE النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية بجمهورية مالي ، نائباً لرئيس المؤتمر .

ج - الدكتور رجائى الدجاني (الأردن) ، عضو البرلمان الأردني ، مقرراً للمؤتمر .

11 - قام المؤتمر باعتماد جدول أعماله وبرنامج عمله ، وذلك بعد مناقشة بين وفدي الإمارات وإيران تتعلق بإدراج طلب الأول إضافة بند على جدول أعمال المؤتمر حول إيجاد حل مشكلة الجزر ، حيث طلبت الرئاسة

في الأرضي الفلسطينية المكافحون من أجل الحصول على حقوق الشرعي في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

ه - ووعد جلالته بأنه لن يدخل وسعاً في السعي لدى الأطراف الدولية المؤثرة والقوى المعنية بالسلام لوضع حد لتمادي الحكومة الإسرائيلية في التوصل من قرارات الشرعية الدولية والالتزامات المبرمة مع السلطة الفلسطينية .

و - اختتم جلالته كلمته مطالباً بأن نسعى من أجل ترسیخ الديمقراطية كنهج حضاري بتبذير الخلافات داخلياً وخارجياً ، مساهمين بحضورنا الوازن داخل المجموعة الدولية في ترسیخ التعايش والحوار بين الأديان والحضارات الذي كان الإسلام رائداً في الدعوة إليه .

2 - وقد قبيل خطاب جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية بعاصفة من التصفيق من السادة أعضاء المؤتمر الذين حيوا جلالته وقوفاً عند مغادرته قاعة المؤتمر .

وقد قرر المؤتمر بعد ذلك اعتبار هذا الخطاب الملكي السامي وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر .

3 - شهد جلسة الافتتاح الأولى عدد كبير من رجال المملكة المغربية في مقدمتهم معالي السيد الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي ، وكذلك رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدون لدى المغرب .

4 - استأنف المؤتمر جلسته الافتتاحية برئاسة سماحة الشيخ حجة الإسلام وال المسلمين مهدي كروبي رئيس الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد ، الذي ألقى كلمة هامة .

5 - دعا سماحة الشيخ مهدي كروبي معالي الأستاذ عبدالواحد الراضي رئيس مجلس النواب المغربي المضيف إلى تبوأ مقعد رئاسة

مهمتها الأساسية (ضمن أمور آخر) تنصب على إعداد البيان الختامي الذي يعالج موضوع القدس الشريف ومشكلة فلسطين والأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان .

13 - قام المجلس بتشكيل لجنتي دراسة مفتوحتي العضوية تختص أولاهما بموضوع رؤية المجالس الأعضاء في مكافحة الإرهاب ودورها في الحوار بين الحضارات ، بينما تختص اللجنة الثانية بموضوع آثار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية خاصة الإسلامية منها ، وقد أوضح الأمين العام أن عدداً من المجالس الأعضاء قد تقدمت مذكرة بأوراق عمل ومشروعات قرارات لهذه اللجان لتسهيل عملها ، ودعاهما إلى الاجتماع على الفور في القاعات المخصصة لذلك .

14 - قام المؤتمر باعتماد لائحة إجراءات مؤتمر الاتحاد بعد أن أوضح الأمين العام أن كلامن اللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد قد أوصى المؤتمر باعتماد هذه الوثيقة .

15 - استعرض الأمين العام تقريره المقدم للمؤتمر حيث أعربت بعض الوفود عن تقديرها لجهود الأمين العام رغم قلة الإمكانيات المالية داعية المؤتمر إلى حث المجالس الأعضاء على المبادرة إلى تسييد حصصها في ميزانية الاتحاد ليتمكن من استكمال هيكله الإداري . كما دارت مناقشات تلا خلالها الأمين نصوص مواد النظام الأساسي التي تقوط بمجلس الاتحاد وليس بالمؤتمراً تقرير المسائل المالية ، وقد أخذ المؤتمر علمًا بالقرير وأكفى بما ورد فيه من تلخيص لتقارير الدورات السابقة عن استعراض هذه التقارير .

16 - قام المؤتمر بالصادقة على تسمية أعضاء اللجنة التنفيذية المقدمة من المجموعات الغرافية الثلاث (ممثلان عن كل منها) بالإضافة إلى ممثل عن كل من رئاسة المؤتمر الحالية (المغرب) والسابقة (إيران) والقادمة

من الأمين العام ثلاثة النص التوفيقى الذى أوصت به اللجنة التنفيذية السادسة ، وكذلك النص التوفيقى الذى قررته الدورة الثالثة لمجلس الاتحاد ومنطوقه كما يلى : « حرصاً على روح التضامن بين أعضاء الاتحاد وحل الخلافات فيما بينهم من خلال الحوار المباشر :

أ - يرحب المؤتمر بما أعلنته الجمهورية الإيرانية عن رغبتها في التفاوض المباشر مع دولة الإمارات العربية المتحدة بحل ما بينهما من خلافات .

ب - ويفهم المؤتمر أن هذا التفاوض ينصرف إلى موضوع الجزء » .

وقررت الرئاسة في ضوء ذلك إحالة الموضوع إلى لجنة الصياغة ليحثه مع حضور وفدي الإمارات وإيران . ثم أعيدت مناقشة الموضوع في الجلسة الختامية ، تم في نهايتها تحقيق توافق الآراء على الصيغة التي اقترحتها الرئاسة ، والتي تم إدراجها في صدر البيان الختامي الصادر عن المؤتمر ، ونصها كما يلي : « يدعم المؤتمر بالإضافة إلى قراراته كل التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية السادسة وعن مجلس الاتحاد في دورته الثالثة » .

12 - قرر المؤتمر تشكيل لجنة صياغة برئاسة مقرر المؤتمر تتكون من ممثلين اثنين عن كل مجموعة جغرافية على النحو التالي :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

- الإمارات العربية المتحدة .
- جمهورية إيران الإسلامية .
- جمهورية التركية .
- السنغال .
- جمهورية الكامرون .

ووافق المؤتمر بعد مناقشة مقتضبة على مشاركة وفد فلسطين في اللجنة باعتبار أن

ح - الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية) .

19 - شارك في المناقشة العامة كل الوفود الأعضاء في المؤتمر والوفود المراقبة وتركزت كلماتهم حول قضية القدس الشريف بوصفها أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسيى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومحاجمه ، والتاكيد على استمرار السيادة العربية والإسلامية على القدس وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة مع القدس عاصمة لها ، وإدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة إسرائيل بأشد الأسلحة المنظورة والمحرمة فتكاً، الأمر الذي يمثل إرهاب دولة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية . كما أكدت الوفود ضرورة امتناع إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة ومبدأ الأرض مقابل السلام ، والانسحاب من كامل أراضي الضفة الغربية وغزة والجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني حتى خطوط 4 يونيو 1967 .

كما تضمنت الكلمات إدانة العالم الإسلامي قاطبة للجريمة الإرهابية الشنيعة التي حافت بمدينتي نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر 2001 وأعربت عن تعازيها لأسر الضحايا ، ولكتها في نفس الوقت شجبت الأصوات التي تعلّلت بمحاولات ربط الإرهاب بالإسلام والعرب والمسلمين .

وذكرت بالدعوات المبكرة الصادرة عن بعض رؤساء الدول العربية والإسلامية خاصة فخامة الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ، وكذلك عقد اتفاقية لمكافحة الإرهاب في كل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية .

الجلسة الختامية :

20 - موعد ومكان الدورة الثالثة للمؤتمر

(السنغال) ، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً .

17 - صادق المؤتمر على تسمية أعضاء المجلس الرابع للاتحاد (ممثلاً عن كل مجلس) ، وقد تمت دعوة المجلس الجديد للانعقاد على هامش المؤتمر في ذات اليوم في اجتماع إجرائي لانتخاب هيئة مكتبه المكونة من رئيس المجلس ونائبين لرئيس ومقرر ، علماً بأن الأمانة العامة أعلنت تلقّيها قبل أكثر من 24 ساعة طلباً من معالي الأستاذ YEGIE DJIBRIL رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الكاميرون يعرب فيه عن رغبته في رئاسة مجلس الاتحاد الجديد ، وعن استعداد بلاده لاستضافة الدورة الرابعة للمجلس في ياوندي في العام 2002 ، وقد قرر المجلس انتخاب معالي رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الكاميرون رئيساً لمجلس الاتحاد ومعالي الأستاذ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، نائباً لرئيس مجلس الاتحاد وسعادة الدكتور AMALBEK TSHAN ، العضو في برلمان قازاقستان نائباً للرئيس وسعادة الأستاذ محمد علي سترى ، العضو بالمجلس الوطني البحريني مقرراً للرئيس .

18 - صادق المؤتمر بناء على التوصية المقدمة إليه من مجلس الاتحاد واللجنة التنفيذية على تبادل صفة المراقب بين الاتحاد وبين كل من الهيئات المذكورة فيما يلي :

- أ - الاتحاد البرلماني الدولي .
- ب - الاتحاد البرلماني العربي .
- ج - الاتحاد البرلماني الأفريقي .
- د - اتحاد البرلمانات الآسيوية من أجل السلام .
- ه - مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي .
- و - منظمة المؤتمر الإسلامي .
- ز - جامعة الدول العربية .

- حضره صاحب الجلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية .
- 24 - ألقى ممثلو المجموعات الجغرافية الثلاث كلمات شكر في المجلس على الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس لأعمال المؤتمر ولمعالي الأستاذ عبد الواحد الراضي ومعاونيه وللشعب المغربي على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والدقة العالية في التنظيم التي كانت العامل الرئيسي وراء نجاح أعمال هذا المؤتمر وهم :
- معالي الشيخ ابراهيم بن جبير ، رئيس مجلس الشورى السعودي عن المجموعة العربية .
 - معالي Dr. Mohsen Mirdamadi رئيس لجنة الأمن وال العلاقات الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي الإيراني ، عن المجموعة الآسيوية .
 - معالي El-HAJ.SINA SERE رئيس وفد بوركينا فاسو ، عن المجموعة الأفريقية .
- 25 - ألقى معالي الرئيس كلمة ختامية حيا فيها الوفود وشكرها على مشاركتهم في تحقيق النجاح للدورة حيث حققت أهدافها وبرنامج عملها سواء في اللجنة التنفيذية أو مجلس الاتحاد أو المؤتمر وفي تحديد تاريخ ومكان اجتماع المجلس المقبل والمؤتمر الثالث ، وتناول كل الموضوعات المدرجة على جدول أعماله بخلاف أكثر من ثلاثة مداخلة ترسم بالمسؤولية والانسجام فيما بينها جميعاً دون تضارب في المواقف الأساسية بالنسبة للصالح العليا لأمتنا وهذا هو مناط قوتنا التي تؤكد عليها رغم نقاط الخلاف التي سوف تتغلب عليها بالصبر وبحكمة قادة بلداننا . كما أن اللجان الثلاث قامت بعملها على خير وجهه وشكر معاليه أعضاءها ورؤسائها ، وقال إن كل هذه التقارير صودق عليها بالإجماع وأن هدفاً هو أن يجعل من هذا الاتحاد منظمة

- في عام 2003 : قرر المؤتمر قبول الدعوة الكريمة الموجهة من الجمعية الوطنية لجمهورية السنغال لاستضافة أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد في داكار عام 2003 مع توجيه المؤتمر الشكر إلى معالي رئيس الجمعية الوطنية السنغالية .
- 21 - قام المؤتمر في جلساته الختامية باعتماد الوثائق التالية :
- أ - البيان الختامي الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر .
 - ب - الإعلان المقترن من الوفد المصري للرد على التصريحات السلبية الصادرة عن بيرلسكوني رئيس وزراء إيطاليا والتي تعرض فيها للحضارة العربية والإسلامية .
 - ج - تقرير لجنة الدراسة بشأن مكافحة الإرهاب والحوار بين الحضارات .
 - د - تقرير لجنة الدراسة بشأن آثار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية خاصة الإسلامية منها .
 - ه - توجيه برقية تعزية إلى رئيس البرلمان السويسري الكونفدرالي في بيرن في ضحايا الجريمة التكراة التي أودت بحياة عدد من أعضاء البرلمان في إقليم زوغ سويسرا يوم 27 سبتمبر 2001 .
 - و - هذا التقرير الختامي الصادر عن الدورة الثانية للمؤتمر الاتحاد بالرباط .
- 22 - وقت وفود المؤتمر حداداً وقرأوا الفاتحة على أرواح شهداء انتفاضة الأقصى المبارك ، ثم أصدر المؤتمر بياناً مستقلأً حيا فيه أبطال انتفاضة الأقصى المبارك وترجم على أرواح الشهداء الأبرار وأعلن تضامن كل من البرلمانيات الإسلامية مع الانتفاضة الفلسطينية ودعمها المادي والمعنوي الكامل والوقف معها .
- 23 - قام المؤتمر برفع برقية شكر إلى

26 - وفي نهاية الجلسة الختامية تليت آيات مباركة من القرآن الكريم ، وأعلن الرئيس معالي عبدالواحد الراضي ختام أعمال الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد .

عالمية لها كل الوزن . وشكر السيد الرئيس أيضاً الأمين العام ومساعديه والموظفين من الإدارات المغربية والجان الوطنية للتنظيم والنواب والمستشارين الذين استقبلوا ويدعون ضيوف المؤتمر .

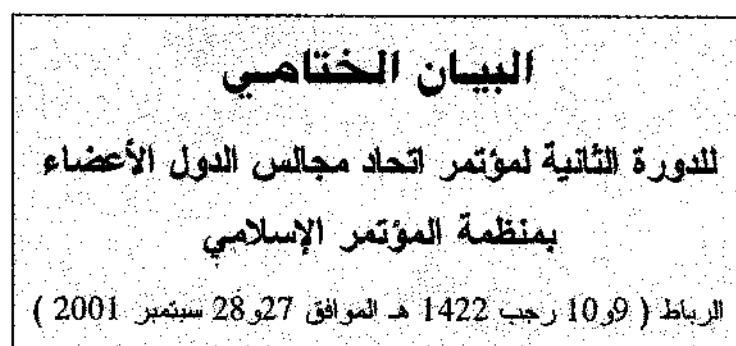


(ونشر «البرلمان العربي» فيما يلي البيان الختامي الصادر عن المؤتمر)

ملحوظة : أبدت الجمهورية الإيرانية تحفظها على كل العبارات التي وردت في وثائق الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد والتي قد تتضمن اعترافاً ضمنياً أو صريحاً بإسرائيل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه أجمعين



وإقامة مؤسسات الحكم بأجنبتها المختلفة على أساس من الشورى والعدل والحرية والمساواة مع الاستفادة من التراث الإنساني المشترك لإعلاء شأن الإنسان وكرامته وإقامة دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية .

ثالثاً - السلام في الشرق الأوسط :
يؤكد المؤتمر على أن السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم تسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 وفي مقدمتها القدس الشريف ، تفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242 و 338 ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام .

- ويندد المؤتمر بالانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لكافة قرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ، وقمعها الوحشي لأبناء الشعب الفلسطيني واغتيالها لشطنه السياسيين وقاداته وتدميرها لمؤسساته وبنائه التحتية ، وتغيير المعالم الجغرافية والديمografية وحضارتها لمدنه وقراه وقتلها لأشجاره

ان مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد دورته الثانية بالرباط يومي 9 و 10 رجب 1422 هـ ، الموافق 27 و 28 سبتمبر 2001 تحت الرعاية الكريمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية ، يؤكد انطلاقاً من المبادئ الإسلامية السمحنة ، واستناداً إلى معايدة تأسيس الاتحاد وبمرجعية قرارات الشرعية الدولية على الأمور الآتية :

أولاً - إن المؤتمر يدعم - بالإضافة إلى
قراراته - كل القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية السادسة والمجلس الثالث للاتحاد .

ثانياً - الخيار الديمقراطي المبني على
الشورى :

يؤكد المؤتمر على أن الخيار الديمقراطي المبني على الشورى هو الأسلوب الأمثل لتبصير أمور الأمة الإسلامية والتضامن الأساسي لبناء مجتمع إسلامي واعد ، حيث إن هذا الخيار يستلزم مقاصد شريعتنا الإسلامية السمحنة الراسدة لتكريس حقوق الإنسان وتكريمه ،

واعاصمتها القدس الشريف .

- يطالب المؤتمر المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والإنسحاب من الأراضي العربية السورية المحتلة وبالعودة إلى حدود 4 يونيو 1967 ، وكذلك انسحاب من الأراضي العربية اللبنانية التي مازالت تحتلها ، ويؤكد دعمه الكامل للمقاومة الوطنية حتى تحرير كامل التراب اللبناني بما فيها مزارع شبعا المحتلة ، ويطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للافراج عن جميع المعتقلين والأسرى والرهائن في سجون العدو الصهيوني ، ويؤكد حق لبنان في المطالبة بالحصول على تعويضات عن الدمار الذي خلفه العدو الصهيوني على أرضه .

- يطالب المؤتمر برفع فوري وكامل للعقوبات المفروضة على بعض الدول العربية والإسلامية باعتبار أن تلك العقوبات تتناقض مع مبادئ القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ، كما يطالب بوقف القصف المستمر على العراق وشعبه ورفع العقوبة المفروضة عليه ، ورفع العقوبات نهائياً عن الجماهيرية العربية الليبية ، ويؤكد ضرورة احترام سيادة ووحدة الدول وسلامة أراضيها طبقاً لقانون الدولي .

- يندد المؤتمر بأسلوب معاقبة الشعوب ، ويتساءل أمام الضمير العالمي ، لماذا لا تطبق مثل هذه العقوبات على إسرائيل التي تعرّض شعباً بكامله للإيذاء . إن ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين في تطبيق قرارات الشرعية الدولية ظاهرة يجب أن تخفي من عالمنا المعاصر وذلك لإضعاف الهيبة والاحترام لقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية من جهة ، ولنزع عوامل الإحباط لدى الشعوب من جهة أخرى ، والتي قد يستغلها البعض للقيام بعمليات إرهابية تروع الأبراء والأمنين .

- يشيد المؤتمر بالجهود المتواصلة التي

وتنتسبها لمقدساته . وفي هذا الصدد يطالب المجتمع الدولي ب توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ضد هذه الاعتداءات الوحشية .

- يؤيد المؤتمر تأييداً تاماً جميع الإجراءات القانونية الجارية ببعض العواصم العربية والإسلامية والأوروبية لتقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم شارون المسؤول الأول عن مذابح صبرا وشاتيلا إلى محاكم جنائية ويدعو مجلس الأمن إلى تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة وفقاً للقانون الدولي لهذا الغرض .

- يدين المؤتمر بشدة قيام إسرائيل بإغلاق بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى في القدس منتهكة بذلك الانفقات والتهدادات الموقعة بهذا الخصوص ويؤكد على ضرورة إنهاء إسرائيل لهذا التعدي الصارخ دون إبطاء .

- يعلن المؤتمر أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان السوري ، وإقامة البؤر والأطواق الاستيطانية داخل القدس الشريف وفي محيطها هو اعتداء صارخ على الشعب الفلسطيني والأمنين العربية والإسلامية ، وانتهاك فاضح لقرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ويطلب المجتمع الدولي بالالتزام بإسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

- يدعو المؤتمر جميع المجالس المنضوية تحت لواء الاتحاد للعمل على تشكيل لجان شعبية تعمل تحت إشرافها تكون مهمتها حشد التأييد والدعم المادي والمعنوي لاتفاقية الأقصى المباركة .

- يناشد المؤتمر حكومات وشعوب الدول الإسلامية وقف جميع الاتصالات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل حتى تتوقف عن عداونها الغاشم على الشعب الفلسطيني ، وتعترف بحقه الوطني المشروع في عودة أبنائه ، وإقامة دولته المستقلة

الإرهاب الإجرامي ، وبين المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الوضعية ، فالمقاومة يمارسها الوطنيون الشرفاء والإرهاب لا يمارسه إلا المجرمون .

- يؤكد المؤتمر أن ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية تهدد دول العالم على السواء حيث إن شرور هذا الإنم لم تعد حكراً على فئة عرقية أو دينية بعينها ، كذلك لم تعد قاصرة على منطقة بذاتها بل أصبحت تتعدى حدود الدول لتشير الرعب بين الأمنيين بخرقها لكل الأديان السماوية والقيم الإنسانية والقواعد الأخلاقية .

- يؤكد المؤتمر على أن القضاء على الإرهاب هو مسؤولية دولية تبدأ وتنتهي بمعالجة أسبابه ومبرباته ، وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر على ضرورة عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لمناقشة موضوع الإرهاب لمحاصريه وتجفيف منابعه .

- يدعو المؤتمر كافة علماء الأمة الإسلامية إلى التصدي للمفاهيم المغلوطة والنظريات المدسوسة التي يبثها أعداء الأمة فيربط الإرهاب بالإسلام والمسلمين ، وذلك بعقد المؤتمرات والندوات المشتركة وتشييط المفهوم الإعلامي الذي يصل إلى كافة الدول الأخرى .

- يطالب المؤتمر بإرسال وفد من برلمانات الدول الإسلامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبرلمان الأوروبي أو أي جهة أخرى تكون مهمته توضيح الموقف الذي يتبناه المؤتمر ، كما يدعو إلى تشكيل لجنة بناءها إعداد الإطار القانوني والسياسي والإعلامي لكيفية التحرك لمواجهة المستجدات التي قد تطرأ نتيجة لذلك . ويهيب بالإعلاميين في الدول الإسلامية التوجّه في خطابهم إلى العالم الخارجي خاصة العالم الغربي بتوضيح وجهة نظر العالم الإسلامي في المسائل السياسية

تبذلها لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية من أجل الحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية ، كما يدعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم اللازم إلى وكالة بيت مال القدس الشريف تقوم بمهمتها في الحفاظ على المعالم الدينية والروحية لهذه المدينة المقدسة .

رابعاً - الإرهاب الدولي :

- يندد المؤتمر بالعمليات الإرهابية التي تعرضت لها بعض المنشآت بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 يقدم خالص تعازيه لعائلات الضحايا الذين ينتهيون لجنسيات وديانات مختلفة ويعلن تعاطفه معهم .

- ويطالب المؤتمر بعدم إلصاق تهمة الإرهاب بأي دين أو جنس أو عرق مهما كانت هوية منفذه ، وبحذر المؤتمر من أن إقحام الأشخاص من ذوي الأصل العربي أو الانتماء الإسلامي دون دليل أو إثبات سيؤدي إلى حدوث شروخ عميقه في التضامن الدولي الذي يشكل القاعدة الرئيسية للنجاح كل الجهد الرامي إلى مكافحة آفة الإرهاب الإجرامي الذي تأكّد أنه ظاهرة عالمية تمس حقوق الإنسان في كل مكان مساساً مباشرأ .

- يطالب المؤتمر أيضاً بعدم اتخاذ رد فعل متسرع غير مدروس لا تحكمه إلا الرغبة في الانتقام ، لأن ذلك لو حدث فسوف يترتب عليه أيضاً إزهاق آلاف الأرواح من الضحايا الأبرياء ، ويرى المؤتمر أن التعامل مع هذا الحادث الإرهابي لابد أن يكون في إطار من الشرعية الدولية .

- وإن كان المؤتمر يؤكد على إدانته للإرهاب بجميع صوره وأشكاله وأياً كان مكانه، فإنه يدين أول ما يدين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد أبناء الشعب العربي في فلسطين والجلolan بصورة يومية ، كما يشدد المؤتمر على ضرورة التفرقة بين

- يعرب المؤتمر عن إيمانه بأن تحقيق مستوى أعلى من التعاون الناجح الثنائي والإقليمي بين كافة الدول هو الأسلوب الناجح لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي . وفي هذا الصدد يناشد المؤتمر كافة الدول الإسلامية بتفوية الروابط الاقتصادية بينها وتقديم المساعدات للقضاء على آفة الفقر المنتشرة في بعضها خاصة في أفريقيا السوداء ، ويرى المؤتمر أن الإسراع في إنشاء السوق الإسلامية المشتركة هو الطريق الصحيح لرفع المستوى الاقتصادي والمعيشي للدول الإسلامية إذ أنها ستعمل على زيادة حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية واستغلال الميزات النسبية في كل دولة ، وتمويل المشروعات الكبرى وتحقيق التكامل نظراً للثروات والإمكانات الهائلة في عالمنا الإسلامي .

- إن المؤتمر يؤمن بإيماناً راسخاً بضرورة الحوار البناء بين الحضارات وليس تصادها ، ولكنه يرى أن هذا الحوار لن يتحقق إلا باحترام قيم الآخرين ومثلهم ، ولن يتحقق في ظل الهيمنة الاقتصادية وسطوة الأقوياء حيث سيؤدي الخلل في موازين القوة إلى ترسيخ التبعية الاقتصادية للأطراف الأقوى .

- يعرب المؤتمر عن إيمانه الراسخ بالإسهام الكبير للثقافة الإسلامية على مر العصور في التراث الإنساني في جميع المجالات وقدرتها على تعاقلها وإثرائها لغيرها من الحضارات الإنسانية المعاصرة الأخرى ، لاسيما في عصر العولمة والاتصال وثورة التكنولوجيا والفضاء .

- يدعوا المجتمع الدولي إلى العمل على اعتماد الوثيقتين العالميتين ، المعدتين من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي ، والداعيتين إلى التسامح واحترام الكرامة الإنسانية والقبول بالتنوع القافي ، والاعتراف بتنوع مصادر المعرفة والتعاون بتعزيز القيم الإنسانية

للتصدي للهجمة الشرسة في عدد من وسائل الإعلام الغربي التي تسعي للإسلام .

خامساً - العالم الإسلامي والعلمة وحوار الحضارات :

- يؤكد المؤتمر على الحاجة الملحة إلى تلمس السبل والوسائل الكفيلة بتنقيص الآثار السلبية للعلمة على اقتصادات العالم الإسلامي ، ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير المناسبة لضمان مشاركة جميع البلدان ، بما يحقق توافقاً بين الفوائد والمسؤوليات التي تضطلع بها الدول النامية .

- يشدد المؤتمر على أهمية مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة من خلال المشاركة الكاملة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية والمالية العالمية .

- يؤكد المؤتمر على مطالبة الدول النامية خاصة الدول الإسلامية بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع الدول الكبرى حتى توفي الدول الكبرى بالتزاماتها التي تعهدت بتنفيذها بالسماح بفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية وبالذات فيما يتعلق بالمنتجات والسلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة ، وكذلك الصناعات التحويلية في مجال البتروكيميويات ، والصناعات البتروكيمياوية والمعدنية . ووضع القواعد والنظم التي تسهل حصول الدول النامية على التكنولوجيات الحديثة ، وإعطائها الحق في بعض المرونة في انتهاج سياستها الاقتصادية وتعزيز قدرتها الذاتية على المنافسة .

- يدعو المؤتمر الدول الإسلامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لإصلاح حالات الخلل التي تشوّب العديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي تختلف انعكاسات كبرى على السياسات الإنمائية وصادرات البلدان الإسلامية .

ويقود وبالتالي إلى رد الادعاءات غير المدروسة على الصراع بين الحضارات .

« وإن الله ربى وربكم فأعبدوه
هذا صراط مستقيم »
صدق الله العظيم

والتصدي للمخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين . وفي هذا المجال يطالب المؤتمر كافة المتفقين والمبدعين في العالم الإسلامي بإبراز قيم الإسلام ومبادئه ووضع أساس عملية للحوار الفعلي البناء بين الحضارات لتكريس الثقة بين الأمم لوضع أساس متينة للسلام الدائم فيما بينها ،



بيان

الصادر عن مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية

الرباط 27 و 28 سبتمبر 2001

لا تخدم التواصيل بين الثقافتين العربية الإسلامية وال المسيحية الغربية ، ولا تسق مع حوار الحضارات الذي قطعنا فيه شوطاً من أجل صالح الجميع ومن أجل ترسیخ قيم التسامح والتساكن والتعايش بين الحضارات .

ويهيب المؤتمر بالمسؤول الإيطالي الارتفاع إلى مستوى العلاقات الوثيقة بين المسلمين والعرب من جانب وإيطاليا من جانب آخر ، لأننا شركاء في حوض البحر المتوسط الذي نسميه « بحيرة الحضارات العربية » بكل ما تحمله من قيم رفيعة ومثل نبيلة وثقافات رائدة دفعت البشر نحو آفاق التطور وروح التسامح ومشاعر الإباء الإنساني .

ويثمن المؤتمر تصريحات عدّد من المسؤولين الأوروبيين التي تناولت من تصريحات السيد بيرلسكوني .

استقبل مؤتمر اتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ببالغ الاستثناء والدهشة والأسف ، تلك التصريحات غير المسؤولة التي أدلّى بها السيد سيرجي بيرلسكوني رئيس وزراء إيطاليا ، والتي تعرّض فيها للحضارة العربية الإسلامية عبارات الازدراء التي لا تليق بمكانتها الرفيعة ودورها التاريخي وفضلها على الإنسانية .

والمؤتمر يعتبر هذه التصريحات - في هذه الظروف شديدة الحساسية باللغة الخطورة - عملاً عدائياً لا يليق بدولة متحضرة جاوزت الحضارة العربية الإسلامية عبر التاريخ وتفاعلـت معها بشكل كبير .

ويحذر المؤتمر من أن تكون مثل هذه التصريحات جزءاً من حملة ضد الحضارة الإسلامية ، ويطلب من رئيس الحكومة الإيطالية أن يتراجع عن تلك التصريحات التي

تقرير

اللجنة الخاصة بدراسة آثار تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية

على الدول النامية خاصة الإسلامية

التجارة العالمية على الدول النامية وخاصة الإسلامية .

عقدت اللجنة التي ضمت 15 عضواً من ممثلي الدول التالية :

السيد الرئيس
السادة الأعضاء
تأسساً على قرار المؤتمر القاضي بتشكيل لجنة لدراسة تأثيرات تطبيق اتفاقية منظمة

والصناعات المعدنية الأساسية .

كما وأن التحديات التي يمكن أن تطرحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات الإسلامية والاتجاه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية وتجارية عالمية وإقليمية من الأمور التي يتوجب على الدول الإسلامية تبادل الآراء وتنسيق المواقف والمشاركة الفعالة في المؤتمرات الاقتصادية للوصول إلى قرارات تثبيت تطلعاتها وتخدم مصالحها .

إن ذلك يدعو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ قرار لإقامة تكتل اقتصادي وتجاري ما بين الدول الإسلامية لمواجهة تحديات العولمة وتكييف اقتصادياتها بما يتلاءم ومصالحها وأهدافها .

وإن اللجنة وبعد اطلاعها على أوراق العمل المقدمة من كل من جمهورية مصر العربية - الجمهورية العربية السورية - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية وبعد مناقشات مستفيضة ترى أن يتخذ المؤتمر القرارات الآتية :

1 - يؤكد المؤتمر أن العمل الاقتصادي المشترك بين الدول الإسلامية لم يعد ضرورة تنموية وحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية في إطار التحول الذي تشهده العلاقات الاقتصادية الدولية من إطار النشاط الاقتصادي القطري المنفرد والعلاقات الثنائية أو المحدودة إلى التعامل الاقتصادي فقط بين الكتل الاقتصادية العملاقة .

2 - يشدد المؤتمر على ضرورة التكتل الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية بمواجهة ما تطرحه التكتلات الاقتصادية الإقليمية من تحديات على الاقتصاديات الإسلامية من ناحية والاستفادة من المزايا التي تمنحها اتفاقيات التجارة العالمية للتكتلات الاقتصادية من ناحية أخرى .

3 - يطالب المؤتمر الدول الإسلامية بالقبول بداية بحقيقة أن التوحد الاقتصادي لا

المملكة العربية السعودية - سلطنة عمان - البحرين - سوريا - الإمارات العربية المتحدة - العراق - تونس - الجزائر - السنغال -الأردن - الكويت - السودان - قطر - المغرب - غينيا .

وفور اجتماعها انتخبَ السيدين :
ابراهيم محمد علي زينل من البحرين رئيساً - ومحمد نجيب مصطفى من سوريا مقرراً .

واللجنة إذ تدرك أن العالم الإسلامي يواجه في مطلع هذا القرن بنية اقتصادية دولية تتسم بتغيرات جوهريّة ومتسرعة تفرضها عولمة العلاقات الاقتصادية وتنامي الشركات العابرة القومية واندماج الشركات متعددة الجنسيات والطفرات في ميادين العلم والتكنولوجيا وانعكاس ذلك على طبيعة الأسواق والهيكل الإنمائي وطابع التجارة الدولية .

وحيث أن إنشاء منظمة التجارة العالمية يهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وتحريض التجارة الدولية وتخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه التدفقات السلعية والمالية وإن ذلك سيكون له بعد الأثر في تحديد اتجاهات البنية الاقتصادية في أقطار العالم الإسلامي سواء انضمت هذه الأقطار إلى منظمة التجارة العالمية أو لا زالت تقع خارج المنظمة .

وإن الانضمام لاتفاقية التجارة العالمية ، يكاد يكون إلزامياً بالنسبة للدول الإسلامية شأنها شأن غيرها من دول العالم .

وإن اللجنة إزاء التحديات التي يمكن أن يطرحها تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الاقتصادية الإسلامية وتأكلها وعدم قدرة قطاعاتها المختلفة على المنافسة وعدم استفادة البلدان الإسلامية المصدرة لل碧روت من الاتفاقية والعوائق غير الجمركية التي توضع أمام صادرات الدول الإسلامية من الصناعات التحويلية وخصوصاً البتروكيميائيات

- الجمรية لتسهيل انساب السلع الغذائية .
- إنشاء نظام خاص للوقاية لتحقيق الأمان الغذائي وتنفيذ الالتزامات الخاصة بتقديم الدعم الفني والمالي للدول الإسلامية طبقاً لنصوص الاتفاقيات المختلفة ومنها اتفاق الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز الفنية للتجارة .
 - أما الموقف التفاوضي الخاص بالتجارة في الخدمات فيتوجب أن يرتكز على ما يلي :
 - التطبيق الكامل والأمين للمادتين 14 و19 من اتفاقية التجارة في الخدمات فيما يتعلق بتنمية وتعزيز بنود المعاملة الخاصة والتفضيلية المقدمة للدول النامية .
 - ضرورة تقييم أثر تحرير التجارة في الخدمات على الدول النامية بل التفاوض حول التزامات جديدة .
 - وجوب ارتياط تحرير قطاع الخدمات لتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات وتعزيز القرارات التافيسية للدول النامية طبقاً للمادة 5 من اتفاقية التجارة بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص وأن تتم عملية التحرير تدريجياً وتستهدف مصالح الأطراف وتراعي السياسات الوطنية التنموية .
 - تحديد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للدول الإسلامية فيما يتعلق بتصدير وانتقال الأشخاص الطبيعيين وإيقاء نظام الطلب والعرض أساساً في التفاوض ، والعمل على عدم ربط التجارة ومعايير العمل في المنظمة حيث أن هذه المعايير تحكمها أنظمة العمل الدولية .
 - التوصل لإجراءات للحماية الطارئة لإتاحة الفرصة للدول الإسلامية لاتخاذ إجراءات وقائية عاجلة إذا ما وجدت أن فتح قطاع الخدمات في مجالات محددة سيضر بمؤسساتها واقتصادياتها .
 - 7 - يدعو المؤتمر الدول الإسلامية أن تعمل من خلال المنظمة والاتفاقيات الدولية يمكن أن يتم إلا من خلال خطوات تدريجية تمهد كل منها لما بعدها وترسي الأساس لها من دون انكماش أو انحراف عن الهدف المبتغى ومن ثم فإن العمل الاقتصادي بين الدول الإسلامية لابد أن يبدأ بالتقرب ليتغل إلى التعاون فالتكامل تمهدًا للتوحد .
 - 4 - يدعو المؤتمر الدول الإسلامية للاستفادة من المزايا التي يولدها العمل الجماعي وأن تعمل على استخدام هذه المزايا بما يخدم مصالحها ومصالح غيرها من الدول وفق مبدأ العدالة في تحمل الواجبات واقتسام المنافع .
 - 5 - يطالب المؤتمر حكومات الدول الإسلامية العمل على صياغة رؤية و موقفاً مشتركاً إزاء المفاوضات التي تعد لها منظمة التجارة العالمية بما يساعد على زيادة المكاسب والإقلال من الأضرار التي قد تطرأها المفاوضات على الاقتصادات الإسلامية مع الحرص على تحقيق تكامل اقتصادي إسلامي حيث إننا في عصر ازدادت فيه التكتلات الاقتصادية وأصبح التفاوض على أساس التكتلات بمنأى عن المصالح الفردية للدول .
 - 6 - يطالب المؤتمر الدول الإسلامية بأن يستند موقفها التفاوضي مع منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة إلى العناصر التالية :
 - تحقيق التحرير التدريجي للتجارة الدولية في السلع الزراعية من خلال إزالة وتخفيض القيم التعرفية والتعرفة التصاعدية وإزالة العائق غير التجارية .
 - خفض الدعم المحلي المقدم من الدول المتقدمة وإزالة دعم التصدير لأنه يؤدي إلى تسويف التجارة .
 - تفعيل قرار مراكش الخاص بالدول النامية المستوردة للغذاء من خلال إقامة صندوق لتعويض هذه الدول في فترات ارتفاع الأسعار الدولية للغذاء في السوق العالمي والعمل على المطالبة بإزالة جميع العوائق

9 - يطالب المؤتمر الدول الإسلامية أن يكون لها دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار في أي لجنة من اللجان العاملة في منظمة التجارة العالمية كي لا ينما لها إقرار ما يخدم مصالحها .
واللجنة إذ ترفع تقريرها عليكم تلتمس إقراره وشكراً .

المقرر رئيس اللجنة
محمد نجيب مصطفى ابراهيم محمد علي زينل

الأخرى للارتفاع بقدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإطلاقة العالمية للتجارة الإلكترونية ، والانضمام للاتفاقيات ذات الصلة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية .

8 - يدعوا المؤتمر الدول الإسلامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية التنسيق مع الدول الإسلامية الأخرى لإعداد موقف مشترك خلال المفاوضات التي تجري في إطار هذه المنظمة من أجل الدفاع عن مصالح الدول الإسلامية .

تقرير

لجنة قضية الإرهاب والحوار بين الحضارات

والتعاون والتعاطف . يقول تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليه خبير » .

وإتنا نتأمل أن يكون عام 2001 بداية حقيقة لمحاولة جادة لإيجاد القواسم المشتركة بين الأمم حتى يصبح الحوار والتعايش السلميحقيقة تلمس لا مجرد شعار يرفع .

أما بالنسبة للإرهاب فقد رأت اللجنة أن تبدأ بتعريف كلمة « إرهاب » التي أصبحت تجري على كل لسان بمدلولات ومصاميم مختلفة ، فالإرهاب في ليجاز رسالة عنف عشوائية من مجھول بغیر هدف مشروع أو قضية عادلة . وهو بهذا مخالف للشرع السماويه ، والأعراف الدولية .

ولا يجوز الخلط الذي يقع بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة وجاهة الظلم والاحتلال ، كما يحدث في فلسطين ولبنان مثلاً ، وبين الإرهاب الذي يرتكب ضحيته الأبرياء من الناس . ومن هنا فإننا

اجتمعت لجنة الحوار بين الحضارات وبلورة الرؤية حول الإرهاب ، وأدارت حواراً شرائماً مكثفاً حول محوري الحوار والإرهاب ، ورأى أن الحوار بين الحضارات أصبح ضرورة ملحة ، وأولوية قاهرة ، ولا بد أن تدرج البرلمانات الإسلامية هذه القضية على جدول أعمالها ، وخاصة في أنشطة اللجان القافية التي تعنى بالفكر والثقافة والمعرفة . وترى أن الحوار إنما يقوم على أساس من المساواة والاحترام المتتبادل بين الشعوب الذي يفضي إلى الإقناع والتفاهم بدل النفي والاتهام وعدم احترام خصوصيات الأمم .

وفي هذا المجال لا بد من التبيه إلى مخاطر الهيمنة ومحاولة السيطرة على العالم والتدخل المباشر وغير المباشر في شؤون الدول الإسلامية والعربية .

كما لا بد من التبيه إلى مخاطر السياسة الإسرائيلية الصهيونية التي تقوم على التمييز البشع ، وإثارة الكراهية والحق الأسود ، بعكس الإسلام الذي يدعو الناس كافة إلى التعارف

البرلمان الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .
كما تقترح أن يتبنى مؤتمرنا الدعوة إلى
مؤتمر دولي حول مكافحة الإرهاب يقوم على
تعريف موضوعي ، ويستند إلى معايير محددة
تنسق وتنساغم مع الأهداف الإنسانية العليا ،
وتساعد في حماية الأفراد المنتهمين إلى أصول
عربية وأسلامية في الدول الغربية .

وختاماً فإن اللجنة ترى أن محاربة الظلم والإعتساف أينما وجد ، هو السبيل الوحيد للقضاء على الإرهاب والاعتداء على الحرمات .
والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

الرباط 2001/9/27

رئيس اللجنة مقرر اللجنة د. الحبر يوسف نور الدائم صلاح المستاوي

نرفض رفضاً قاطعاً محاولات الربط بين الإسلام والإرهاب الذي يروج له الأعداء الذين لا يريدون لنا فلاحاً ، ولا يرقبون فينا إلا ولا ذمة . فالإسلام لا يقر الاعتداء على الحرمات من دم ومال وعرض ، يقول تعالى : « من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً . ومن أحياها كأنما أحيا الناس جميعاً » .

ومن هنا فإننا نهيب بعلماء الأمة ومفكريها أن يتصدوا للمثل هذه القضايا حتى تبرأ ساحة الإسلام من تهم هو عنها بمعزل . وفي هذا المجال لابد لنا من خطاب عالمي فعال تسخر فيه إمكانات الأمة الإعلامية والمعرفية .

وتقترح اللجنة أن يتحرك اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اتجاه التعريف بمثل هذه القضايا في برلمانات دول العالم المختلفة ، ولاسيما في

برقية تعزية

إلى سعادة رئيس البرلمان السويسري الكونفدرالي - يرين -

صدمتهم أنباء هذه الحادثة ، فإنهم يدينون هذا العمل الفظيع ويعثرون إلى عائلات الضحايا بأحر التلاعير والمواساة .

رئيس المؤتمر البرلماني الثاني
لاتحاد مجالس منظمة المؤتمر الإسلامي
الرباط في 28 سبتمبر 2001

إن ممثلي برلمانات منظمة دول المؤتمر الإسلامي المجتمعين في مؤتمرهم الثاني في مدينة الرباط بالمملكة المغربية ليعربون لكم ولزملائكم أعضاء البرلمان السويسري ، عن بالغ حزنهم وأسفهم للجريمة النكراء التي أودت بحياة عدد من زملائكم أعضاء البرلمان في

إن مهتمي البرلمانات الإسلامية ، وقد

تحية دعم

للانفاضة الفلسطينية بمناسبة مرور عام على انطلاقها

على انطلاق انتفاضة الأقصى المباركة ، يؤكد
على دعم البرلمانيات الإسلامية للانتفاضة مادياً
و معنوياً و تقف إلى جانبها في نضال المشرق
حتى يتحقق السلام العادل والشامل وإقامة
الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف .

إن المؤتمر الثاني لاتحاد مجالس الدول
الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد
في الرباط يومي 27 و 28 سبتمبر 2001 ، إذ
بحبي انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني الباسل
في الأراضي العربية المحتلة بمرور عام كامل





ABUJA 2001

المؤتمر الرابع والعشرون

للاتحاد البرلماني الأفريقي

(أبوجا 18-10/20/2001)

عقد الاتحاد البرلماني الأفريقي مؤتمره الرابع والعشرين في مدينة أبوجا - العاصمة السياسية لنيجيريا . وقد شاركت في المؤتمر وفود من خمسة وثلاثين برلماناً أفريقياً ، بالإضافة إلى خمسة عشر وفداً بصفة مراقب ، تمثل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية من بينها : منظمة الوحدة الأفريقية ، وجامعة الدول العربية ، والاتحاد البرلماني العربي ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الأفريقية ، والاتحاد البرلماني الدولي واتحاد المغرب العربي ... وغيرها .

وقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماع الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد التي قامت بتحضير جميع الوثائق ومشاريع القرارات التي عرضت على المؤتمر فيما بعد .

وتقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي فيما يلي موجزاً لوقائع اجتماعات اللجنة التنفيذية والتصوّص الكاملة لقرارات الصادرة عن المؤتمر الرابع والعشرين .

اجتماعات الدورة الـ 39 للجنة التنفيذية

تشييط منظمة الوحدة الأفريقية وإشاء الاتحاد الأفريقي .

ثم دعا أخيراً الشعب الوطنية للعمل بجدية كي تعطى أعمال اللجنة التنفيذية نتائج مرضية .
اعتماد جدول الأعمال :

بعد كلمة الترحيب ، أعطى الرئيس الكلمة للأمين العام ليعرض جدول الأعمال الذي يتضمن البنود الآتية :

- 1 - طلبات العضوية وإعادة العضوية .
- 2 - بحث تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر .
- 3 - إقرار برنامج العمل السنوي .
- 4 - دراسة وإقرار مشروع موازنة عام 2002 .

5 - مشروع جدول أعمال المؤتمر 24 .

6 - مشروع جدول أعمال الدورة 40 للجنة التنفيذية .

7 - موعد ومكان عقد الدورة 40 للجنة التنفيذية .

ووفق على جدول الأعمال .

طلبات العضوية وإعادة العضوية :

أبلغ الأمين العام أعضاء الوفود بالاتصالات الجارية مع برلمانات كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادة أنشطتها داخل الاتحاد .

بحث تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر :

أبلغ الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي أعضاء اللجنة التنفيذية بالترتيبات المختلفة بتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر 23 .

ونتيجة لتعيين أمين عام للاتحاد ، أخذت ترتيبات لبدء السيد ابراهيم فال عمله في يناير 2001 .

عقدت الدورة التاسعة والثلاثون للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي في قاعة المؤتمرات بفقد شيرانون أبوجا (جمهورية نيجيريا الاتحادية) ، يومي 15 و 16 أكتوبر 2001 .

وقد شارك في أعمال هذه الدورة مندوبو الشعب الوطنية الآتية : الجزائر ، أنجولا ، بينين ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، الكونغو ، أفريقيا الوسطى ، كوت ديفوار ، مصر ، إثيوبيا ، الجابون ، غانا ، غينيا بيساو ، غينيا (كوناكري) ، ليبيا ، مالي ، النiger ، نيجيريا ، أوغندا ، ساو تومي وبرنسيب ، السودان ، تشاد ، توجو ، تونس وزمبابوي .

الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة 39 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الموافق 15 أكتوبر 2001 ، برئاسة نائب رئيس اللجنة التنفيذية السيد محمد الصالح الزراعي . وكان بجانبه عضو مجلس الشيوخ أولابي دورجاي ، والعضو فاروق لاون من نيجيريا ، ومقرر اللجنة التنفيذية العضو ، بابونج داجو من تشاد والأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي السيد ابراهيم فال .

وفي كلمة ترحيبية ، اعتذر نائب الرئيس عن تأخير ابتداء الأعمال ، وشكر المجلس الوطني لجمهورية نيجيريا الاتحادية لسماته بعقد اجتماع لممثلي شعوب إفريقيا في هذه الأرض النيجيرية المضيافة .

وشكر أيضاً رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، صاحب الفخامة أليزيجن أبويان ساجو ، لاشتراكه مع رؤساء أفارقة آخرين في

الاتحاد البرلماني الدولي . هذا المؤتمر في نيامي من 18 إلى 20 فبراير 2002 . لجنة التنسيق التي شكلت في واجا دوجو في المؤتمر 106 للاتحاد البرلماني الدولي ، ستجتمع في هذا المؤتمر من أجل تحضير هذا المؤتمر .

2 - الدورة 40 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي

طبقاً لنصوص الاتحاد ، تعقد اللجنة التنفيذية دورتها 40 خلال الأربعة أشهر الأولى لعام 2002 .

3 - لجنة متابعة للمؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي

ستجتمع اللجنة خلال عام 2002 من أجل التحضير للمؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي ، سينعقد الاجتماع في الغالب في إحدى البلاد العربية .

4 - الدورة 41 للجنة التنفيذية والمؤتمرات 25 للاتحاد البرلماني الأفريقي

ستعقد تلك الدورات تقريباً في أكتوبر 2002 وفي هذا الصدد ، اقترحت السودان استضافتها وأجابت اللجنة التنفيذية بالموافقة على هذا الطلب الذي سيخضع لاتخاذ قرار في المؤتمر الحالي .

5 - المؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي العاشر

بدعوة من إثيوبيا ، سيعقد هذا المؤتمر مشاركة بين الاتحاد البرلماني الأفريقي والاتحاد البرلماني العربي ، والذي سيعقد في نهاية العام 2002 .

6 - الاشتراك في المؤتمرات الدولية

سيشارك أيضاً الاتحاد البرلماني الأفريقي في المؤتمرات الدولية المختلفة مثل الاتحاد البرلماني المكافي (أفريقا - الكاريبي - الهادى) والاتحاد الأوروبي (ACP UE) في بروكسل ، نوفمبر 2001 ، المنتدى حول

بخصوص طرق تشغيل الاتحاد البرلماني الأفريقي وإنشاء برلمان كل إفريقيا . ذكر أن المؤتمر طلب عمل دراسة عن أثر عمل هذه المؤسسة الجديدة على الاتحاد البرلماني الأفريقي . وقد بحثت هذه الآثار من الأمانة العامة ومن الشعب الوطنية خلال دورة الأمانة العامة التي عقدت في ليبرفيل .

وقد تم تبني خلاصات هذا التفكير .

واقترحت اللجنة التنفيذية إنشاء لجنة خاصة مكلفة بإعادة تعريف أهداف الاتحاد ودراسة مجالات التكامل والتعاون مع برلمان كل إفريقيا .

وذكر الأمين العام أيضاً أن اللجنة التنفيذية اقترحت عمل لجنة للموارد ، واقتصرت في هذا الصدد أن تكون اللجنة الخاصة بهذا الموضوع باستطاعتها أن تأخذ على عاتقها مشاكل الموارد . وأيضاً اللجنة الخاصة ، لجنة التفكير ستكون من أربعة أو خمسة رؤساء مجالس ، رؤساء ونواب رؤساء اللجنة التنفيذية وأيضاً مراجعى الحسابات .

ومن جهة أخرى وضع الأمين العام للاتحاد بناء على طلب مؤتمر أبيدا مشروع لائحة مالية وخريطة تنظيمية للأمانة العامة . وعمل أيضاً الأمين العام على تنفيذ قرار المؤتمر الخاصة بدخول اللغة البرتغالية .

وأخيراً ذكر الأمين العام توصيات المؤتمر بتوسيع أنشطة الاتحاد ، وفي هذا البند ذكر بعض الأنشطة الجارية والتي تهدف لإقامة علاقة شراكة وتعاون مع المنظمات الدولية .

اعتماد برنامج العمل السنوي : استعرض الأمين العام برنامج العمل السنوي السنوي التالي :

1 - المؤتمر البرلماني الأفريقي عن الحق الإساتي الدولي

سينظم الاتحاد البرلماني الأفريقي بالمشاركة مع اللجنة الدولية للصلب الأحمر تحت رعاية

تحت عنوان « مكافحة الإرهاب » ووافقت اللجنة التنفيذية .

جدول أعمال الدورة 40 للجنة التنفيذية :

اعتمدت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال الآتي :

- 1 - العضوية وإعادة العضوية .
- 2 - بحث وضع تطبيق قرارات ونوصيات المؤتمر .
- 3 - الحساب المالي الختامي لعام 2001 .
- 4 - عمل مشروع جدول أعمال المؤتمر .
- 5 - مشروع أعمال الدورة 41 للجنة التنفيذية .
- 6 - موعد ومكان انعقاد الدورة 41 للجنة التنفيذية .

موعد ومكان عقد الدورة 40 للجنة التنفيذية :

طالبت اللجنة التنفيذية الأمين العام ببحث مع الدول الأعضاء موعد ومكان عقد الدورة 40 للجنة التنفيذية .

و قبلت اللجنة التنفيذية دعوة الشعبة الوطنية الإثيوبية لعقد الدورة القادمة في أديس أبابا وسيحدد الموعد فيما بعد بين الشعبة الوطنية الإثيوبية والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الأفريقي .

□ □ □

هذا وقد قدم رئيس اللجنة التنفيذية إلى المؤتمر الرابع والعشرين هذا التقرير عن أعمال اللجنة فوافق عليه المؤتمر بالإجماع . كذلك وافق المؤتمر على مشاريع القرارات التي أعدتها لجنتا الدراسة الأولى والثانية حول بنود جدول أعمال المؤتمر .

وفيما يلي النصوص الكاملة لهذه القرارات .

التنمية الأفريقية (ADF 2001) المنظم باللجنة الاقتصادية لأفريقيا (أديس أبابا ، 9-13 ديسمبر 2001) حول التكامل الإقليمي ، ... إلخ ، المؤتمر 107 للاتحاد البرلماني الدولي (مراكش ، أبريل 2002) .

بحث اعتمد مشروع الموازنة لعام 2002 بناء على عرض الأمين العام لمشروع الموازنة لعام 2002 ، بين أعضاء اللجنة التنفيذية أن موارد الاتحاد تمثل موضوعاً عاماً تجاه سداد الشعب الوطنية لإسهاماتها المالية . في الحقيقة ، ذكر مراجعو الحسابات أن 50% تقريباً من الإسهامات قد دفعت ، ومن هنا الصعوبة على الأمانة العامة لتنفيذ الموازنة المعتمدة وضرورة تكييف نفقاتها على الموارد الفعلية ، بالتأكيد هذا لا يمنع اضطراب عمل الاتحاد وأنشطته .

قبل اعتماد موازنة 2002 ، طالبت اللجنة التنفيذية أن تبحث اللجنة الخاصة التي ستشكل - انسغالاتها ، مع ملاحظة أن جهوداً طيبة تبذل لإارة أموال الاتحاد .

واعتمدت أيضاً اللجنة التنفيذية الموازنة لعام 2002 المتوازنة في الإيرادات والمصروفات في مبلغ 1033550 دولار أمريكي ، حسب لائحة الإسهامات .

جدول أعمال المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني الأفريقي :

جدول الأعمال هذا يعرض كالتالي :

- 1 - تقرير رئيس اللجنة التنفيذية .
- 2 - تقرير عن نشاط الأمين العام للاتحاد .
- 3 - دور البرلمانات الأفريقية في مكافحة الفقر في عصر العولمة .
- 4 - دور البرلمانات الأفريقية في مكافحة الفساد في عصر العولمة .
- 5 - موعد ومكان انعقاد المؤتمر 25 .

اقترحت الجزائر إدخال على عجلة بند

القرارات الصادرة عن المؤتمر الرابع والعشرين

قرار رقم 01/24/101

حول دور البرلمانات الأفريقية في محاربة الفقر في عصر العولمة

الأفريقية لدخول أسواق البلدان الصناعية بسبب الحواجز الوقائية .

- وإذا لاحظ أن الجزء الأكبر من إيرادات التصدير تستخدم لسداد الدين الخارجي .
- وإذا يعتبر أن تدهور شروط تبادل المواد الأولية .
- وإذا يعتبر أن القيمة المضافة للمواد المصنعة تمثل ربحية أفضل للمواد الأولية .
- وإذا لاحظ أن الجزء الأكبر من إيرادات التصدير تستخدم في سداد الدين الخارجي .
- وإذا يعتبر أن الدين الخارجي يساهم في ظاهرة الفقر في البلاد الأفريقية .
- وإذا يقدر أن المميزات التي أوجدها برامج مكافحة الفقر يجب أن تكون لها آثار ثابتة .
- وإذا يعتبر أن العولمة يجب لا تكون ظاهرة لاستبعاد البلدان الفقيرة .
- وإذا يرثي لأن الإعانت العامة للتنمية لم تقل فقط ولكن أساء توجيهها .
- وإذا يعتبر أن عدم المساواة بين الرجال والنساء يكون أحد أسباب الفقر .
- وإذا يعي الدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في خفض الفقر .
- وإذا يذكر بأهداف برنامج العمل في القمة الدولية للتنمية الاجتماعية _ كونينهاجن 1995) .

مؤتمر رؤساء المجالس البرلمانية الوطنية للاتحاد البرلماني الأفريقي الرابع والعشرين المجتمعين في أبوجا (جمهورية نيجيريا الاتحادية من 18 إلى 20 أكتوبر 2001) .

- إذ يدرك أن الفقر ظاهرة متعددة الجوانب، تتميز خاصة بضعف الإيرادات والخلل في الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التربية ، الصحة ، السكن ، والحصول على المياه الصالحة للشرب ، وإشباع احتياجات التغذية الأساسية .

- وإذا يشق بأن خفض الفقر يستلزم بالضرورة زيادة اقتصادية ثابتة .

- وإذا يتحقق أن مكافحة الفقر تتطلب وضع سياسة قومية لصالح الفقراء .

- وإذا ينوه إلى أن أسباب الفقر هي قومية ودولية .

- وإذا يؤكد أن أسباب الفقر هيكلية .
- واقتاعاً بأن غياب المؤسسات والحكم الجيد يمكنه القضاء على الجهود الخاصة بخفض الفقر .

- وإذا يقدر أن احترام حقوق الإنسان ضروري لإشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

- وعلماً بأن الفقر يرتبط أساساً بغياب مراقبة الشعوب لمواردها .

- وإذا يرثي للصعوبات التي تواجهها البلدان

- تقوية المناطق الجماعية بغرض جعلها مسؤولة أمام الناخبين .
 - عمل شراكة بين المناطق الجماعية والمجتمع المدني بما يؤكد على الشفافية في برامج إزالة الفقر .
 - ضبط سياسة الاقتصاد الكلي حتى يكون النمو لصالح الفقراء .
 - تشجيع إنشاء مجموعات اقتصادية وصناعية أفريقية .
 - تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة .
 - العمل على تكوين رأس المال البشري من أجل الاستجابة لاحتياجات الخدمات الاجتماعية.
 - تنسيق السياسات الاقتصادية من أجل زيادة ميزات العولمة .
 - تخصيص الموارد للقطاعات التي توظف السكان الفقراء : الزراعة ، المشاريع الريفية غير الزراعية ، المشاريع الحضرية الصغيرة .
 - مساعدة السكان على التنظيم للعمل في مكافحة الفقر .
 - وضع نظام متابعة وتطور أعمال خفض الفقر .
 - وضع صندوق خاص على مستوى وطني لخفض الفقر .
 - تعزيز التضامن الوطني والدولي بخصوص مكافحة الفقر .
 - 6 - تطالب الحكومات أن توجه استراتيجياتها في مكافحة الفقر على الاحتياجات الاجتماعية مثل التربية والصحة التي تؤدي إلى زيادة في مستوى حقيقي للنفقات العامة .** للبرلمانيين في هذا الشأن دور كبير في توزيع اعتمادات الموازنات .
 - 7 - تطالب الحكومات والبرلمانات في البلدان الأفريقية بمعالجة مشكلة الفقر بمشاركة الجماعية .**
 - وإذا يتبنى القرارات الصادرة عن المؤتمر 104 للاتحاد البرلماني الدولي (جاكرتا 2000) بخصوص « تمويل التنمية والنماذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بإزالة الفقر » .
 - وإذا يساند الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، لتقليل الفقر من خلال إجراءات تخفيض وإلغاء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة .
- 1 - تشجع الحكومات على مواصلة الجهود التي ترمي إلى نمو اقتصادي في إطار تنمية ثابتة قائمة على المساواة الاجتماعية .**
 - 2 - تطالب البرلمانيات الأfricanية أن تهتم باحترام الحقوق المدنية والسياسية ، أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في إطار الديمقراطية ودولة القانون .**
 - 3 - تحدث البلدان الأفريقية أن تهتم باللغاء التمييز المبني على الجنس والأصل والائتماء العرقي أو الديني .**
 - 4 - ترجو البرلمانيين العمل على إشباع الحاجات الأساسية للسكان كالغذية والحصول على المياه الصالحة للشرب - والتربية والعمل والمسكن والمشاركة في الحياة الاجتماعية .**
 - 5 - تلزم البلدان الأفريقية على تبني استراتيجيات قومية لمكافحة الفقر ، بعمل تغييرات في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة تسمح بالوصول إلى الموارد والخدمات العامة . تلك الاستراتيجيات تهدف خاصة إلى :**
 - وضع مؤسسات الحكم من خلال احترام القيم الديمقراطية بهدف جعل الحكومات مسؤولة أمام الشعوب .
 - لامركزية السلطة الإدارية للمناطق الجماعية .

الأفريقية بخصوص مكافحة الفقر .

14 - تدعوا المجتمع الدولي لموازنة البلدان التي لديها صعوبة في مواجهة الاحتياجات الاجتماعية المستعجلة للسكان ضحاءاً تلك الكوارث .

15 - ترجو باللحاج المجتمع الدولي في الإطار الثاني أو المتعدد لإنشاء مناخ مناسب للقضاء على الفقر وضم البلدان الفقيرة للاقتصاد الدولي وبهذا الخصوص يجب أن تهدف تلك الأعمال إلى :

- تطوير الحوار بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة .

- إلغاء الدين الخارجي للبلدان الفقيرة المدينة جداً وتخفيف جوهرى للبلدان الأفريقية الأخرى .

- تسهيل دخول البلدان الأفريقية أسواق البلدان المتقدمة بالقضاء على الحواجز الجمركية وإلغاء الدعم في الزراعة .

- الاستثمار في إنتاج النافع والخدمات الناقصة للبلدان الفقيرة مثل الأدوية والأبحاث الزراعية .

- مكافحة الأمراض الوبائية كالإيدز والملاريا .

- تثبيت النظام المالي العالمي .

- تسهيل ضم البلدان الأفريقية للاقتصاد العالمي وتسهيل حصولهم على أساسيات تكنولوجية .

- تقوية قدرة البلدان الأفريقية على التفاوض في الاتفاقيات التجارية العالمية القسمية .

16 - ترجو المجتمع الدولي مساندة جهود البلدان الأفريقية التي تهدف إلى نمو ثابت بتنقلي عدم التوازن بين الدول الغنية والدول الفقيرة بوضع نهاية لتدحرج العملة المستمرة .

17 - تطالب الدول المتقدمة الذين التزموا

قطاعات متعددة تتبعها الإدارات والوزارات المختلفة .

8 - تدعوا الحكومات والبرلمانات في البلدان الأفريقية أن تتخذ إجراءات تهدف إلى تسهيل حصول السكان الفقراء على الموارد والأسسasيات الاقتصادية لاعطائهم الوسائل لإيجاد دخول . ومن هذه الإجراءات يوجد :

- الحصول على خدمات النقل والاتصال .
- توفير الماء والطاقة الكهربائية .
- توسيع الإنتاج من أجل زيادة مواد التصدير .

- تنمية الأنشطة الزراعية - صناعية وإعادة تقويم المنتجات القومية .

- تسهيل الحصول على اعتمادات بنكية وتشجيع سياسة الاعتماد القليل .

- الحصول على الملكية العقارية .
- الحصول على المعلومات التجارية بهدف الحصول على أحسن عائد للمنتج .

9 - تؤكد على ضرورة تنمية فرص اقتصادية للبلاد الأفريقية .

10 - تلزم البرلمانين الأفارقة أن يشتركوا في عمل ومتابعة تقييم الأعمال والبرامج لمكافحة الفقر ، وذلك يعزز الشفافية والمسؤولية كما يؤكد على توزيع عادل للموارد .

11 - توصي الحكومات بتوزيع الموارد الآتية من تخفيف الدين لأغراض خفض الفقر ، خاصة للقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية .

12 - تدعوا الحكومات والبرلمانات لتقوية ونشر نظم الحماية الاجتماعية التي تقى الأشخاص المعرضين لل الفقر مثل الشباب والأشخاص بدون عمل والنساء بدون موارد والمسنين والمعاقين وضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات أو الأمراض الوبائية .

13 - تسانده الأهداف المحددة بالمبادرة

أن تعزز السلام والأمن الذين هما مقدمة للتطور الإنساني .

19 - نطالب الأمين العام مواصلة اتصالاته مع البنك الدولي لبحث موضوع الفقر مع البرلمانيين الأفارقة .

بتحصيص 7% (PNB) من إجمالي الناتج القومي للمساعدة العامة للتنمية (ADP) تحقيق هذا الهدف وتجهيز هذه المساعدة للأعمال التي تهدف إلى خفض الفقر مع الأخذ في الاعتبار السياسات الوطنية في هذا المجال .

18 - تشجع الحكومات والهيئات الدولية

قرار رقم 01/24/102

حول دور البرلمانات الأفريقية في مكافحة الفساد

الفساد الاجتماعية والاقتصادية وبطاليون بالغاتها .

- وإذا يعتبر أن الحلقة المفرغة للفساد والفقر والتخلف يجب أن تحطم ، لأن الفقر يشجع على الفساد يجعل الأفراد عرضة لذلك.

- وإذا يعي أنه من توابع الإدارة السيئة للموارد والاختلاس ، أن الدولة لا تستطيع إدارة اقتصادها القومي وبالتالي لا تخصص اعتماداً كافياً للبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية .

- وإذا يقر بأن الفساد اتّخذ بعداً عالمياً ويظهر في التعاقدات الدولية وغسل الأموال خارج أفريقيا وأن الحدود المفتوحة والتقدير التكنولوجي والاتصالات الدولية والصفقات التجارية ، تكون أبعاداً تسمح بترسيخ الفساد وانتشاره .

- وإذا يعتبر أن الفساد في الاستثمارات والمبادلات الدولية يقوض اقتصاد السوق والتنمية .

- وإذا يذكر خاصة بإعلان الأمم المتحدة عن الفساد وأعمال الفساد في الصفقات التجارية الدولية وأيضاً إعلان الوزراء الأفارقة في مكافحة الفساد (واشنطن فبراير 1999) .

- عازماً على إلغاء الفساد بطرق وقائية

مؤتمر رؤساء المجالس البرلمانية الوطنية للاتحاد البرلماني الأفريقي الرابع والعشرين المجتمعين في أبوجا (جمهورية نيجيريا الاتحادية من 18 إلى 20 أكتوبر 2001) .

- إذ يرجى لأن سير الديمقراطية في معظم البلدان الأفريقية مميز بالفساد على مستوى بضع وجودهم وصلاحيتهم في خطر . وبالتالي أصبحت المكافحة ضرورة لموضوع التقدم في القارة الأفريقية .

- وإذا يعتبر أن الفساد حدث بسبب نقص الإرادة السياسية لرواد أفارقة عدة . وطابع دولة المستعمرات في أفريقيا . الدول الأفريقية تتميز بالفساد لمستوى بضع وجودها وصلاحياتها في خطر بسبب نقص الكفاءة المطلوبة لبعض الحكام والانحطاط الأخلاقي في الإدارة العامة حيث لا يؤخذ بالجدرة .

- وإذا يعي أن الفساد آفة تهدم أساس كل مجتمع وتتحقق الضرار بالديمقراطية ودولة القانون والقيادة السليمة للأعمال العامة ومتناقض الموارد الضريبية للتنمية .

- وإذا يعتبر أن الفساد يمس ثقة المواطنين بمؤسساتهم الديمقراطية ، والدولة الفاسدة تكون أرضًا مناسبة للديكتاتورية والغوغائية .

- وحيث أن معظم الأفارقة وعوا ثار

- المضادة للفساد بدون تمييز لأن قضاء منحاز يشجع ويؤدي إلى ممارسات غير شرعية مما يجعل أجهزة الرقابة غير فعالة .
- 11 -** وإذا ديدعوا الحكومات أن تنشئ آليات وبنية أساسية ضد الفساد ، حيث تكون مهمتها تجميع المعلومات الضرورية لتبني أعمال الفساد والوقاية منها . وعلاج الفساد بطريقه ثابتة وعلى المدى الطويل بفضل أحلكام تنظيمية مجدهية .
- 12 -** وإذا ينحوه إلى أن الخدمات ضد الفساد لن تستطيع القيام بدور فعال ما لم يكن لها أهداف واضحة ، وصلاحيات فنية موضوعية وتنفيذ من المشاركة الكاملة للمجتمع المدني .
- 13 -** يدعوا الحكومات لتحسين الإداره والسلوك العام للأسوق العامة لوزارة جهود مكافحة الفساد ، بحرصها على الشفافية وفي العدالة ووضع آلية متخصصة لمراقبة التقدم الذي يتحقق في القيادة الحسنة للأعمال العامة .
- 14 -** وإذا يطالب بوضع آلية متابعة ومعلومات واتصالات تسمح للبرلمانيين بالقيام بدورهم كمراقبين ومسرعين .
- 15 -** وإذا ينحوه إلى أن التعاون بين الحكومات والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني في البحث عن حلول مشكلة الفساد ، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بينه وبين الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وغسل الأموال .
- 16 -** وإذا يوجب على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع البلدان الافريقية أن تنشر في ميزانيتها السنوية المبالغ المدفوعة لتلك البلدان ويدرك بالتعاون القضائي بين الشمال والجنوب في هذا الشأن .
- 17 -** وإذا يوصي بتبني اتفاقيات التعاون على مستوى إقليمي الذي من شأنها تقليل خطر الفساد المنقول عبر الحدود وعن طريق تبادل
- واقناعية .
- 1 -** وإذا يقر بأن الفساد هو موضوع انساني يجب أن تأخذ له البلدان الافريقية إصلاحات اقتصادية وسياسية في برنامج عام .
 - 2 -** وإذا يؤكد أن الفساد جريمة اقتصادية لها تؤخذ الأولويات ، ويجب أن تحارب في جذورها وفي اتجاهات متعددة .
 - 3 -** وإذا يقر أن مكافحة الفساد تقوم على إرادة سياسية على أعلى مستوى ، تتصرف في كل المجالات .
 - 4 -** وإذا يدعو إلى إقرار معاهدة دولية لإعادة أموال الفساد إلى الخزانات العامة .
 - 5 -** وإذا يطالب بوضع مؤسسات ديمقراطية قوية وتمكنهم من مواجهة مشاكل الفساد بطريقه مجدهية .
 - 6 -** وإذا يدعوا للبلدان الافريقية لمتابعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تساهم في تعزيز الشفافية والالتزام بتقديم تقارير عن إدارة الأعمال العامة وكل القطاعات .
 - 7 -** وإذا يوصي بإنشاء نظام مالي عام للأحزاب السياسية لوقف الفساد وتقليل التناولات بين الأحزاب .
 - 8 -** وإذا يؤكد على أهمية هيئات المجتمع المدني والصحافة وقطاع الأعمال والرأي العام في إنشاء مناخ لا يقبل فيه الفساد ولا يتسامح فيه .
 - 9 -** وإذا يوصي بإنشاء قواعد سلوكيه للتزاهة الأخلاقية للحكم ، ويدعو كل من هم في السلطة لإعلان ممتلكاتهم قبل استلام وظائفهم وبعدها .
 - 10 -** وإذا يطالب البرلمانيات من جهة أن تبني قوانين صارمة لقمع الفساد والحكومات من جهة أخرى أن تتخذ قوانين خاصة بمعالجة الفساد بطريقه ثابتة وعلى المدى الطويل ويلتزم من السلطات القضائية تطبيق القوانين

في البلدان الأفريقية .

19 - وإذا يوصي أخيراً بتبني اولاً اتفاقاً
أفريقياً وبعد ذلك اتفاقاً دولياً لمحاربة الفساد .

المعلومات والتحقيقات والتجارب .

18 - وإذا دعو المجتمع المدني الدولي
لتخفيف إمكانيات حدوث الفساد في برامج
المساعدة للتنمية ومؤازرة الجهود ضد الفساد

مشروع قرار حول مكافحة الإرهاب

المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني الأفريقي

ويدعو المجتمع الدولي لإدانته وأن يعمل على
محاكمة كل القائمين به ومعاونيهم وتقديمهم
للعدالة .

2 - يندد بالخلط بين الإرهاب والدين
والمنطقة الإقليمية أو مجموعة قبائلية ويؤكد
على عدم الخلط بين الإرهاب وكفاح عادل
معترض به للتقرير المصير والسيادة الوطنية .

3 - يدعو الدول الأفريقية وبقي دول العالم
للتعاون الوثيق في الوقاية ومكافحة الإرهاب
من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين .

4 - يذكر دعوته لانعقاد مؤتمر دولي عن
الإرهاب ينظم تحت رعاية الأمم المتحدة .

5 - يحث الدول الأفريقية على توقيع
وإبرام كل المعاهدات الدولية الموجودة
والخاصة بالإرهاب ، خاصة لمنظمة الوحدة
الأفريقية المعتمدة في الجزائر في يونيو
1999، ويشمل ذلك معاهدة إنشاء محكمة
أفريقية للعدالة .

مؤتمر رؤساء المجالس البرلمانية الوطنية
للاتحاد البرلماني الأفريقي الرابع والعشرين
المجتمعين في أبوجا (جمهورية نيجيريا
الاتحادية من 18 إلى 20 أكتوبر 2001) .

أ - إذ يأخذ في الاعتبار أن الإرهاب يمثل
تهديدًا مشتركًا لكل بلاد العالم .

ب - وإذا ذكر بقراره حول الإرهاب الذي
اعتمد في لواندا في سبتمبر 1999 .

ج - ومنشغلًا باستمرار الإرهاب في أجزاء
مختلفة من العالم مما يهدد السلام والأمن
الدوليين .

د - وإذا يؤكد من جديد أن الإرهاب لا
يمكن تبريره باعتبارات سياسية أو اقتصادية أو
اجتماعية أو أيديولوجية أو عرقية أو قبلية أو
دينية .

هـ - وعبر عن تضامنه مع الشعب
الأمريكي ويندد بالجمجمات الإرهابية يوم 11
سبتمبر 2001 .

إ - يدين الإرهاب بقوة بكل صورة

قرار رقم 01/24/104

حول مؤازرة الجماهيرية الليبية

المجتمعين في أبوجا (جمهورية نيجيريا
الاتحادية من 18 إلى 20 أكتوبر 2001) .

مؤتمر رؤساء المجالس البرلمانية الوطنية
للاتحاد البرلماني الأفريقي الرابع والعشرين

المؤازرة للجماهيرية الليبية والتي يرأسها مولاي عبدالعزيز العلوى الحافظى ، مقدراً الجهود التي بذلتها هذه اللجنة ، خاصة تجاه الاتحاد الأوروبي .

ويدعوا تلك اللجنة لمواصلة أعمالها مع التنسيق مع الأمانة العامة للمؤتمر العام للشعب وطالبه أيضاً بتطبيق وتنبئ برنسامح عمل يحتوى على خطوات إضافية وملمossa تجاه الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لاقناعهم بضرورة الرفع الفوري والكامل للعقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية وتعويضها عن الخسائر الناتجة عن تلك العقوبات .

- إذ ينوه بقرارات أب.أ التي طالبت بالرفع الفورى للعقوبات المفروضة على ليبيا وتعويضها الخسائر الناشئة عن تلك العقوبات .

- إذ يأخذ بالاعتبار تقرير لجنة مؤازرة ليبيا التي شكلت في برايا عام 1994 وقرارات المؤازرة المختلفة والمشجعة لأعمال تلك اللجنة .

1 - يؤكد من جديد تعهده بالحصول من مجلس الأمن على الرفع الفوري والكامل للعقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية ويكرر مؤازرته لها في مطالبتها بالتعويضات العادلة للخسارة التي سببتها تلك العقوبات .

2 - يجدد مؤازرته وتشجيعه لجنة



**تقرير عن أعمال الندوة البرلمانية الأهلية المشتركة
حول «الحكمة السلمية والتنمية المستدامة
في الوطن العربي»
(بيروت 15-16/تشرين الثاني - نوفمبر - 2001)**

على أهمية المساندة البرلمانية العربية التي يقدمها مجلس النواب اللبناني والاتحاد البرلماني العربي ، وأعرب عن الشكر الخالص لدولة الرئيس نبيه بري الذي سهل على الدوام وأتاح مشاركة كل المعنيين .

كلمة الرئيس بري

وبعد ذلك ألقى نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ إيلي فرزلي كلمة رئيس المجلس الأستاذ نبيه بري .

استهل الأستاذ فرزلي كلمته بالترحيب بالمشاركين ثم أبدى حرص المجلس النباني اللبناني على المشاركة الفاعلة في قمة التنمية المستدامة وذلك تعزيزاً للتعاون العربي - الإقليمي .

وتحدث عن مخاطر بيئية يتعرض لها لبنان ومن هذه النماذج :

تقليل مساحة الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مساحات اسمنتية .

مخالفة الشروط الصحية في البناء .

تشويه الواقع الطبيعية والأثرية .

عشوائية شبكات الطرق والنقل .

وافتراض الأستاذ فرزلي عدة حلول للوصول إلى بيئة نظيفة ، يجب أن تشمل :

1 - تركيز الصناعة في مناطق صناعية .

2 - توسيع المساحات الزراعية والحرجية.

3 - وقف كل أنواع الاعتداء على رمال الشواطئ .

رعى رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري قبل ظهر الخميس 15/11/2001 في القاعة العامة للمجلس النباني ، الندوة البرلمانية - الأهلية المشتركة حول «الحكمة السلمية والتنمية المستدامة في الوطن العربي» ، ممثلاً بنائب رئيس المجلس الأستاذ إيلي فرزلي ، ومشاركة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوح ، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية - الاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» الدكتورة ميرفت التلاوي ، ومدير الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية الدكتورة فاطمة الملاح ، والمدير العام والممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا الدكتور محمود عبدالرحيم، وحشد من ممثلي الهيئات الرسمية والأهلية المعنية والمنظمات الإقليمية ذات الشأن .

واستمرت أعمال الندوة يومي الخميس والجمعة 15-16/11/2001 بالتعاون والتنسيق بين مجلس النواب ووزارة البيئة والاتحاد البرلماني العربي ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والهيئة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة غرب آسيا ، وجمعية منتدى الحوار البرلماني ومركز الدراسات التشريعية في جامعة نيويورك - اللبناني .

كلمة غسان صياغ

وفي مستهل الجلسة ، ألقى رئيس منتدى الحوار البرلماني غسان صياغ كلمة أكد فيها

موقعًا للرماية الإسرائيلية بمختلف أسلحة الجو والبر بما فيها المحرمة دولياً .

أكثر من مئة وثلاثين ألف لغم إسرائيلي مزروعة في أرضه ، وهو أمر يمنع استخدام مساحات واسعة من الأرضي اللبناني ، وبهدد يومياً حياة المواطنين اللبنانيين .

رمي نفايات كيماوية وسمامة في المياه الإقليمية اللبنانية من قبل العدو الإسرائيلي .

قيام الطائرات الحربية الإسرائيلية قبل الخامس والعشرين من أيار 2000 بتركيز قصفها بالقابض الضخمة على مناطق متعددة مما سم التربة وأحدث تشققات جوفية أدت إلى تسرب مجمعات مائية .

سرقة العدو للتراثات الوطنية التي تجلت في نفط سيناء ، واستثمار الموقع السياسي والموارد الطبيعية للجولان ومزارع شبعا ، والمياه الجوفية لفلسطين والاستيلاء على الأرضي الخصبة وعمليات اقلاع للمزروعات من أملاك الفلسطينيين وتهديد وسائل رزقهم .

استخدام إسرائيل مساحات في فلسطين كمدافن للنفايات السامة .

الاعتراف الإسرائيلي بامتلاك قنابل نووية ، الأمر الذي يحكم المنطقة بالرعب .

الوزير موسى

وتحدث وزير البيئة الدكتور ميشال موسى أمام الندوة ، فقال :

في صيف 1992 ، تبنت قمة الأرض في ريو دو جانيرو - أي 179 دولة - السعي نحو تنمية مستدامة ، عبر إيجاد توازن لاحتاجات الأجيال الحاضرة والمقبلة ، على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وذلك من خلال بناء شراكة عالمية بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية من جهة ، وبين الحكومات وقطاعات المجتمع المدني من جهة أخرى .

وقد شاركت الحكومة اللبنانية في هذه القمة ،

4 - بناء شبكات للصرف الصناعي والصحى بشروط عصرية دولية .

5 - منع أي اعتداء يلحق الضرر ويشوّه الطبيعة .

6 - وضع مخطط سكاني متوازن يرتكز على التنمية الريفية لتخفيف الأعباء عن المدن . ونوه بأن المجلس التنفيذي يعني بشكل أساسى بتطوير قانون للبناء يركز على مخططات التنظيم المدنى ويساعد على حماية البيئة .

وقال : إن أجيال الشباب في لبنان والعالم العربي يجب أن يتحولوا إلى شرطة بيئية منظومة ، وإدماج المرأة في مشاريع برامج لمعالجة التدهور البيئي .

ودعا :

أولاً : إلى دعم المبادرات الحكومية والأهلية العربية ، عبر إنشاء لجنة بيئية متخصصة في إطار الاتحاد البرلماني العربي .

ثانياً : إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والأهلي الجادة في مشروعات التنمية .

ثالثاً - إلى إدارة بيئية جادة للمشاريع ومصادر البيئة .

رابعاً : إلى إدخال بعد البيئي في مراحل التعليم .

خامساً : إلى ملائمة العصر عبر إدخال التكنولوجيا الملائمة بيئياً خصوصاً في مجالات: إقلال النفايات وتدويرها ، التكنولوجيا الخاصة بترشيد استخدام الطاقة وتكنولوجيا الاستخدام الأكفاء للمياه .

ثم أseب الأستاذ فرزلي في شرح انتهاكات إسرائيل لبيئة لبنان بحراً وجواً عبر الحروب التي شنتها عليه مما جعل لبنان أنموذجاً للبلدان التي انتهكت بيئتها .

وعدد هذه الانتهاكات :

التراثات الحرجية للجنوب اللبناني كانت

الإداري والبصري ، فأصبحت كل جمعية تهتم بحقل معين من حقول الإدارة البيئية . وساعدها على وضع خطط عمل لتنفيذ مشاريعها البيئية الخاصة .

كما ساهم مشروع «شبكة التنمية المستدامة» الذي نفذته الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في وصل هذه الجمعيات بعضها ببعض عبر شبكة الأنترنت ، وبجميع الجهات المعنية بالشأن البيئي داخلياً وخارجياً .

ولا ننسى مشروع «المرصد اللبناني للبيئة والتنمية » الذي تنفذه الوزارة حالياً بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وغايته استخدام قاعدة معلومات وطنية أو بنك للمعلومات البيئية ، وذلك لكي يكون صلة الوصل بين الجهات الحكومية ، وأداة لنشر الوعي البيئي من أجل ترشيد أصحاب الشأن في صنع قراراتهم التنموية .

وتقوم الوزارة بتحديث تقرير «وضع البيئة في لبنان » الذي أعدته عام 1995 بدعم من البنك الدولي وبرنامج المساعدات التقنية البيئي للمتوسط METAP ، اللذين قدما أيضاً المساعدة من أجل إعداد «قانون حماية البيئة » . «Code de L'environnement»

وبالاتفاق مع وزارة العدل توصلنا إلى تعيين خمسة مدعين عامين منسقين للقضايا البيئية في المحافظات .

كما أشرت جهود وزارة البيئة مع نقابات المهن الحرة عن تشكيل لجان بيئية ، ولاسيما منها نقابات المحامين والأطباء والمهندسين .

وبعد مرور عشرة أعوام على قمة الأرض، عقدت طاولة مستديرة تحضيرية في بيروت ، بمبادرة من الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيسان الماضي شارك فيها ممثلون للدول والهيئات والمنظمات الإقليمية ، وكان هدفها إعداد الملامح القطرية التي تتضمن المجالات الموضوعية الرئيسية لجدول أعمال

وأنشأت وزارة البيئة بموجب القانون رقم 216 تاريخ 2 نيسان 1993 ، كي تكون الجهاز الرسمي المسؤول عن صوغ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة .

ولم تنس الوزارة هدف قمة الأرض ، بل أعدت مشروع إطار لاستراتيجيات البيئة ، بدعم من البنك الدولي وبرنامج المساعدات التقنية البيئي للمتوسط METAP .

وكذلك شاركت في التوقيع على اتفاقيات دولية ابتدأ من قمة الأرض 1992 ، كاتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر . والتزاماً بنسود هذه الاتفاقيات، عملت الوزارة ولا تزال على تنفيذ مشاريع عدة ، تلقي دعماً مالياً وتقنياً من هيئات ومنظمات دولية ، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والبنك الدولي والصندوق العالمي للبيئة GEF وغيرها .

ورغم كل الصعوبات ، حقق لبنان تقدماً في مجال التنمية المستدامة على مستوى المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية . وقادت وزارة البيئة بتشجيع الجمعيات الأهلية البيئية وتفعيل دورها ، فخصصت لها مساعدات سنوية من موازنتها لتنفيذ مشاريع ونشاطات باعتبارها شريك أساسياً في عملية التنمية المستدامة .

وتجلّت هذه الشراكة في إدارة المحظيات الطبيعية ، وتنظيم المناطق الأخرى والشواطئ والأهر إلى ما هنالك . وقد أثر دور الجمعيات الأهلية إيجاباً في إثارة القضايا البيئية ، فتحول موضوع البيئة بما يومياً للمواطن وحرك الرأي العام والإعلام والمسؤولين .

ومن أجل دعم قدرات هذه الجمعيات الشركة وتعزيزها ، قام مشروع «قدرات 21» الذي نفذته وزارة البيئة بدعم مالي وتقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتحويل هذه الجمعيات الناشئة مؤسسات متخصصة في الإدارة البيئية على المستوى المؤسسي ،

سبعاً اللبناني ، تتفيداً لقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 و 425 واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، لاسيما حقوقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على التراب الوطني الفلسطيني .

وأضاف السيد بوشكوج يقول :

إن موضوع الندوة يتعلق بالتنمية المستدامة في الوطن العربي . ونحن نرى أن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو توسيع نطاق الاختيارات المتاحة للشعوب ، وخصوصاً حصولها على موارد أوفر وفرص أكبر للعمل والتعليم وتأمين بيئة صحية نظيفة .

وقال :

إن التطورات العالمية الراهنة تضعنا أمام تحديات كبيرة وخطيرة تجعل من المستحيل على بلد صغير أو حتى متوسط أن يواجه قوة الشركات الاقتصادية العملاقة وسلطتها . ويبيّن الخيار الوحيد المتاح أمام بلداناً لإجاد إطار تنسيقي يوفر للعرب مجتمعين إمكانية الدفاع عن مصالحهم ، بوصفهم كتلة اجتماعية وسياسية واقتصادية متجانسة ولها مصالح مشتركة . وهذا يعني الإسراع بتصوّغ استراتيجية عربية موحدة تلبيها المصالح المشتركة وضرورات الحماية للأمن والوجود العربيين .

الملاح

وألفت مديرية الأمانة العامة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة السيدة فاطمة الملاح كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نقلت في مستهلها تحيات الأمين العام للجامعة عمرو موسى وتمنياته بالتفيق والنجاح للدورة . ثم تحدثت عن سير التحضير العربي لمؤتمر جوهانسبرغ ، ودعت إلى بلورة

. القرن 21 .

وفي هذا الإطار ، تلتقت الوزارة دعماً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، من أجل إعداد التقرير الوطني التقدمي لعشر سنوات بعد مؤتمر الريو . ونقوم حالياً بالتعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين ، بتشكيل لجنة وطنية للتنمية المستدامة ينتهي أعضاؤها إلى جميع قطاعات التنمية المستدامة في الوطن ، ومن شأنها إثراء المناقشة الوطنية بأفكار رائدة تساهُم في إعداد التقرير الوطني .

بوشكوج

وألقى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج كلمة أشار فيها إلى أن « الإرهاب قد أضحي ظاهرة عالمية ينبغي التصدي له في إطار المؤسسات الشرعية الدولية ، وفي مقدمتها الأمم المتحدة . ويتوقف النجاح في تصفية الإرهاب على تحديد ماهيته والاتفاق على تحديد مفهوم دولي له وعدم الخلط بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان وهو حق أساسى كفله كل من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان » .

ومن هذا المنطلق فإننا نرفض أن تدرج في قائمة الإرهاب منظمات المقاومة الوطنية اللبنانية الباسلة التي رفعت لواء التصدي للاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع اللبنانيين ، وكان لها شرف تحقيق نصر مؤزر على العدو ما أرغمه على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة .

إن ما يجري في فلسطين المحتلة يؤكد أن السلام في الشرق الأوسط لن يستتب إلا بوقف العدوان الإسرائيلي الغادر ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، ومن الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران 1967 ، ومن مزارع

المواضيع المدرجة في جدول الأعمال ، وركزوا على دور المنظمات الأهلية كشريك في تحقيق الحكمية السلمية على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية للتنمية المستدامة ، إضافة إلى دور البرلمانات العربية في هذا الإطار .

وهنا نص التوصيات :

- يؤكد المشاركون في الندوة على ما جاء في الإعلان العربي عن التنمية المستدامة من تشخيص للتحديات الرئيسية وبيان الأولويات والتوجهات الإقليمية بشأن القضايا الملحة ، كما يؤكدون على أن عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب السلام والأمن واحتلال الأراضي العربية وفرض الحصار والعقوبات هي من المعوقات الأساسية للتنمية المستدامة في الوطن العربي .

- ويؤكدون على الحكمية السلمية باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد وتعزيز دور اللجان الوطنية للتنمية المستدامة والسعى نحو إيجاد هيئة عربية للتنمية المستدامة على مستوى جامعة الدول العربية ، كما يوصون بإيجاد لجنة دائمة للتنمية المستدامة على مستوى الاتحاد البرلماني العربي لتكون شريكاً فعالاً مع الهيئة العربية المقترحة ، كما يرون أهمية المشاركة في متابعة الجهود للإعداد لقمة جوهانسبرغ ، وخاصة بشأن إعداد التقارير الوطنية عن تحقيق التنمية المستدامة .

- ويؤكدون على أهمية أن يشارك في عضوية وفود الدول العربية إلى القمة ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس النيابية والتشريعية .

- ويحثون البرلمانات والمجالس الوطنية والتشريعات على الالتزام بتسريع إجراءات المصادقة على الانفاقيات الدولية المعنية بالبيئة وإعداد اللوائح الوطنية لتنفيذها ومتابعة الإنجاز من قبل الأجهزة التنفيذية والبلدية والتعاون في هذا السبيل مع مؤسسات المجتمع المدني ، كما

موقف عربي قوي في جوهانسبرغ في إطار التنسيق والشراور المستمر مع المجموعات الإقليمية وخاصة الأفريقية والإسلامية ، وصولاً إلى نتائج إيجابية للمؤتمر من خلال الاتفاق على حزمة من السياسات الواقعية الطموحة تعزز الجهد الرامي لتحسين حالة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وتراعي احتياجات وأولويات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء .

عبد الرحيم

ثم تحدث المدير والممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدكتور محمود يوسف عبد الرحيم فدعا إلى البدء بوضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة الطبيعية .

التلاوي

وركزت المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا « الاسكوا » السيدة سيرفت التلاوي على دور البرلمانيين في موضوع التنمية المستدامة ، وأن يكونوا على اطلاع دائم حول الجوانب المختلفة لموضوع التنمية حتى تكون حاضرة في تشريعاتهم . وقالت : « إن موضوع التنمية المستدامة يجب أن يركز على موضوع التعليم بهدف مواجهة التحديات العالمية سياسياً واقتصادياً وثقافياً » .

اختتام مؤتمر التنمية المستدامة بتوصيات لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات ومتابعة تنفيذها

اختتمت أعمال الندوة البرلمانية الأهلية المشتركة عن « الحكمية السلمية والتنمية المستدامة في الوطن العربي » التي عقدت في المجلس النيابي على مدى يومين متتاليين الخميس الجمعة 16/11/2001 بعد أن ناقش المشاركون فيها على مدى يومين

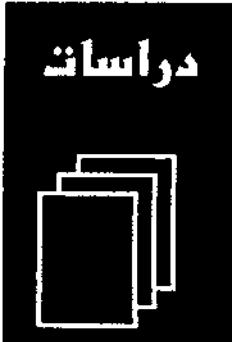
ويرحبن بمبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مفوض عام لشئون المجتمع المدني ، وأخيراً الترحيب بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنشاء المنتدى العالمي المدني للمنظمات غير الحكومية للبيئة والتأكد على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لأهمية أن يكون للمنظمات غير الحكومية في الدول العربية تمثيل جيد في هذا المنتدى يحقق مصالحها ويلبي احتياجاتها . ويدعون المكتب الإقليمي لغرب آسيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية والشبكات والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة للنظر في إقامة منتدى عربي إقليمي يكون نظيراً لمنتدى العالمي .

بحثون على تشكيل لجان برلمانية للحكمة السلمية والتنمية المستدامة .

- ويوصون بتعزيز التواصل بين البرلمانيين ومؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات ومتابعة التنفيذ ، ويرون أهمية تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والبرلمانيين في بلورة المبادئ والأطر التي تقوم عليها الحكمة في الوطن العربي من خلال إيجاد حوار وطني يساهم في تحديد الموقف العربي بشأن الإطار العالمي للحكمة الدولية ، ويوصون المشاركين في مؤتمر القمة العالمي بضرورة الدعوة بتشكيل هيئات قضائية متخصصة بشئون البيئة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية .



حول المقاطعة العربية لإسرائيل



في الفترة ما بين الثامن والعشر من تشرين الأول - أكتوبر - 2001 انعقد في دمشق مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل . ناقش المؤتمر موضوع « الدعاية والتشريعات المضادة للمقاطعة » واتخذ التوصيات التالية :

اتصالاتها مع الجهات الصديقة على الساحة الدولية لفضح الدور الأخلاقي واللإنساني الذي تمارسه المنظمات الصهيونية في الخارج والقائم على الخداع والتضليل بهدف صرف النظر عن حرب الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني والتأكيد على أن العرب دعاة سلام ، وهم ضحية عدوان احتل أرضهم وشرد شعبهم وتمرد على الإرادة الدولية .

ب - التبني على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد ندوة دولية يشارك فيها أكاديميون وكتاب وسياسيون ورجال فكر وقانون بهدف تحضير الدعاءات الإسرائيلية وإثبات أن المقاطعة حق مشروع في الدفاع عن النفس وأداة نبيلة تدفع بالمتمرد على الشرعية الدولية للالتزام بها والرجوع عن غيه وعدوانيه ، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأمن والسلام الدوليين .

ومن الواضح أن موضوع مقاطعة إسرائيل لا ينطلق من مقومات عنصرية أو تمييزية كما

1 - التحرك على الصعيد السياسي وذلك من خلال :

أ - إدراج موضوع إلغاء التشريعات المضادة لمقاطعة العربية التي سنتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - ألمانيا - هولندا - وكندا ، وذلك على جدول الاجتماعات الوزارية التي تعقد بين الجانب العربي وهذه الدول .

ب - سعي اللجان والشعب البرلمانية العربية مع نظرائها في برلمانات الدول المنوه عنها آنفاً بإلغاء تلك التشريعات .

ج - أن تبذل مجالس السفراء العرب في الخارج المساعي والجهود لدى أعضاء تلك البرلمانات والجهات المعنية الأخرى صاحبة صنع القرار لحثها على إلغاء تلك التشريعات.

2 - التحرك على الصعيد الإعلامي وذلك من خلال :

أ - قيام الأحزاب والجمعيات والمؤسسات العربية ببذل الجهود الممكنة من خلال

يحمل الجنسية العربية .

5 - المقاطعة العربية لإسرائيل ليست بعمل انتقامي وإنما هي أداة لدرء الأخطار المحدقة بالأمة العربية ، لاسيما الشعب الفلسطيني الأعزل المشرد عن وطنه غایتها دفع الشر المتربص بالأمة والقائم على ارتكاب جريمة الاحتلال والقتل الجماعي للناس وهدم منازلهم أو طردتهم منها واغتصابها وجلب المستوطنين من شتى بقاع الأرض ليحلوا محلهم فيها بداعي دينية عنصرية بعيدة عن المفاهيم الإنسانية السمحاء .



ولكي نستطيع أن ندرك خلفيات التوصيات التي اتخذها مؤتمر دمشق لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل تنشر فيما يلي دراسة هامة أعدها المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل في جامعة الدول العربية حول :

« الدعاية والتشريعات المضادة لمقاطعة العربية ضد إسرائيل » :

تدعى الحركات الصهيونية والموالون لها . وينبغي النظر إلى هذه المقاطعة - التي اعتمدت بعد اغتصاب فلسطين وشرد أهلها واحتلال أرض عربية أخرى ، ورفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية - على أنها :

1 - أداة دفاع مشروع عن النفس تستمد شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق الأخرى .

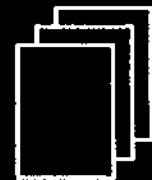
2 - أداة ردع للمعتدي عن عدوانيه تدفع بالمتمرد على الشرعية الدولية إلى الالتزام بها وبذلك تكون أداة ترهيب وترغيب .

3 - تمثل أداة كسب للآلية العسكرية الإسرائيلية التي تمارس حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني .

4 - ليس في مبادئ المقاطعة أية إشارة إلى دين المعامل أو لونه أو عرقه ، وليس فيها أي نص يمنع التعامل مع اليهود كاتباع دين ، وإنما يمنع التعامل مع من هم أصحاب ميول صهيونية بغض النظر عن انتمائهم أو ديانتهم ماداموا يعملون على دعم الكيان الصهيوني العنصري الاستعماري وقد يكون من بينهم من

دراسات

الدعائية والتشريعات المضادة للمقاطعة العربية لإسرائيل



إعداد :

المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل
في جامعة الدول العربية

لدفع العدوان الواقع على الشعب الفلسطيني والأمة العربية ، والدفاع المشروع عن النفس بالطريق السلمية وأنها تستمد شرعيتها من قواعد القانون الدولي وهي بعيدة كل البعد عن العنصرية والتمييز العنصري لأنها لا تقوم على أساس الدين أو العرق أو اللون وإنما هي أداة تعمل على ردع المعتدى عن عدوانيه وتدفع بالمتمرد على قواعد الشرعية الدولية إلى الالتزام بها ، ووقف عدوانيه المستمر على الأمة العربية ، ذلك العدوان القائم على احتلال الأرض وتشريد الشعب وقتل أبنائه ودمير ممتلكاته واستخدام الآلة العسكرية ضد المدنيين العزل وأغتيال القيادات السياسية وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية المنظمة .

2 - لمحات تاريخية عن الإجراءات المضادة لمقاطعة :

أ) في عام 1964 وجه المؤتمر الصهيوني العالمي نداء إلى الهيئات والمنظمات اليهودية في العالم يطالبها باتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة آثار المقاطعة الاقتصادية العربية على إسرائيل ونصح بأن تكون تلك الإجراءات على الصعيدين الإعلامي والقانوني . وبدأ التحرك

1 - تتعرض المقاطعة العربية ضد إسرائيل حالياً لهجمة شرسه من إسرائيل والمنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم التي تصفها بأنها إجراء عنصري معاد للسامية .

وجاء هذا التحرك الجديد إثر إدراج المقاطعة على جدول أعمال المؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد في سويسرا في شهر نيسان - ابريل - 2001 والذي وصف فيه رئيس المؤتمر المقاطعة بأنها الإجراء الأكثر خطأ في معاداة إسرائيل .

وبع ذلك حملة إعلامية في أوروبا وأمريكا تضمنت التذكير والتعريف بالقوانين والتشريعات المضادة لمقاطعة وبالعقوبات التي تلحق بالجهات التي تسجّب لها ، كما تمثلت بملحقة رؤساء غرف التجارة العربية والأجنبية أمام المحاكم بتهمة العنصرية ومعاداة السامية . وكان آخرها دعوى رفعت ضد رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية في باريس وما زالت تنظر أمام القضاء هناك .

إن هذا الأمر يقتضي التصدي له بروح من الموضوعية لتوضيح الدور النبيل الذي تؤديه المقاطعة الاقتصادية العربية ضد إسرائيل كأدلة

تنسجم بصورة كاملة مع وضع الجماعة الأوروبية وفق ما حددها الاتفاقيات الجارية بينها وبين سبع دول من إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط ، وهذه الاتفاقيات تتضمن مبدأ وجوب عدم تضمين المبادلات بين هذه الدول وبين مؤسسات ورعايا الجماعة الأوروبية أي تمييز مهما كانت أسبابه .

الجدير بالذكر أن التعديلات القانونية نصت على فرض عقوبات على من يقدم دون مرر شرعي على عرقلة النشاط الاقتصادي الذي يباشر في ظروف عادلة من قبل شخص معين وذلك بسبب عرق هذا الشخص أو دينه أو أصلته القومية . وفي إطار هذا المفهوم فإن النص لا يشمل المقاطعة لأنها لا تقوم على أي من هذه الأسس . ولكن رغم ذلك يبقى الأمر خاضعاً لآراء الفقهاء ولما يستقر عليه الاجتهد القضائي ، وهذا ما تعمل الجماعات الصهيونية على النفذ منه .

د) التشريعات الهولندية : مررت التشريعات الهولندية المضادة للمقاطعة بمرحلتين : الأولى: مطالبة اللجان الثلاث (الخارجية - والسياسية - والاقتصادية) في مجلس النواب بإجراء تحقيق حول المقاطعة العربية لإسرائيل في هولندا وإنشاء لجنة خاصة بهذا الشأن⁽²⁾ . وقد تم ذلك بعد قيام مركز التوثيق والمعلومات الإسرائيلي (CIDI) في لاهاي بنشر كراس سمي « بالكتاب الأسود » تضمن معلومات وبيانات بالشركات الهولندية التي استجابت لطلبات المقاطعة .

في آذار 1981 ناقش البرلمان موضوع مطالبة الحكومة بإعداد مشروع قانون يقدم إلى البرلمان لاتخاذ إجراءات تنص على قطع المساعدات الحكومية عن أية شركة تسرم اتفاقيات أو عقود مع البلدان العربية تلتزم من

من خلال الضغط على موقع صنع القرار في كل من الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وألمانيا بهدف استصدار تشريعات مضادة للمقاطعة العربية تتضمن عقوبات مجرية لمن يستجيب لها سواء أكان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً .

ب) ركز الإعلام الصهيوني في تلك الفترة على أن آلية تسوية من العرب أو إنهاء لحالة الحرب ينبغي أن تقوم على إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية ، ثم ركزت تلك الدعاية فيما بعد أن المقاطعة تتعارض ومبدأ حرية التجارة وتناقض القانون الدولي وقائمة على أساس العرق والدين ، وأنه نتيجة لذلك فهي عنصرية المضمون وعلى هذا الأساس طالبت المنظمات الصهيونية في فرنسا بأن يخضع الملتزمون بمبادئها للأحكام المنصوص عليها في التعديلات التي أضيفت إلى قانون العقوبات الفرنسي المعروفة بتعديل (KRIEG) .

ج) التشريعات الفرنسية : أقر البرلمان بتاريخ 7/6/1977 عقوبات جزائية جديدة بحق كل شخص يقترف تمييزاً عنصرياً عند ممارسة الأعمال التجارية ، وعرفت تلك التعديلات بتعديل (KRIEG) وبفضل الجهد الذي بذلت آنذاك من قبل غرفة التجارة العربية الفرنسية وعقب اجتماع حضره كبار الموظفين الفرنسيين في وزارة التجارة الفرنسية ولجنة التجارة الخارجية تم التوصل إلى أن مفهوم المقاطعة العربية لا يتعارض مع تعديلات قانون العقوبات الفرنسي المذكور باعتبار أن أسباب المقاطعة قائمة على أساس حالة الحرب بين العرب وإسرائيل⁽¹⁾ .

وصدرت تعليمات وزارية بهذا المضمون ثم ألغت بتدخل من الرئيس ميتران بضغط من الجماعات اليهودية بدعوى أن فرنسا يجب أن

أن يعطي معلومات عما إذا كان الشخص ما
علاقة في الحاضر أو في الماضي أو يعتزم أن
يكون له في المستقبل علاقة بالدولة المقاطعة ،
أو فيها ، أو مع شخص محظوظ أو مفترض أنه
محظوظ عليه التعامل مع الدولة المقاطعة ، أو
فها .

أن يعطي معلومات عما إذا كان أي شخص منتمياً إلى منظمات خيرية أو اجتماعية تؤيد الدولة المقاطعة ، أو يتبرع لها ، أو له صلة بها .

و في كندا : أثيرت حملة على غرار الحملة التي أثيرت داخل الولايات المتحدة عام 1976 ضد المقاطعة العربية لإسرائيل تولت المنظمات الصهيونية إدارتها و توجيهها نتج عنها تصريحات لوزير الخارجية معاذية للمقاطعة و بيان عن البرلمان الكندي حمل ذات المعنى ، كما صدر بيان آخر عن الحكومة الكندية جاء فيه أن كندا لا تواافق على المقاطعة وأنها ستقطع أية معونه عن أي شركة تلتزم بمحاكمها ، وأنها لن تجدد أية عقود مع شركات تتعاون مع العرب في مقاطعة إسرائيل . وعلى إثر ذلك قامت لجنة غالبية أعضائها من الصهاينة سميت اللجنة العامة للموارد الاقتصادية والترفه - ونشرت دراسة أعدتها عن المقاطعة العربية واصفة إياها بالعنصرية الدينية .

في عام 1978 صدر القانون 112 في مقاطعة أونتاريو ونصت المادتان الثانية والثالثة منه على ما يلى :

- إن القصد والهدف من هذا القاء هو منع التمييز في أونتاريو على أساس العنصر أو العقيدة أو اللون أو الجنسية أو الأصل أو مكان المنشأ أو الجنس أو الموضع الجغرافي.

خلالها بمراعاة قوانين المقاطعة ، كما ناقش وضع قوانين تحول دون انتصاع الشركاء الهولنديّة لقوانين المقاطعة . وانتهى الأمر بإصدار تعليمات إدارية تضع حدًا للوشائق التالية :

1 - وثيقة غير يهودي - شهادات المنشآت التي تنص على أن البضاعة لا تحتوي مواد أولية أو أجزاء صنعت في إسرائيل ، وحظر على غرفة التجارة الهولندية التصديق على الشهادات التي تتضمن عبارات من هذا النوع .

ثم وردت معلومات غير رسمية تفيد بأن التعليمات الإدارية المنوه عنها قد وردت ضمن نص تشريعي صدقه البرلمان وبقي هذا الأمر كله غير مؤكد .

هـ) التشريعات الأمريكية : أدخل عام 1975 تعديل على قانون الإصلاح الضريبي نص على حرمان الشركات الأمريكية التي تستجيب لطلبات المقاطعة من مزايا الإعفاء والتأجيل وسمى بتعديل (Ribicoff) . كما أدخلت بعض التعديلات على قانون الصادرات واعتبرت هذه التعديلات نافذة المفعول اعتباراً من 1/12/1975 وطلب إلى جميع الشركات والمؤسسات الأمريكية الإبلاغ عن جميع الطلبات التي ترد إليها بشأن الاستجابة لأحكام المقاطعة العربية وإن كانت مستجيبة لهذه الطلبات أم لا .

في عام 1978 نص تعديل قانوني على منع أي شخص في الولايات المتحدة في مجال تنشاطه التجاري بين الولايات المتحدة وأية جهة خارجية أن يتخذ أو يوافق على أن يتخذ وهو على بيته بالأمر أياً من الأعمال التالية بقصد الاستجابة إلى دعم أو تأييد مقاطعة مفروضة من أية دولة ضد دولة صديقة للولايات المتحدة غير خاضعة لمقاطعة مفروضة عليهما بموجب

- خلالها في مقاطعة دولة ما » .
- 2 - ولا تستطيع الحكومة الألمانية الموافقة على أن تساهم الشركات الألمانية في مقاطعة الدول الأجنبية من خلال تقديم بيانات بالتقيد بالمقاطعة .
- 3 - تمنع اللائحة التنفيذية المقيمين في ألمانيا من تقديم بيانات بخصوص التقيد بالمقاطعة . ويفهم من تعبير (مقيمين) الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمؤسسات التجارية التي لها مقر في ألمانيا .
- 4 - تمنع تقديم بيانات بخصوص العلاقات التجارية مع دولة واقعة تحت المقاطعة التجارية (إذا أكد المورد أنه لا يرتبط بعلاقات تجارية مباشرة أو غير مباشرة مع دولة واقعة تحت المقاطعة التجارية) .
- 5 - تمنع الإجابة على استثمارات بخصوص العلاقات التجارية مع بلد معين مقاطع من قبل البلد المستورد .
- 3 - تلك هي لمحه موجزة عن بعض التشريعات التي صدرت في الدول المذكورة ضد المقاطعة بسبعين من المنظمات الصهيونية العاملة فيها ، والتي عادت الآن لتمراس الضغط مجدداً بهدف توسيع أداء المقاطعة ومنع الاستجابة لقواعدها بنصوص زجرية .
- 4 - كيف يمكن مواجهة تلك الحملة ؟
- أ) مما لا شك فيه أن نهوض المقاطعة وأجهزتها يستوجب التحرك الإعلامي على الساحة الدولية من خلال الوسائل المتاحة مستفيدين مما يجري في الأرض المحتلة ضد الشعب الفلسطيني ومن تكر إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وعدوانها المستمر على الشعب الأعزل . ولكي يكون لأية حملة إعلامية نتائجها الإيجابية فلا بد من نقل صورة ما يجري للأشخاص العاملية في أية أعمال .
- لا ينطبق هذا القانون في حالة الامتناع عن العمل بسبب اضرار مشروع أو حالة ممارسة عمل تميizi بموجب سياسة حكومة كندا .
- لا يحق لأي شخص أن يطلب أو يقدم معلومات خطيبة أو شفوية حول ما إذا كان شخص آخر عضو في أية منظمة خيرية أو أخوية أنه تبرع لها أو أنه مرتبط بها ، وعلى كل شخص يتلقى طلباً سواء أكان خطيباً أو شفواً للقيام بأعمال تميز في الأعمال أو القيام بعمل يخالف ما جاء في هذا القانون ، أن يبلغ المدير بذلك الطلب وبمدى استجابته له خلال 30 يوماً ، وأن يزود المدير بأية معلومات يطلبه بها الخصوص .
- يحق للشخص الذي يلحق به ضرر أو خسارة نتيجة أفعال مخالفة لهذا القانون أن يحصل على تعويض من الشخص الذي ارتكب المخالفة ويقرر الحق في التعويض من قبل محكمة مختصة .
- أي نص في العقد على مسألة من أفعال التمييز ضد الأعمال يعتبر باطلأ ويلغى من العقد .
- يتضح مما تقدم أنه لا يحق لأي شخص تقديم أية معلومات عن البضاعة ومصدرها ومن أي منشأ جاءت ، وأن كندا سمحت لنفسها ما منعه على غيرها .
- ز) وفي ألمانيا : أصدرت الحكومة الألمانية قانوناً مناهضاً للمقاطعة يعتبر نافذاً اعتباراً من تاريخ 1/5/1993 الذي تضمن ما يلي :
- 1 - « في إطار التبادل التجاري مع الخارج لا يجوز للمقيمين في ألمانيا إعطاء أية بيانات (تصريحات بالمقاطعة) يشاركون من

الساحة السياسية لتوضيح دور المقاطعة الاقتصادية الإيجابي والنيل في دفع المعتمدي عن عدوه والمتفرد على أحكام الشرعية الدولية للانصياع إليها وأن هذه المقاطعة قامت بسبب اغتصاب الأرض وتشريد أهلها وليس لها أية دوافع أخرى . وما يساق من طرف إسرائيل ليس له أي أساس في مبادئ المقاطعة والهدف منه إبعاد الأنظار عن ممارساتها العدوانية ضد العربي لتمرير استمرار الاحتلال أرضهم والتذكر لحقوقهم المشروعة .

هـ) فضح الدور الأخلاقي واللإنساني الذي تمارسه المنظمات الصهيونية في الخارج والقائم على الخداع والتضليل لرجال الفكر والسياسة بهدف صرف الأنظار عن حرب الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني من أجل فرض الهيمنة والسيطرة والتوسيع واستمرار الاحتلال الأراضي العربية . والتأكيد بأن العرب دعاة سلام وليسوا صناع حرب ، وهم يحملون أسمى رسالة إنسانية للعالم أجمع تنشر المحبة والود بين الناس ولا تفرق بين مخلوق وأخر لأي سبب من الأسباب ، لكنهم ضحية عدون وقع عليهم من قبل إسرائيل التي احتلت أرضهم وشردت شعبهم معتمدة على قوتها العسكرية المتغوفة المستمدّة من قوى كبيرة . كل ذلك شجعها على رفض الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية وأوصلها إلى حالة الصلف وإنكار حقوق الآخرين .

على الأرض في فلسطين المحتلة إلى جميع دول العالم وكذلك توظيف الأقلام الحرة المدافعة عن حقوق الإنسان والحريات العامة لتكون سندًا للعرب في كفاحهم مع التركيز على أسباب قيام المقاطعة ومبرراتها وشرعيتها واتفاقها مع القانون الدولي وأنهما أدلة دفاع عن النفس بالطرق السلمية . والعمل بالتالي على استهان الضمير العالمي وتحريض الوجдан الإنساني لدعم الشعب الفلسطيني من خلال مساندة المقاطعة بصفتها أدلة كبح للعدوان واستمرار الاحتلال والتذكر لحرية الشعوب .

بـ) ولابد من التوضيح بأن مطالبة جهة ما ببيان منشأ البضاعة المراد تصديرها إلى أراضي الدولة المستوردة هو حق مشروع مستمد من حقوق السيادة وليس فيه أي مفهوم عنصري لأن هذا الطلب لا يقوم على أساس الدين أو العرق أو اللون وإنما بسبب حالة الحرب وتذكر أحد أطراف النزاع للشرعية الدولية .

جـ) إن التحرك الإعلامي لابد أن يرافقه نشاط سياسي من قبل الجهات العربية المختصة كان يثار هذا الموضوع في اللقاءات الثنائية مع وزراء الدول المعنية وكذلك أن يبحث من خلال الشعب البرلمانية العربية مع نظيراتها في البرلمانات الأخرى بحيث يكون هذا الموضوع على جدول أعمال أي اجتماع يعقد سواء أكان سياسياً أو تجارياً .

دـ) عقد ندوات في الخارج بالتعاون مع الأحزاب والمؤسسات والجمعيات الفاعلة على

(1) مذكرة غرفة التجارة العربية الفرنسية المورخة في 18/5/1981 .

(2) مجلة NEWS BULLETIN الهرلدية العدد 154 تاريخ 5/4/1987 .

(3) يؤكد هذا التعديل أن الولايات المتحدة تجيز لنفسها ما تمنعه على غيرها من الدول .

(4) وردت هذه النصوص وفقاً للترجمة الحرافية للمصدر العربي الرسمي في حينه .

دراسات



هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف؟ مناقشة المفاهيم⁽¹⁾

بقلم : محمد عابد الجابري

تليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسخير تحت توجيهه ومراقبة أولئك الذين يسوّي وضعيتهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة للمديرين في الشركات الكبرى .

و قبل أن نناقش هذا النموذج نريد أن نطرح مسألة ترجمة كلمة governance ، التي استعملت للدلالة عليه ، إلى اللغة العربية . وهذا ليس من أجل « الترجمة » ذاتها بل من أجل استعمالها هنا كمثال تشرح من خلاله الفكرة التي تصدر عنها هنا في إيداء الرأي في مدى مصداقية أو عدم مصداقية التفكير في الشأن العربي من خلال هذا المفهوم .

- 2 -

لقد وردت هذه الكلمة في الورقة التوجيهية للندوة⁽¹⁾ مترجمة بلفظ « الحكم » ووضعت في سياق جعلت فيه في موضع المعطوف عليه مع كلمة « دولة » state ، هكذا « الحكم والدولة » ، مما يعني أنها يدلان على معنيين مختلفين . إن

- 1 -

ظهر في العقدين الأخيرين في الولايات المتحدة وبريطانيا مذهب اقتصادي ايديولوجي سمي بـ « الليبرالية الجديدة ». ولعل أهم عنصر جديد في هذا المذهب هو دعوه الايديولوجية التي تبشر بنموذج جديد للدولة ، تمارس السلطة فيه على أساس مبدأ « الكوفيرننس » governance ، على غرار الشركات المساهمة في النظام الرأسمالي ذي التقليد الأنجلوسaxonية ، حيث يمارس حملة الأسهم نوعاً من « الرقابة » والتوجيه ، عند توزيع الأرباح ، بهدف دفع المدراء إلى العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح للمؤسسات التي يتولون تسييرها . وهذا النوع من ممارسة السلطة في إطار من الرقابة التي يقوم بها المعنيون بالأمر هو مضمون « الكوفيرننس » ، وهي كلمة إنجلizerية مشتقة من govern التي تعني في آن واحد « الحكم » بمعنى ممارسة السلطة (government) والرقابة (control) والتوجيه . وإن فنمودج « الحكم » الذي تبشر به « الليبرالية الجديدة » يهدف إلى

⁽¹⁾ أقيمت هذه المداخلة في ندوة عقدت بالقاهرة (13-11/2001) لمناقشة موضوع « الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر » .

بها إلى الحقل الدلالي العربي . نحن هنا إذن أمام ظاهرة اختلاف المرجعية « الحكم » و « الدولة » لفظان يدلان في اللغة العربية على معنى ، بينما يحيل مقابلهما في اللغات الأوروبية الحديثة إلى معنى آخر مختلف ، أو أدق أو أوسع ، أفق أو أعني الخ .

لفظ « الدولة » في المرجعية العربية من « دال يدول دولة » ، ويقال عن الشيء يكون مرة في هذا ومرة في ذاك . فهو يفيد معنى التناوب والانتقال من يد إلى أخرى ، ومنه تداول المال ، وتداول السلطة alternance الخ . وقد أخذ هذا اللفظ يشيع بعد انتقال « الأمر » (= الحكم) من الأمويين إلى العباسين وصار أنصار هؤلاء يقولون : « هذه دولتنا » ، أي نوبتنا في ممارسة السلطة . أما اللفظ المقابل له في اللغات الأوروبية الحديثة Etat, State فيدل في الاصطلاح السياسي – وهو المقصود هنا – على الهيئة أو المؤسسة التي تدير الشأن العام في بلد ما ، تدبّر ما يقوم على النية على الجميع في ممارسة السلطة ، والمحافظة على النظام ، والفصل في المنازعات والحكم بين الناس ، والتجوء إلى العنف لتطبيق القانون الخ . وهذا المعنى حديث في اللغة العربية ولكنه صار شائعاً مقبولاً ومفهوماً (إلى درجة ما !) .

هذا باختصار عن مصطلح « الدولة » ، أما لفظ « الحكم » فهو يشير في العربية إلى معنيين رئيسيين ، أحدهما : الفصل في أمر متنازع فيه ، ومنه القرار الذي يتخذه القاضي يجعل حد لخصومة أو نزاع إلخ ، وهذا يقابله في اللغات الأوروبية لفظ آخر judgement . وثانيهما المنع والردع ، ومنه الحكمة وهي « ما أحاط بحکم الفرس من لجامه يمنعه من مخالفة صاحبه » . ومن هذين المعنيين أخذ معنى « الحكم » الذي يعني ممارسة السلطة لتدبّر الشأن العام والفصل في الخلافات والنزاعات إلخ . أما لفظ

القارئ العربي يجد نفسه هنا أمام عبارة لا غبار عليها من حيث الاستعمال اللغوي ، فالكلمات عربيات أصلية ، ولكن عطف الواحدة منها على الأخرى بحرف الواو (الحكم والدولة) ، يثير من الالتباس والغموض في ذهن هذا القارئ ما يدفعه إلى التساؤل بينه وبين نفسه : « وما الفرق بين مدلول « الدولة » ومفهوم « الحكم » حتى يوضعان مثل هذا الوضع » ؟ إن حرف العطف إنما يستعمل عادة للربط بين المتباينات نوعاً من التباين ، أما المتراادات والمتوازنات والمتقاربات وما في معنى الجزء والكل مثل « الخبر » و « الطعام » ، والعطاء والكرم ، والسوق والرجل إلخ ، فلا يدخل بينها حرف العطف إلا في العبارات التي تنتمي إلى الخطاب الأدبي الذي يستعمل المجاز والاستعارة والكناية وما أشبه ذلك .

هذا الإشكال يصبح غير ذي موضوع – ربما – إذا وضعنا إزاء اللفظين المذكورين ما يقابلهما في اللغات الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية Governance and the state . إن القارئ في هذه الحالة إنما أن يكون على صلة بال المجال التداولي الذي يستعمل فيه هذا اللفظان في هذه اللغة وفي هذه الحالة فهو « صاحب الدار » كما يقال ، وإنما أن لا تكون له علاقة بذلك المجال ، وفي هذه الحالة يمكن أن يرجع إلى القواميس الإنجليزية اللغوية ، أو المتخصصة ، وسيجد من المعاني والشرح ما يزيل الغموض والالتباس .

علم يدل هذا ؟

إنه يدل على أن المرجعية العربية بالنسبة للفظتين المذكورتين غير المرجعية الأوروبية . وليس في هذا عيب في اللغة ، فكثير من الكلمات المترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية لا يمكن استيعاب معناها إلا بالرجوع

أن موضوع هذه الندوة يطرح مشكلة مماثلة لهذه التي شرحتها بصدق اللقطين : حكم ، دولة . فالمطلوب هنا في هذا المحور الأول ، حسب ما نصت عليه الورقة التوجيهية ، هو أن تنظر في « مفهوم » الكوفيرناس « وتطوره ومساهمته في التنمية والتخفيف من الفقر ». وهذا « يقتضي : 1) النظر في مدى تقدم عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي بما في ذلك محاولات المقرطة وتحرير الاقتصاد . 2) النظر فيما إذا كان ذلك قد ساهم في توسيع دائرة مشاركة الجميع والرفع من درجة الفعالية والمسؤولية والشفافية والتتمثلية في مؤسسات الدولة . 3) رصد الدلالات والمرامي والبرامج الهدافة إلى تحسين أنماط » الكوفيرناس « في العالم العربي من أجل ضمان تنمية اجتماعية واقتصادية والتقليل من الفقر .

وعلى أساس هذه المقاصد تعرف الورقة التوجيهية مفهوم « الكوفيرناس » بكونه : « يحيل إلى عملية ممارسة السلطة بالمعنى الشامل الكلمة ، فهو يضم ليس فقط الحكومة التي تتتألف من مؤسسات وفاعلين مكفيين بممارسة السلطة ، بل يشمل أيضاً عناصر مماثلة تنتهي إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني . إن مفهوم « الكوفيرناس » يراد به الإمساك بظاهرة معقدة ، قوامها آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وسوق ومحيط اجتماعي ، وأنواع التداخل القائمة بين جميع هذه العناصر ، كل ذلك في مقاومة شمولية ومنهجية . و « الكوفيرناس » الصالح يتميز بخصائص أساسية مثل الشفافية والمسؤولية والفعالية والمشاركة العامة وحكم القانون . إنه الحرص بدون هوادة على أن تسود هذه الخصائص الأساسية للمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي » .

و واضح أن المرجعية المباشرة في هذا التصور لـ « الكوفيرناس » هي النظرية

« governance »، الذي وضع لفظ « الحكم » كترجمة عربية له هنا ، فهو أصلاً يفيد - في الإنجليزية - معنى الرقابة والتوجيه والتبشير ، وأيضاً معنى السيطرة وممارسة السلطة ، وهو غير الحكومة بمعنى الجهاز المعروف (وزارة ..) government . يدخل في علاقة اشتتاقة مع لفظ الإنجليزي الذي يفيد « الحكم » بمعنى « حكم القاضي » . وإذا نحن أردنا أن نحدد صلب الاختلاف بين معنى لفظ « الحكم » كما يتحدد معناه في اللغة العربية ولفظ governance كما يتحدد معناه في الإنجليزية ، وفي السياق الذي استعمل في العبارة السابقة التي جمعت بينهما ، فلنا : إن هذا الأخير يفيد معنى لا يفيده الآخر : معنى « الرقابة » التي قد تكون من أعلى إلى أسفل ، أو من أسفل إلى أعلى . ويلجع منظرو « الليبرالية الجديدة » أن المقصود بالـ governance هو الجمع بين الرقابة من أعلى (الدولة) والرقابة من أسفل (منظمات المجتمع المدني إلخ) . وووضح أن هذا المعنى يستحيل استحضاره استحالة ظامة من مجرد تأمل معنى لفظة « الحكم » كما تتحدد في اللغة العربية . من أجل ذلك فلنا أفضل استعمال هذا المصطلح كما ينطق به في مرجعيه الأصلية « كوفيرناس » ، كما هو الشأن في عدد من المصطلحات مثل ليبرالية ، ديمقراطية ، جغرافية ، فينومينولوجية ، فلسفة إلخ ، وذلك إلى أن نهدي إلى لفظ عربي مناسب .

- 3 -

قد يتتسائل البعض : ولماذا هذه الاستطرادات اللغوية ، ألم يكن يكفي إلراز هذا المعنى في البداية والانتقال إلى صلب الموضوع ؟

وأجيب : لقد قصدت بها إشارة الانتباه إلى

معاً. يمكن أن يقال إن « التجارب الاشتراكية » التي استوحتها بعض الدول العربية قد فشلت أيضاً في مواطنها (الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي على العموم) ، وهذا صحيح ، ولكن هذا الحكم لا يناسب على التجارب الأخرى التي سلكت منهاجاً آخر في تطبيق النظرية الاشتراكية كـ الدول الإسكندنافية ، كما لا ينطبق على إنجازات الأحزاب الاشتراكية في البلدان الأوروبية الأخرى ، في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وغير ذلك مما يندرج في أهداف الاشتراكية .

ونحن لا نريد أن نصل إلى نتيجة تقرر أن الفشل ليس هو فشل النظرية بل فشل التطبيق ، هذا كلام عام ، وهو موضوع آخر ليس من اختصاصنا الخوض فيه . ما نريد طرحه هنا شيء آخر يوضح عنه السؤال التالي : هل من الممكن تطبيق نظرية ، تبعـت من وضع معين ، في وضع آخر مختلف ؟

هذا السؤال ، طرح في السبعينات والسبعينات من القرن الماضي ، من منظور « ماركسي » في العالم الثالث عموماً ، طرح بصيغة : « هل يمكن الانتقال إلى الاشتراكية في بلد مختلف ؟ ». ونحن نعتقد أنه لا شيء يمكن من طرح هذا السؤال نفسه اليوم بقصد « الليبرالية الجديدة » ، فنقول : « هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد مختلف ؟ ». وما يجعل طرح هذا السؤال مشروعاً هو أن الأمر يتعلق ببنيتين أيديولوجيتين ، متشابهتين من حيث التركيب ، وإن كانتا متناقضتين من حيث الاتجاه ، كما يتبيّن من الجدول التالي الذي نورد فيه المفاهيم الرئيسية والمقابلة ، تقابل تضاد في البنيتين ، (بدون ترتيب المقصود) :

الاقتصادية المعروفة بـ « الليبرالية الجديدة » Neo-liberalism ، كما أبرزنا مضمونها في الفقرة الأولى من هذه المداخلة . وقد أشارت هذه النظرية ، وتثير ، جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول مدى صدقها وصلاحيتها مما لا شأن لنا به هنا . وما نريده نحن من الإشارة إليها أمران : أولهما أنها هي نفسها النظرية التي تطبق بصورة أو أخرى في العالم العربي بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تشكل الخصوصية والافتتاح أبرز مظاهرها . ثانيهما أن المهمة التي رسمتها الورقة التوجيهية لهذه الندوة هي : تقويم عملية تطبيق هذه النظرية ونتائجها في العالم العربي بالمقارنة مع « أنماط الدولة » التي عرفتها الأقطار العربية في العقود الأخيرة . ومعلوم أن هذه الأنماط صنفان : 1) صنف يستوحى أو يطبق « النظام الرأسمالي » ، أساس الليبرالية الجديدة هذه ، إما منذ البداية (الاستقلال) كالمغرب ودول الخليج ... وإما منذ تدشين اختيار « الانفتاح » في الثمانينات من القرن الماضي كـ مصر . 2) وصنف ظل يستوحى أو يطبق « النظام الاشتراكي » منذ فترة ازدهار الفكر الاشتراكي في العالم العربي (السبعينات من القرن الماضي بصفة خاصة) ، كالجزائر ثم سوريا والعراق ولibia .

يتعلق الأمر إذن بتجاربـين مختلفتين تستند كل منهما إلى نظريتين متبنيـتين بل متناقضـتين في كثير من أسسـهما وتطـلـعـاتـهما . والمهمة التي يمكن أن أدعـي إمكانـية القيام بها هنا تـقـع خـارـجـ المجالـ التطـبـيقـيـ . وخارجـ البحثـ المـيدـانـيـ ، فـذـلـكـ ما ليسـ منـ اختـصـاصـيـ . وـمعـ ذـلـكـ ، فـإـذـاـ نـحـنـ أحـدـنـاـ بـعـيـنـ الـاعـتـبارـ الحالـةـ العـامـةـ فيـ العـالـمـ العـرـبـيـ ، كـماـ تـصـفـهاـ الأـدـبـيـاتـ الـاقـتصـاديـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ الـراـهـنـةـ ، جـازـ القـولـ إنـ آيـاـ منـ التـجـربـيـتـينـ لمـ تـحـقـقـ الـأـهـدـافـ الـتـقـمـوـيـةـ المـرجـوـةـ منهاـ ، وـإـذـنـ يـجـبـ الـبـحـثـ فـيـ أـسـبـابـ فـشـلـهـماـ

عناصر العمود الأول من الجدول بواسطة مقابلها في العمود الثاني) ! والمشكلة الأساسية في هذه المحاكمة ليست في الاختيار الأيديولوجي الذي يمكن التعبير عنه بهذا السؤال : من يحق له أن يحاكم من ؟ بل المشكلة في الحقيقة سابقة لمثل هذا السؤال ، إنها نفس المشكلة التي حلناها في بداية هذه المداخلة عندما كان بصدده مناقشة الطريقة التي تتم بها الترجمة عندنا في معظم الأحيان ، كما هو الحال في ترجمة لفظ governance بـ « الحكم ». أقصد بذلك الترجمة/ النقل من المعجم بدل الرجوع إلى المرجعيات الخاصة باللفظ الذي يراد ترجمته واللفظ الذي يراد وضعه كمقابل له .

إن نقل البنية الأيديولوجية من مرجعياتها الأصلية إلى فضاء آخر مباین ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتاريخياً ، لا يختلف في شيء عن نقل لفظة/مصطلح من لغة إلى أخرى . إن الأمر يتطلب اعتبار خصوصية الطرفين كليهما . ولكي أوضح فكريتي أكثر أطرح الأسئلة التالية : ما علاقة البنيتين الأيديولوجيتين المذكورتين بالعالم العربي ؟ هل خرجت إحداهما ، أو كلاهما ، من جوف الوضع العربي ؟ هل كانت الأرض العربية جلبي بها ؟

الجواب معروف ! لقد وردت - أو استوردت - البنية الأيديولوجية الأولى إلى العالم العربي ، ابتداء من منتصف الخمسينات بكيفية خاصة ، فتبني بعض أقطاره بعض عناصرها البعض الوقت ... وبمجرد ما احتلت عراها في موطنها ودخلت في عالم « كان » ووردت ، وترد على العالم العربي ، البنية الأخرى ، بنية الليبرالية الجديدة ، وهذا هي معظم أقطاره تبني بعض عناصرها ! وفي كلتا الحالتين واجه العالم العربي ويواجه مشكلة التعامل مع هذا « الوارد ». إنها مشكلة علمية

الأيديولوجيا	الأيديولوجيا
الليبرالية الجديدة	الماركسيّة
النظام العالمي الجديد	الإمبريالية
الليبرالية	الاشتراكية
الانسجام في السوق العالمية	الاستقلال الاقتصادي
العلومة	الاستقلال الوطني
الأقليات	القومية
حقوق الإنسان	حقوق الشعوب
الخصوصية	التأمين
نهاية الدولة	اقتصاد الدولة
نهاية السياسة	تدخل الدولة
نهاية التاريخ	حرق المراحل
صراع الحضارات	صراع الطبقات
المجتمع المدني	الجماهير الكادحة
التنمية المستقلة - التصنيع	التنمية المستدامة/ البشرية
القضاء على الاستغلال	التخلص من الفقر
الكوفيرننس	الدولة
الثقافة	الأيديولوجيا
الإرهاب	المقاومة

- 4 -

من النظر إلى هذا الجدول يتبيّن أن « الكوفيرننس » يقع بديلاً عن « الدولة » ، و « الفقر » مكان « الاستغلال » وهكذا . وبما أن الأيديولوجيا الأولى أسبق زمناً من الثانية في العالم العربي خلال المرحلة موضوع الحديث هنا ، (الخمسينات / الثمانينات من القرن الماضي) ، فإن « محاسبة الدولة » في العالم العربي ، سواء كانت من هذا النطاق أو ذاك ، على ما أنجزته في « مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحد من الفقر » إلخ ، معناه في الحقيقة محاكمة إنجازات الأيديولوجيا الأولى بواسطة وعود الثانية (محاسبة مضمّنين)

توفر الحماية لمسلسل إقامة الاشتراكية : الحماية الداخلية والخارجية ، من خصوصياتها النظام الرأسمالي الذي سيكون حينئذ في حالة احتضار ..!

ليس من مهمتنا هنا مناقشة هذه النظرية ، فهي بكل نظرية إنما تستمد مصادقتها من كونها تعبّر عن الواقع الملموس أو عن مظهر أساسي من مظاهره ، ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الماركسية كانت كذلك بالفعل في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . أما نجاح هذه النظرية أو تلك فيتوقف أكثر على قدرتها على ملامحة أدواتها المنهجية ورؤاها الاستشرافية مع تطور الواقع وتغير مجرى التاريخ . وقد عرفت الماركسية نمطين من التطور مختلفين تماماً : ففي الأقطار الأوروبية المتقدمة بقيت الماركسية منسجمة مع مقدماتها ترافق اتجاه التطور وتلتزم تحليلاً معه ، وذلك من خلال أحزاب ومفكري « الاشتراكية الديمقراطيّة » بكل تلويناتها . وقد سلكت في نضالها من أجل تحقيق الاشتراكية أسلوب الضغط الديمقراطي ، فساهمت في إجراء تحولات اقتصادية أساسية (القطاع العام مثلاً) وحققت مكاسب ومنجزات اجتماعية وسياسية و « إنسانية » على درجة كبيرة من الأهمية .

وعلى العكس من ذلك تماماً ما حصل في روسيا حيث تحولت الماركسية إلى لينينية . لقد اتجه الزعيم العمالي الروسي لينين بالماركسية اتجاهًا مختلفاً ، بل متقاضاً مع مقدماتها ، فقرر أنه يمكن بناء الاشتراكية في بلد واحد ، وأكثر من ذلك كان هذا البلد « الواحد » - روسيا - في وضع مختلف كثيراً على درجة التقدم الصناعي التي بلغتها أوروبا . ومع تطور الطموحات نحو الهيمنة داخل أوروبا نفسها والتنافس على المستعمرات إلخ ، تحول الصراع فيها من صراع اجتماعي داخل القارة إلى صراع سياسي واستراتيجي بين الرأسمالية

معقدة تفرعت عنها عدة مشاكل عملية ونظرية!

لذلك بعض المعطيات التاريخية : تنتهي البنية الأولى إلى الماركسية ، والمعروف أنه بناء على تحليل الاقتصادي الرأسمالي ، كما كان في القرن التاسع عشر ، استنتج كارل ماركس (ويجب أن لا ننسى أنه محل اقتصادي قبل كل شيء) ، أن تنقضيات هذا النظام سوف تؤدي في النهاية - عبر صراع البروليتاريا مع البرجوازية - إلى قيام النظام الشيوعي في الأقطار الأكثر تصدعاً ، وهي أوروبا في ذلك الوقت وعلى رأسها ألمانيا . فكان من شروط قيام الثورة الاشتراكية عنده - الثورة التي كان يرى أنها ستقتضي على الاستغلال والفقر - هو تطور قوى الانتاج الصناعية والتكنولوجية إلى أعلى مستوى في أوروبا كلها ، الشيء الذي سيزيد من حجم الطبقة العاملة الأوروبية ويعمق من وعيها بوضعيتها ، فتصبح بذلك البلدان الأوروبية كلها - أو الرئيسة منها على الأقل - تعيش « الوضع الثوري » من خلال « اتحاد الطبقة العاملة » فيها داخل حركة ثورية « عالمية » واحدة ، غایتها القضاء على الطبقات المستبورة وبالتالي على الاستغلال والفقر ، وصولاً إلى « تلاشي الدولة » التي لن تعود الحاجة بها قائمة في « مجتمع لا-طبقي » . المهم أن قيام الاشتراكية يتوقف في نظر ماركس وصديقته إنجليز على توفر شرطين أساسيين : بلوغ أوروبا أعلى درجة من التصنيع من جهة ، واتحاد العمال في الأقطار الأوروبية كلها من جهة أخرى . وكان هذا الشيطان يوفران الأداة والحماية : فالتصنيع الرأسي المتقدم وশموله للأقطار الأوروبية قاطبة - وهي وحدتها التي كانت صناعية - يزداد حجم الطبقة العاملة ويعمق وعيها ونضالها وبالتالي تتفجر تنقضيات الرأسمالية . وباتحاد العمال على صعيد أوروبا بل على الصعيد « العالمي »

يتطلبه قيام الاشتراكية فيه .

لنؤكد مرة أخرى أن ما نريده من استرجاع هذه المعطيات ، التي قد يعتبرها البعض ميّة (وكل معطيات جديدة ستتصبح في يوم من الأيام ميّة) ، هو أن التقصير أو الفشل - أو فيما كان الاسم الذي نفصله - الذي يمكن أن تسبّه إلى نمط الدولة القائم على «الاشتراكية» أو «الاقتصاد الموجه» أو «التأميمات» أو ما شئنا من الأسماء التي يمكن أن نسمي بها «نموذج دولة جمال عبد الناصر في مصر» ونسخه في أقطار عربية أخرى . إن ما نريده من هذا التذكير هو تقرير ما يلي :

- 1) إن التجربة التي خاضها هذا النمط من الدولة كانت تجربة منقولة من بيئة مختلفة .
- 2) إن هذه التجربة لم تتم تبيتها بشكل ملائم .
- 3) إنها تمت في ظروف الحرب الباردة ، فحاربها الاستعمار والمعسكر الرأسمالي الأميركي كله .

4) إن مساعدة المعسكر السوفياتي لها كانت خاضعة لحساباته هو وليس حاجتها هي .

5) إن ما حققه على صعيد التنمية والتقليل من الفقر كان دون المطلوب بكثير .

6) إن الأقطار العربية الأخرى لم تخرط في تلك التجربة والتي بقيت مخلصة للنظام الرأسمالي الليبرالي تابعة له لم تحقق نتائج أفضل ، لا على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا على صعيد التقليل من الفقر (ما عدا دول الخليج التي حققت بفضل عائدات النفط «تنمية» على مستوى الوجهة والمظاهر الاستهلاكية ، وبعيداً عن الشفافية والاستقامة و «ال Kovifernans » وكل ما تصادى به «الليبرالية الجديدة» .

- 6 -

والآن ماذا يمكن أن نقول عن هذه الأخيرة ،

و «الاشتراكية الديمقراطية» معاً في أوروبا ، وبين الشيوعية السوفياتية في روسيا والأحزاب المرتبطة بها في أوروبا وخارجها ، الصراع الذي تطور إلى حرب باردة بعد الحرب العالمية الثانية . وقد تزامن مع هذا الصراع ، بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ، صراع آخر بين دول أوروبا الاستعمارية وبين مستعمراتها في آسيا وأفريقيا . وفي إطار التداخل بين الصراعين انتقلت الأفكار الاشتراكية والحركات الشيوعية إلى العالم العربي من جهة ، وحصل لقاء في المصالح بين حركات التحرر الوطني في كثير من الأقطار العربية وبين المعسكر الشيوعي من جهة أخرى ، مما جعل العالم العربي ككل يعاني من نتائج الحرب الباردة على صعيد النظام السياسي والاقتصادي كما على صعيد الفكر والإيديولوجيا ، وذلك شيء مازال عالقاً بالأذهان فلا داعي لتفصيل القول فيه .

- 5 -

لتعد إذن إلى ذلك السؤال الإشكالي الذي ذكرناه قبل ، والذي عانى منه الفكر العربي اليساري في السنتين والسبعينات خاصة ، وقد طرح كما قلنا بالشكل التالي : «كيف يمكن الانتقال إلى الاشتراكية في بلد مختلف » ؟

وما يهمنا اليوم من هذا السؤال الإشكالي هو أنه يعبر عن الشعور بكون المعادلة التي كانت تطرحها قضية «الاشتراكية في العالم الثالث» ، معادلة مستحيلة الحل ، وذلك للتناقض القائم بين طرفيها : الاشتراكية لا تقوم حسب ماركس إلا في مجتمع بلغ درجة عالية من التصنيع ، والاشتراكية هنا تعني «ابتداء التصنيع» وفي نفس الوقت «وضع نهاية للاستغلال» ، أي القضاء على الفقر باجتثاث أسبابه ومكوناته . هذا بينما العالم العربي هو في مجلمه «بلد مختلف» ، بعيد جداً من مستوى التصنيع الذي

في العمل إلخ ، شعار يوسمه تصور للدولة كـ « شركة مساهمة » ، لها مدراء (الحكومة) ومساهمون (حملة الأسهم وجمعيات المجتمع المدني إلخ) ، والهدف هو التقليص من دور الدولة ، وهذا إن كان معقولاً ومقبولاً في مجتمع مستقر ومتتطور في بنائه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهو موضوع تباؤل ملح في مجتمع غير مستقر مت變ج إلخ .

6) أن هذه النظرية تتسي وتتجاهل العمال والمستخدمين ، تماماً كما أهملت الماركسية شأن الفئات الاجتماعية الأخرى ، كشريحة الطبقة المتوسطة مثلاً . وهي إذ تجعل هدفها الرئيسي تحقيق أقصى ما يمكن من الربح من أجل استقطاب الاستثمارات تتسي أن ذلك لا يمكن أن يكون إلى حساب الشريحة المتوسطة التي تزداد فقراً ، وبالتالي فالنتيجة لن تكون « التخفيف » من الفقر بل تعيمه .

7) أن الليبرالية الجديدة تتحرك في إطار عام يسمى العولمة . وردد الفعل التي نشاهدتها في كل مناسبة ضد العولمة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وفي أقطار أخرى متقدمة صنعة ، دليل على أن الليبرالية الجديدة والعولمة معاً قد بدأنا تفرزان تقضهما ، في عقر دارهما !

8) وأخيراً وليس آخرأ ، فإن الشرط الضوري الذي من شأنه أن يوسم نظرياً على الأقل مصداقية هذا النمط من « الدولة » الذي تدعو إليه الليبرالية الجديدة ، هو وجود شركات تستحوذ على القسط الأكبر من الاقتصاد ، أعني وجود نظام رأسمالي وطني متتطور ، تماماً كما كان الشرط الضوري الذي كان يوسم ، من الناحية النظرية ، قيام الاشتراكية من منظور ماركسية ماركس وإنجلز ، هو وجود بروليتاريا متطرفة ! والعالم العربي الذي لم يوفر شرط الاشتراكية بالأمس ليس قادراً اليوم على توفير شرط الليبرالية

أعني « الليبرالية الجديدة » ؟ إن أول ما يجب إبرازه ، بعيداً عن أي حكم من أحكام القيمة ، هو أن وضع العالم العربي إزاءها شبيه تماماً بوضعه بالأمس إزاء الماركسية . ذلك :

1) أنها بنية ايديولوجية تمثل أرقى ما أفرزته الرأسمالية في موطنها ، تماماً كما كانت الماركسية في وقتها .

2) أن نقل هذه البنية الایديولوجية أو أجزاء منها إلى العالم العربي يتم في ظروف ما يسمى بـ « العولمة » و « النظام العالمي الجديد » و « صراع الحضارات » إلخ ، والتأثير السلبي الذي تمارسه هذه الظروف على العالم العربي لا يختلف في جوهره عن التأثير السلبي الذي مارسته عليه الحرب الباردة . ويكتفي أن نشير إلى تدمير العراق والحصار المضروب عليه منذ أحد عشر عاماً .

3) أن وضع القضية الفلسطينية لم يتغير رغم التنازلات التي قدمها العرب والفلسطينيون أنفسهم ، ورغم احتكامهم إلى أمريكا وإعلان اعتمادهم على الغرب إلخ . ولا نعتقد أن تغييراً حقيقياً في الشرق الأوسط في اتجاه التنمية يمكن أن يحصل بدون حل القضية الفلسطينية . فالتعديل الإيجابي في إطار هذا النموذج الليبرالي أو ذاك يتطلب الاستقرار الذي يبعث على الطمأنينة والثقة .

4) أن مساندة الغرب لأنظمة العربية التي تعادي الحادة السياسية والاجتماعية والثقافية وتحاربها مازالت مساندة قوية ومتواصلة لأنها محومة باستمرار حاجتها إلى النفط ، وليس بإمكانها بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب إلخ .

5) أن شعار « الكوفيرناس » الذي تنادي به الليبرالية الجديدة وما يرافقه من دعوة إلى اعتماد الشفافية والمسؤولية والاستقامة والجد

3 - أما ما يشاهد اليوم في تونس من تقدم على مستوى التنمية البشرية والتقلص من الفقر فلا يمكن تفسيره بدون استحضار المجهودات المتواصلة التي كانت تتنمي إلى نوع من « الاختيار الاشتراكي » ركز على التنمية البشرية خلال الستينات والسبعينات .

يمكن استعراض تجارب مختلف الأقطار العربية ، فهي تدرج بصورة أو أخرى في هذه النماذج الثلاثة (إذا نحن استثنينا دول الخليج التي لا يمكن إدخالها في الحساب لكون اقتصادها اقتصاداً ريعياً تماماً) ، والنتيجة لنختلف كثيراً عمما قررناه ، وهو أن المشكلة ليست في اختيار هذا النظام أو ذلك من النظم المتوفرة في « السوق » ، وإنما المشكلة هي في كون ما خرج من جوف الوضع الاقتصادي المتقدم (تكنولوجياً وعلمياً) لا يمكن أن يثمر نفس التumar إذا هو نقل نقلاً بـ « المفتاح » إلى وضع آخر مختلف ، لا يتحمله أو لا يقدر على حمله . وإذا ضفنا إلى ذلك الدور السلبي ، بل التخريبي ، الذي يلعبه العامل الخارجي المتمثل في هيمنة الغرب سياسياً واقتصادياً ، دولاً وشركات ، وسياسات الحماية التي يتبعها ، إضافة إلى المنافسة العربية/العربية التي يفرضها تشابه المنتوج (الفلاحي أو الصناعي إلخ) أدركنا مدى تقد المشكل الذي نحن بصدده ، مشكل التنمية والتقلص من الفقر .

- 8 -

وبعيداً عن الكلام بلغة الحلول الجاهزة ، أو الاختيارات الإيديولوجية المسبقة ، يمكن القول إنما لم تبن التنمية على مبدأ « التجديد من الداخل » فلن تكون لها النتائج المتواخدة . و « التجديد من الداخل » يتطلب نوعاً من الكتلة التاريخية بين جميع العناصر والأطراف: بين الدولة والمجتمع ، بين المجتمع والفرد ، بين القديم والجديد ، بين التقليدي والعصري ،

الجديدة .

- 7 -

هذه الملاحظات المتحفظة لها ما يبررها في الواقع العربي الراهن . ودون الدخول في التفاصيل يمكن أن نسجل المعطيات التالية وهي ذات دلالة خاصة فيما نحن بصدده .

1 - معروف أن المغرب ، مثلاً ، لم يخض في أي وقت من الأوقات ، منذ استقلاله ، أية تجربة مستوحة من الاشتراكية ، بل بالعكس لقد بقي « ابنًا مخلصاً » للمعسكر الرأسمالي مرتبطاً به تابعاً له . والقطاع الخاص فيه بقى مفتوحاً على الجميع ، مغاربة وأجانب . أما القطاع العام فلم يكن نتيجة تأميمات بل هو ، في جزء منه ، موروث من دولة الحماية الفرنسية ، وفي جزء آخر من عمل الدولة التي اضطربت ، أمام ضعف الرأسمالية الوطنية ، إلى التباينة عنها والقيام ب مهمتها . ومنذ سنة 1980 دخل المغرب في مسلسل إعادة الهيكلة الذي فرضه صندوق النقد الدولي ، الشيء الذي جعله يعرض تماماً عن بذل ما ينبغي من الجهد لمحو الأمية وتعميم التعليم وتوسيع الخدمات الصحية والاجتماعية إلخ ، مما جعله يحتل في السنوات الأخيرة مرتبة 125 على سلم التنمية البشرية ، المرتبة التي وضعته في مؤخرة القائمة .

2 - أما جمهورية مصر العربية التي تبنت « الاشتراكية » (أو اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الموجه) والتي تمت فيها إنجازات في مجال التصنيع والتعليم والخدمات الاجتماعية ، فقد عدلت عن تلك الطريق قبل عشرين سنة وسارت في طريق الانفتاح ، طريق التحريرية ، ومع ذلك فيبدو أن ما حققه الانفتاح خلال العشرين سنة الماضية ، في مجال التنمية البشرية ، لم يتجاوز ما حققه « الاشتراكية » في السنوات العشرين التي سبقته .

للوقوف في وجه المنافسة والهيمنة داخل العولمة .

- ومن جهة ثالثة ليس في أي قطر عربي قوة مهيمنة ، هيمنة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، قادرة موضوعياً وذاتياً على « النهاية » عن الباقي في تحقيق التنمية والتقدم . إن شرط الاشتراكية كان هو هيمنة الطبقة العاملة ، وشرط الليبرالية هو هيمنة الطبقة الرأسمالية . وحيثما تغيب إمكانية هيمنة هذه الطبقة أو تلك تصبح إمكانية تعليم مشروعها الإيديولوجي حلماً مستحيلاً لتحقيق . والنتيجة أن الكتلة التاريخية التي تؤجل فيها المشاريع الإيديولوجية الفنية الطبقية لفائدة المصلحة الوطنية ، مصلحة الجميع ، هي المخرج الوحيد في نظرنا من الوضع الذي يسود المنطقة العربية حالياً : وضع التفتت والحرارة وغياب أي مشروع للمستقبل . إن الليبرالية الجديدة والقديمة على السواء ليست - بسبب من طبيعتها ذاتها - مشروعًا للمستقبل ، بل هي دوماً « مشروع الحاضر » . ومن المؤكد أن ميلاتها وتوجهاتها ستتغير بمجرد ما تلمس أن الحاضر آخذ في التغير . أليست تقوم فلسفياً على مذهب التجريبية empiricism ، وأخلاقياً على مذهب المفعة pragmatism .

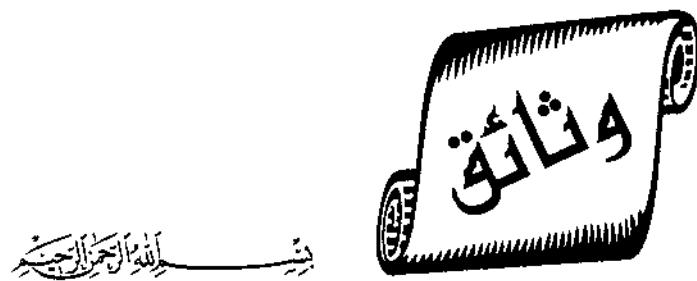
بين التراثي والحداثي ، بين الريف والمدينة بالخ.

والحاجة إلى كتلة تاريخية من هذا النوع تبررها ثلاثة معطيات خطيرة في الوضع العربي الراهن تعيق التقدم بل تجعل التنمية المطلوبة متعدزة إن لم تكن مستحيلة :

- هناك من جهة الهوة العميقه التي تفصل بين ما هو قروي وما هو مدنى ، وبين ما هو قروي في الأرياف والمدن ، وما هو مدنى في المدن والأرياف ، في الاقتصاد والمجتمع والفكر والثقافة . وهي هوة تكرس عملية إعادة إنتاج متواصلة لظاهرة اتساع الشقة بين نخبة مشوددة إلى الغرب ونخبة مكبلة بالماضى ، نخبة مغتربة وأخرى منغلقة ، نخبة تقرأ الماضي في المستقبل وأخرى تقرأ المستقبل في الماضي .

- وهناك من جهة ثانية غياب التنسيق الجاد ، والتضامن المتواصل والتكامل المتنامي ، بين الأقطار العربية . وال الحاجة إلى التنسيق والتضامن والتكامل لم تعد قضية ترف إيديولوجي بل هي اليوم ، في عالم العولمة ، ضرورة وجودية . إن « الكتلة الإقليمية العربية » هي كتلة تاريخية بمعنىين : فمن جهة هي ضرورية لغليب الدولة القطرية العربية على مشاكلها الخاصة ، وهي أيضاً ضرورية





الإعلان العربي عن التنمية المستدامة

الأراضي البعلية (2001 م) . وكذلك اعتمد منظمة المؤتمر الإسلامي (الدوحة نوفمبر/تشرين ثاني 2000 م) لإعلان جدة ، ومبكرة مؤتمر القمة العربي (عمان مارس/آذار 2001 م) لإعلان أبو ظبي ، وتلقي مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة استكمال الإعداد العربي الجيد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .

وبعد أن تدارساوا تقرير مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001 م) وتقارير توقعات البيئة العالمية (2000 م) وتقرير منتدى الشخصيات العربية المتميزة في مجال التنمية المستدامة بيروت (2001 م) ، وتقرير المائدة المستديرة الأفريقية بالقاهرة (2001) ، وتقرير المائدة المستديرة للشركاء المعنيين بالتنمية المستدامة بالبحرين (2001 م) ونتائج توصيات المنتديات العربي لكل من المجتمع المدني (2001) والصناعيين (2001 م) والبرلمانيين العرب (2001 م) والتقرير العربي حول التنمية المستدامة الذي أعدته الأمانة المشتركة (2001 م) .

ولأن يجددون الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتابعة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية

إن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعين بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 2001 الموافق 8 شعبان 1422 هـ لإعداد الخطاب العربي إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي سيعقد في مدينة جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا 11-12 سبتمبر /أيلول 2002 م .

إذ يشرون إلى الإعلانات ذات العلاقة وخاصة إعلان استوكهولم لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة البشرية (1971 م) واعلان ريو لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (1992 م) وأعلن بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزيرية الصغيرة النامية (1994 م) والإعلان العربي حول البيئة والتنمية تونس (1986 م) والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل القاهرة (1991 م) وأعلن مالمو بمناسبة منتدى البيئة العالمي الأول (2000 م) وأعلن جدة حول المنظور الإسلامي للبيئة (2000 م) وأعلن طهران حول الأديان والحضارات والبيئة (2001 م) وأعلن أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001 م) وأعلن الرباط حول فرص الاستثمار من أجل التنمية المستدامة في

السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد ، وإنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ، وحسن وتطوير التشريعات ، وبناء القرارات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية ، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية ، والاقتصاد ، والتخطيط ، والزراعة ، والبيئة ، والصحة ، والإعلام ، والخدمات . كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتنامياً في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية .

وإذ يعون أنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت ، فإن جهود تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات جمة ، تمت أثار بعضها لسنوات عدة ، ومن أهمها :

- عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة .

- مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وترامك الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية .

- استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية ، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية ، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وترامك النفايات .

المستدامة .

وإذ يتطلعون إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، الذي سيتم خلاله استعراض وتقدير لما تم تنفيذه من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين خلال السنوات العشر الماضية ، والذي سيوفر فرصة أخرى للمجتمع الدولي لوضع برامج محددة قابلة للتطبيق نحو تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعهدات والتزامات الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية .

وحرصاً على المشاركة الفعالة في قمة التنمية المستدامة ، فقد تم على مستوى الوطن العربي التعاون بين جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم المنتديات الإقليمية للشركاء المعنيين في تنفيذ التنمية المستدامة ، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة حيث تم استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات ، وبيان المعوقات والتحديات ، ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك ، وتقديم الرؤية العربية للإطار العام للتعاون الدولي وأية تحقيق ذلك .

وإذ يؤكدون أنه قد حدثت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، شملت النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطنين العربي الصحيحة والتعليمية والاقتصادية . ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد ، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية ، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل ، وانخفاض نسبي في معدل التمو

- 1 - الفقر الذي يشكل تحدياً أساسياً في عملية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مما يتطلب الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة ، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني إضافة إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الأولوية للعملة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر .
- 2 - الزيادة المطردة في عدد السكان بالمنطقة العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية.
- 3 - ارتفاع نسبة تعداد الشباب في المجتمع العربي على الرغم من أنه يمثل مؤسراً إيجابياً للثروة البشرية ، إلا أنه في نفس الوقت يشكل تحدياً جدياً يتمثل في إيجاد البيئة الصالحة لتشتتهم وتأهيلهم وتوفير فرص العمل المناسبة لهم .
- 4 - الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية ، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن .
- 5 - الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وخاصة المائية والأرضية والطاقة يتطلب رفع مستوى الوعي والإدارة السليمة لتلك الموارد ، وتشجيع أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدام والتعاون والتكامل بين الدول العربية لمحافظة على هذه الموارد واستغلالها بما يحقق التنمية المستدامة .
- 6 - العولمة وأثارها التي قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية ، والحجة إلى ترتيب المنطقة العربية - تعرّض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البحر والتنح ، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر .
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدور نوعيهما ، ونقص الطاقة غير المتجدد في بعض الأقطار العربية .
- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي .
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة .
- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها .
- نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية .
- الحصار الاقتصادي على بعض الدول العربية .
- وإذا يدركون أن هناك عدداً كبيراً من التحديات والفرص المتاحة لخطyi الصعب ولتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في الوطن العربي والتي من أهمها :

- السكاني والموارد الطبيعية المتاحة .
- 4 - القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة .
 - 5 - دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية .
 - 6 - الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية ، والعمل على إدارتها بشكل مستدام ، يحقق الأمن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر .
 - 7 - تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وابداع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظيف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التبادل بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها .
 - 8 - دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفتاحه وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع .
- ثانياً : إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي :
- 1 - تعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية ومع دول العالم وخاصة الإسلامية ومجموعة دول السبع والصين بما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعى نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية .
 - 2 - تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح

لأوضاعها الاقتصادية والمؤسسية وإيجاد تكفل إقليمي عربي قوي مبني على المقومات الثقافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة .

7 - قيام كيان اقتصادي عربي قوي يتطلب تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة ، والسعى نحو تكاملها لتوفير سوقاً كبيراً للمنتجات العربية ، ودعم الموقف التفاوضي للدول العربية مع التجمعات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية .

8 - نقل وتوطين وامتلاك التقنيات الحديثة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول العربية ودراسة تلك التقنيات المراد استيرادها وتقييم تطبيقها وأثارها المحتملة وتلقي سلبياتها قبل الشروع في تطبيقها في المنطقة .

9 - صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تفرد به المنطقة العربية واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة .

فإن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة يعلّمون ما يلي :

أولاً : إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكلمة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتبعد بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية لإنجاز الأهداف التالية :

1 - تحقيق السلام والأمن على أساس عادلة وإزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط .

2 - الحد من الفقر والبطالة .

3 - تحقيق المواءمة بين معدلات النمو

وتأهيل .

8 - بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق الكامل بين الاستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة ، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الأمان النووي في المنطقة العربية .

9 - تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة .

10 - تحديث التشريعات والقوانين ، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف والمعارف التقليدية .

11 - إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسة وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير النقل الأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكة حقيقة بين القطاعين الخاص والحكومي .

12 - الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية ، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة ، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية

الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفنى وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربى ، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وتعزيز التكافل الاجتماعى ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة .

3 - وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن .

4 - سن التشريعات الملزمة ووضع وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطنى والإقليمى والإقليمى الدورى لها ورفعوعى الجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إيمانية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها .

5 - تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية لمياه كتالية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتقدمة كحصاد المياه وإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد .

6 - وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتعددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتعددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة .

7 - إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوى الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني ، ورفع مستوى الوعي والثقافة

المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه .

3 - تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لغرض توسيع قاعدة عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة .

4 - العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعوتها لتوثيق التعاون مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها .

د - الآليات التمويلية في الإطار الإقليمي :

1 - تطوير الصناديق القائمة في الدول العربية والإسلامية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية المستدامة .

2 - إيلاء الأولوية في التمويل على المستوى الوطني لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة وتحسين أوضاعها البيئية .

3 - التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة .

هـ - الآليات التمويلية في الإطار الدولي :

1 - وفاء الدول المتقدمة بالعهد الذي دعت إليه الأمم المتحدة ، وأكّد عليه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وهو زيادة المساعدات الرسمية للدول النامية لتصبح 7ر0% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة .

2 - تعزيز موارد مرافق البيئة العالمي بما يتفق مع مستوى المساعدات الرسمية للدول النامية وذلك لنوره الهام كآلية مالية أساسية لتمويل الأنشطة التنموية والبيئية ، وتحصيص مزيد من الموارد للمساعدة في تنفيذ برامج الاتفاقيات المتعاردة الأطراف ذات العلاقة ، وإعطاء فرص متكافئة وعادلة لجميع الدول

لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية .

ثالثاً : إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية والثورة المعلوماتية ، وتعزيز التعاون بين الشعوب على أساس الحوار والتكامل بين الحضارات يتطلب إيجاد مزيد من الفرص للدول النامية والاتفاق على آليات جديدة للحكمة السليمة تستند إلى المبادئ الدولية واحترام حقوق الشعوب في التنمية المستدامة على النحو الوارد في اعلان ريو الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك من خلال ما يلي :

أ - منظمة التجارة العالمية :

أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الممتلكة في فتح الأسواق أمام صادرات الدول وعدم استخدام أي عائق للحد من قدرة الدول النامية على التنافس .

ب - المعلوماتية :

أن يسعى المجتمع الدولي لتيسير وإتاحة التقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة التي من شأنها ترشيد استخدام الموارد والنقل والطاقة وتسهيل تنفيذ ومتابعة سياسات التنمية المستدامة .

ج - الحكمية وآليات تطويرها :

1 - العمل على تعزيز دور جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها الوزارية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل .

2 - تطوير مؤسسات العمل التنموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعزيز قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ

و - آليات الرصد والمتابعة :

- 1 - إنشاء آليات للرصد والتقييم لبرامج التنمية المستدامة والتقييم المستمر لهذه البرامج وتطويرها حتى يتسمى ضمناً توافقها وفاعليتها في تحقيق أهدافها .
- 2 - تطوير مجموعات متوازنة من المؤشرات والمعايير لقياس مدى تطور التنمية بالمنطقة العربية في اتجاه الاستدامة وإجراء تقييم دوري لتجهيز مساراتها .

النامية للاستفادة من هذا المرفق العالمي ، وتبسيط إجراءات الحصول على تمويل لمشاريع التنمية المستدامة من المرفق .

3 - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم الموارد التمويلية الوطنية وجهود القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة .

4 - تعزيز الربط بين سكريات الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة بما يحقق مزيداً من الدعم لبرامج التنمية المستدامة في الدول النامية .

مرفق رقم 9

النقاط التي يمكن أن

يتناولها الخطاب العربي المشترك

إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إلى عوامل اقتصادية واجتماعية وضعف الإمكانيات الفنية والمادية من جهة ، وعدم التزام الدول المتقدمة والجهات المانحة الدولية بما وعدت به من تعهدات خلال قمة ريو وخاصة بشأن تيسير نقل التكنولوجيا وتوفير موارد مالية إضافية لمساعدة الدول النامية ومنها الدول العربية على تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والوقاء بالالتزاماتها في الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة التي وقعت عليها والعمل على إيجاد مناخ من الأمن والاستقرار ملائم للتنمية المستدامة في جميع بقاع الأرض .

ثالثاً : إيجاز أولويات العمل العربي والالتزامات للمرحلة المقبلة لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ، والبيئية بما في ذلك آليات التنفيذ المؤسساتية

أولاً : التأكيد مجدداً بالالتزام بالعمل مع دول العالم في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

وبوضيح أن الدول العربية والدول النامية الأخرى قد وقعت على مقررات قمة ريو والاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة مدركة أنها لن تترك لوحدها لتنفيذ ما وعدت به من التزامات والتي تفوق بكثير ما يتتوفر لديها من إمكانات وذلك وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بالنسبة للالتزامات بين الدول .

ثانياً : الإشارة إلى الإنجازات التي تمت خلال السنوات العشر الماضية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ، وبيان أسباب القصور والتي يرجع البعض منها

عملية صنع القرار فيما يخص التنمية المستدامة والمتضمنة معالجة القضايا البيئية .

ز - تقديم الدعم اللازم لإعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية والبرامج الخاصة بإنشاء البنية التحتية والمرافق الخدمية لسد احتياجات المواطن العربي في الريف والحد من هجرته للمدن .

ح - تعزيز التنمية البشرية في المنطقة العربية من خلال تنفيذ سياسات وطنية وإقليمية تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة والمحافظة على التماสك الأسري وتوفير فرص التعليم وأسباب العيش الكريم لكافة شرائح المجتمع .

ط - تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وإنشاء مراكز وطنية وإقليمية لها وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وضبط جودتها وتعزيز قدرات التأمين بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها .

ى - مكافحة التلوث والعمل على صون البيئة الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة العربية .

ك - مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمتربطة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية .

رابعاً : مجالات الدعم المطلوبة من المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي .

١ - السلام والأمن :

أ - المساعدة الدولية في إنهاء الاحتلال

والتمويلية وما يمكن تنفيذه في الإطارين الوطني والعربي .

أ - التزام الدول العربية في وضع سياسات وبرامج تساعدها على القضاء أو الحد من الفقر من خلال تيسير التأقلم مع سياسات الإصلاح الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفنى وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وتعزيز التكافل الاجتماعي ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة .

ب - تعزيز مقومات السوق العربية المشتركة والسعى نحو تكاملها وتحقيق التنمية المستدامة مما يوفر سوقاً كبيراً ل المنتجات العربية ودعم الموقف التفاوضي لدول المنطقة مع التجمعات الإقليمية والتكلبات الاقتصادية الأخرى بما فيها منظمة التجارة العالمية .

ج - تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية التي ترغب في ذلك لدعم الموارد التمويلية وجهود القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة .

د - تطوير مؤسسات العمل التموي والبيئي في الوطن العربي ودعم نشاطاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي لتساهم في تعزيز قطاعات المجتمع المختلفة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ المنظم لبرامج التنمية المستدامة وذلك كل في مجال اختصاصه .

هـ - دعم المنظمات العربية والإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة وتعزيز دور المجالس الوزارية العربية المعنية بالبيئة والتنمية وتطوير آليات التنسيق فيما بينها .

و - تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض توسيع قاعدة

المجتمع المدني فضلاً عن تشجيع القروض الميسرة .

ج - عدم استخدام أي نوع من أنواع الحصار الاقتصادي على الدول ، والتأكيد على رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية عن الدول العربية المفروض عليها لأنه يؤدي إلى مزيد من التدهور في مستوى معيشة الطبقات الفقيرة.

3 - عبء الديون :

إيجاد معيار لتخفييف عبء الديون والخدمة المترتبة عليها والاستفادة من زيادة الموارد في تمويل مشاريع التنمية المستدامة وخاصة الموجهة للحد من الفقر والحفاظ على البيئة .

4 - التجارة الدولية :

أ - التأكيد على أن تعمل منظمة التجارة العالمية على تحقيق ما أنشئت من أجله لصالح الدول الأعضاء من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وتحرير التجارة وفتح الأسواق أمام صادرات تلك الدول ، وأن يكون للدول النامية ومنها الدول العربية نصيب عادل من هذه الأسواق وعدم إقصام المعايير البيئية والمهنية في المفاوضات وتركها للجهات المعنية المختصة الأخرى .

ب - توفير المساعدات الفنية للدول النامية ومنها العربية لتعزيز قدراتها على النفاذ إلى الأسواق وخاصة من حيث توسيع الصادرات وتحسين جودة وكفاءة المنتج العربي واستخدام تقنيات الإنتاج الأنظف .

5 - العولمة :

أ - معاونة الدول النامية ومنها العربية على مواجهة آثار العولمة التي قد تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة فيها والاستفادة مما يمكن أن تقدمه العولمة من فرص قد تؤدي إلى قدر أكبر من الإنفاقية وبمستوى أعلى من المعيشة لشعوب الدول النامية .

ب - مشاركة عادلة لجميع الدول في

الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وفقاً لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية وتحقيق السلام الشامل والعادل الذي يضمن إعادة كامل الحقوق لأصحابها بما فيها الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة خطوة أساسية لاستقرار المنطقة وتعزيز مسار التنمية المستدامة .

ب - حت المجتمع الدولي على تحديد مفهوم الإرهاب وإيجاد تعريف متفق عليه ، وضرورة التأكيد على أن مقاومة الاحتلال لا يعتبر بأي حال من الأحوال إرهاباً ، بل يعتبر عملاً شرعياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

ج - مسؤولية وإدانة الدول التي تسبيت في فقدان أو تدمير أو تدهور الموارد الطبيعية أثناء الحروب وإلزامها بدفع التعويضات أو تكاليف إعادة التأهيل ، وبالمثل مسؤولية الدول التي زرعت أو تزرع الألغام في تحمل تكاليف إزالتها ، والدول التي استخدمت اليورانيوم المستنفد في دفع التعويضات مع مساعدة المنظمات الإقليمية والدولية في تشخيص الآثار الآتية والمستقبلة وسبل معاجتها .

د - تكثيف الجهد لمنع امتلاك واستخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة .

2 - القضاء على الفقر :

أ - دعم الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية للجهود المبذولة من قبل الدول العربية والدول النامية في إيجاد المناخ والآليات الدولية الملائمة للقضاء على الفقر .

ب - التأكيد على كافة منظمات الأمم المتحدة أن يكون القضاء على الفقر أحد أهم محاورها الأساسية وتطوير برامج المساعدات الدولية لتشمل القضاء على الفقر وإشراك

لترشيد استخدام الموارد للدول النامية ومنها العربية .

7 - الحكمة والمشاركة في صنع القرار :
العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ومنظموها المختلفة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتطوير آليات عملها بما يمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة بأسلوب متكامل ودعوتها لتوثيق التعاون مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها .

8 - السكان والنمو الحضري والصحة والبيئة :

أ - مساعدة الدول النامية ومنها العربية في وضع وتنفيذ سياسة سكانية متكاملة بما في ذلك معالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن .

ب - دعم الخطوات الإيجابية التي تقوم بها الدول النامية ومنها العربية لتحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة ، والتحكم والحد من المخاطر المحتملة الناتجة عن الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه والمواد المعدلة وراثياً وتحقيق الأمان النووي في المنطقة العربية .

9 - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية :

- مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في وضع السياسات والبرامج والحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية ، والعمل على إدارتها بشكل مستدام بما يحقق الأمن المائي والغذائي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر .
- إن الدول المتقدمة وخاصة الصناعية منها هي المسؤولة بشكل رئيسي عن التلوث العالمي وتزايد معدلاته بما فيها التغيرات المناخية واستفاذ طبقة الأوزون وذلك من خلال أنماط

العلوم تحكمها حرية انتقال الموارد البشرية والتقنيات بجانب حرية تدفق رؤوس الأموال والمنتجات والخدمات . واعتماد ميثاق شرف لعمل الشركات متعددة الجنسية ووضع ضوابط لضمان تدفق وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق والأولويات والاحتياجات الإقليمية والمحلية .

6 - دعم القدرات في مجال البحوث ونقل التكنولوجيا :

أ - توجيه المجتمع العلمي الدولي والجهات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة إلى دعم قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية في الدول النامية ومنها العربية وخاصة في مجال تطوير البرامج وتعزيز القدرات المتصلة بالأولويات البحثية في كل منطقة فمثلاً في الدول العربية يأتي في مقدمة هذه الأولويات وأهمها تحلية مياه البحر ، التقنية الحيوية ، الطاقات الجديدة والمتتجدة وتطوير التقنيات التقليدية ، وتطبيق المكافحة المتكاملة للأفات الزراعية واستخدام التقنيات وأساليب الري الحديث التي تشجع على ترشيد استعمالات المياه والتوعي في استخدام السلالات الوراثية المتأقلمة مع الظروف المحلية وخاصة شح المياه وارتفاع درجة الحرارة ونسبة الملوحة .

ب - تقديم الدعم إلى القطاع الخاص لمساندة التحول إلى وسائل الإنتاج الأنظف فتاك خطوة هامة لزيادة قدرة الدول النامية في تنفيذ التزاماتها طبقاً للاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة .

ج - على الدول المتقدمة أن تغير من أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام التي تؤدي إلى نضوب موارد العالم وتؤثر سلباً على البيئة ، والعمل على تطوير تقنيات ذات كفاءة عالية في استخدام الموارد وتيسير توفرها للدول النامية ومنها العربية .

د - تيسير إتاحة التقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة التي تفتح آفاقاً جديدة

الحوار لإيجاد وسائط وتوافق دولي بين
الحضارات والأديان .

ب - توفير الدعم الفني والمادي للمساعدة
في صيانة وحماية وتنمية التراث الحضاري
والطبيعي للمنطقة .

12 - التمويل :

أ - تعزيز موارد المرفق العالمي للبيئة
للمساعدة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المعنية
بالبيئة وإيجاد فرص عادلة ومتكافئة لجميع
الدول النامية للاستفادة من هذا المرفق .

ب - وفاء الدول المتقدمة والجهات المانحة
بما دعت إليه الأمم المتحدة وأكملت عليه
مقررات ريو بشأن زيادة المساعدات الرسمية
لتصبح ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

ج - التشديد على إنشاء آليات التمويل في
 إطار الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة بما في
ذلك بروتوكول كيوتو لمساعدة الدول النامية
ومنها العربية في الاستجابة والتكيف مع
التغيرات الناجمة عن تدابير الاستجابة .

13 - ضمان متابعة نتائج القمة العالمية
للتربية المستدامة من خلال الآليات الدولية
المتاحه ودعمها بما يلزم من موارد وآليات
إضافية على المستويين الدولي والإقليمي .

الإنتاج والاستهلاك غير المستدام التي تبنّتها .

- وتحث الدول الصناعية على الحد من
أنماط الاستهلاك المدمر للموارد البيئية وذلك
من خلال برامج واضحة خاصة بتعديل
وتطوير أساليب الاستهلاك والتحول إلى أنماط
الإنتاج والاستهلاك المستدام .

10 - الصناعة والسياحة :

أ - دعم جهود الدول العربية والدول النامية
الأخرى في نقل وتوطين وامتلاك التقنيات
الحديثة بما يتاسب مع الظروف الاقتصادية
والاجتماعية والبيئية في دول المنطقة ودراسة
تلك التقنيات المراد استيرادها وتقدير تطبيقاتها
وآثارها المحتملة وتلقي سلبياتها قبل الشروع
في تطبيقها في المنطقة .

ب - الحاجة إلى جهود دولية لتعزيز مفهوم
السياحة التي تعتمد على الاستغلال الرشيد
لمصادر الثروة الطبيعية والأثار وتعزيز مفهوم
السياحة البيئية .

11 - التراث الحضاري والطبيعي :

أ - دعوة الدول العربية للعالم لإرساء
شراكة عالمية تقوم على الإرث الأخلاقي
والثقافي الذي تميز به حضارتنا العربية
والإسلامية لتحقيق التوجه الذي تسعى الأمم
المتحدة إلى ترسيمه والمتمثل في تشجيع

مرفق رقم ٢

أولويات العقد القادم

قائمة الأولويات التي تحتاج إلى المعالجة في
المنطقة . يطلب الحد من الفقر تفكيراً
استراتيجياً وطريقاً إيداعياً تتخطى الأدوات
التقليدية . ويجب مساعدة القراء كي يصبحوا
أعضاء فاعلين في الجهود الرامية إلى خلق
فرص تساعده على مكافحة الفقر .

تشمل اهتمامات المنطقة طائفه واسعة من
القضايا لكن الأهمية يجب أن تكون للآتي :

أ - الحد من الفقر :
نتيجة للجهود الرامية إلى محاربة الفقر
والحد منه ، تربعت قضية استئصال الفقر على

إننا بحاجة إلى إدارة السكان بذكاء لتعبيتهم بالاتجاه تحقيق التنمية المستدامة وإنشاء سياسات إدارة سكانية مناسبة تتضمن فيما تتضمن قضية العمل المستورد .

نقاط النقاش :

- هل توجد حاجة إلى معالجة معدلات النمو السكاني وتوزيع السكان في المنطقة ؟ إذا كان الجواب نعم فما هي الطريقة للفيام بذلك ؟ وكيف نستطيع أن نضمن أن توفر الموارد بشكل عاملأً كبيراً في هذه الاستراتيجيات ؟

- كيف يمكن عكس الهجرة من الريف إلى المدينة التي تؤثر على اكثير من بلدان المنطقة ؟ - ما الذي يتوجب على الاستراتيجيات المستقبلية أن تضمه في الحسبان بالنسبة إلى العمالة الأجنبية ؟

د - الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات :

تحتاج المنطقة إلى استثمار الأموال في بناء القدرات وتعزيز الفئة السكانية الشابة . فالتعليم الصحيح والسليم والتدريب الجيد والإدارة السليمة للموارد البشرية أمور ضرورية لانتاج مواد بشرية عالية المستوى قادرة على دفع عجلة التنمية المستدامة .

نقاط النقاش :

- انخفضت حصة الفرد من الإنفاق في العقد الماضي . ما الاستراتيجيات الضرورية لضمان ألا يؤدي ذلك إلى انخفاض في النوعية والجودة وتلبية احتياجات السوق ؟

- كيف يمكن للتدريب وللتعليم الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة ؟

هـ - تحقيق نمو اقتصادي سليم بشكل أسرع :

من أجل تحقيق نمو اقتصادي أسرع يجب توفير مناخ مناسب لنمو حجم الاستثمارات

نقاط النقاش :

- كيف يمكننا أن نستهدف قضية استئصال الفقر كواحدة من أولويات التنمية المستدامة ، وما هي الوسائل الإبداعية لمعالجة قضايا الفقر ؟ وما هي الطرق الممكن اتباعها لتحقيق ذلك ؟

- ما هي الطريقة الأفضل في المنطقة لمساعدة القراء على التعامل مع قضية استئصال الفقر ؟

- كيف يمكن التقليل من الهوة المتزايدة الاتساع بين القراء والأغنياء ؟

ب - عبء الدين :

دفعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الكثير من أقطار المنطقة إلى السقوط في شرك الدين . لقد أعاد عبء الدين التنمية الاقتصادية في هذه البلدان نظراً لتحول الموارد المادية الأساسية لخدمة الدين الخارجي بدلاً من الإسهام بعملية التطور والتنمية المستدامة . وكانت النتيجة عجز هذه البلدان عن الحفاظ على نمو اقتصادي صحي وتأمين الخدمات الكافية إلى المواطنين وتفاقم حالات الفقر في المنطقة .

نقاط النقاش :

- هل يتصل عبء الدين بالفقر وما هي الطريقة المثلثى لمعالجة مثل هذا الموضوع ؟

- كيف يمكننا تخفيف عبء الدين لدى البلدان المعنية وكيف يمكننا إقناع الدول المقرضة بتخفيف عبء الدين ؟

ج - إدارة السكان :

أدت معدلات النمو السكاني السريعة واحتلال التوازن في توزيع السكان إلى تزايد الطلب والضغط على الموارد الطبيعية المحدودة والخدمات المدنية المحدودة . إن زيادة أكثر من 100 مليون مواطن في مدة عشر سنوات تتطلب جهوداً وموارد هائلة لتلبية احتياجاتهم .

لتحلية المياه ؟

- ما هي أنساب الطرق لعلاج ومواجهة قضية الاستغلال السيء للتربة ولتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة ؟

- ما هي الآليات المثلث لكيح جماع الاندفاع باتجاه تقليد النماذج الاستهلاكية الغربية ؟

ز - **الحكمية السليمة اللازمة لتنفيذ التنمية المستدامة :**

تم تشكيل نظام الحكمية السادس في المنطقة عقب الاستقلال . والآن صار هذا النظام خليطاً من النظام الأجنبي المتبنى حديثاً والنظام الاستعماري القديم والنظام المحظى الموروث . والنتيجة هي نظام للحكمية لا يساعد على التنمية المستدامة . إن إقامة أنظمة جيدة للحكمية في المنطقة شرط لابد منه للتنمية المستدامة . وهذا لا يمكن أن يتم دون تقوية دور المجتمع المدني وإشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار .

نقاط النقاش :

- كيف يمكن تحقيق الحكمية السليمة ؟

- ما الوسائل أو بالأحرى ما هي مجموعة الوسائل المثلث لتشجيع نهج المشاركة في صنع القرار من قبل الجميع بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ؟

- هل يجب تقوية التنفيذ الإقليمي لاتفاقات التعاون والشراكة ؟

- كيف يمكن دمج تنفيذ هذه الاتفاقيات في إطار السياسات القومية ؟

- كيف يمكن تقوية المؤتمرات الوزارية التي تعالج التنمية المستدامة بالشكل الأمثل ؟

- كيف يمكن وكيف يجب تقوية المنظمات والمؤسسات الإقليمية سياسياً ومالياً ؟

- كيف يمكن لنا ضمن دور أكثر فعالية للمجتمع المدني في عملية صنع القرار ؟

الداخلية والخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والحد من الفقر وتخفيف البطالة وتمويل محاربة التدهور البيئي وتحقيق الرفاهية للجميع .

نقاط النقاش :

- هل من الممكن زيادة حجم الخصخصة ؟ هل يمكن الاستفادة بشكل أكبر من الاتفاقيات الطوعية في مجال الإدارة البيئية واستراتيجيات الإنتاج الأنظف ؟

- كيف يمكن للقطاع الصناعي - من خلال التسouw الصناعي والتركيز على الم Shirley الصغيرة والمتوسطة SMEs أن يخلق حركة صديقة للبيئة تشجع التنمية المستدامة ؟

- كيف يمكن تحسين قدرة المنتجات العربية للوصول إلى الأسواق العالمية ؟

- ما السياسات الضرورية لتشجيع إقامة اقتصاديات وطنية قائمة على التصدير ؟

و - **معالجة التدهور البيئي :**

تعتبر قضية معالجة آثار التدهور البيئي من أهم أولويات المنطقة من أجل وقف الحال المتندن للبيئة ونقص الموارد الطبيعية خلال العشر سنوات القادمة . ومن بين القضايا الرئيسية التي تتطلب إجراءات عاجلة أزمة المياه في المنطقة ومكافحة تدهور التربة وتحقيق الأمن الغذائي . أما القضايا الأخرى التي تتطلب المعالجة فهي فقدان التنوع الحيوي البيولوجي وتلوث البحر وتدهور البيئة الساحلية وتلوث الجو في المدن وإدارة النفايات والإدارة المستدامة للصناعة والأثر البيئي الناتج عن تحرير التجارة العالمية .

نقاط النقاش :

- ما هي الترتيبات الإقليمية اللازمة لضمان وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية عربية حول الماء والغذاء ؟ وهل من المهم بالنسبة للبلدان العربية الاستثمار في تكنولوجيا مستدامة

البحر ؟

ي - التراث الثقافي من أجل التنمية :

لقد بات واضحًا عدم استثمار التراث الثقافي للمنطقة كأداة للتنمية . إن امتلاك المنطقة لهذا التراث الثقافي الذي لا نظير له يتيح لها إمكانية كبيرة لاستخدامه من أجل تحقيق النمو والتطور بشكل مستدام .

نقاط النقاش :

- ما الآليات الأكثر ملائمة لحفظ وتطوير تراث المنطقة الثقافي وتنميته اقتصاديًا ؟

ك - السلام والأمن والاستقرار :

لنتمكن المنطقة من استخدام طاقاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستعمال الرشيد المستديم لبيتها ومواردها الطبيعية ما لم تتعم بالسلام والأمن والاستقرار . إن تحقيق المزيد من العدل الاجتماعي وزيادة المشاركة في الأنشطة السياسية والقومية من شأنه أن يعزز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة .

نقاط النقاش :

ما هو أفضل ما يستطيع المنطقة عمله لمعالجة قضية الأمن والسلام حسب رأيك ؟ وهل يمكن القيام بذلك بشكل فعال أكثر على المستوى الإقليمي أم على المستوى الدولي ؟

- هل يوجد أية وسائل / معاهدات قانونية دولية كافية يمكن أو يجب أن تستعمل لضمان تحقيق الأمن والسلام في منطقتنا ، وهل هناك حاجة لإنشاء هيكل / مؤسسات جديدة لمعالجة هذه المسألة ؟

ل - تحقيق الوحدة الإقليمية :

الوحدة الإقليمية حلم قائم منذ أمد طوبل للعالم العربي لم يتحقق بعد . وبالظهور القوي والملاحم للعلمة وظهور التكتلات الإقليمية ، أصبح تحقيق الوحدة العربية أولوية أساسية .

ح - نقل التكنولوجيا :

يعتبر الحصول على التكنولوجيا شرطًا لابد منه لتحقيق التنمية المستدامة . وهناك حاجة لنقل ومضاعفة التكنولوجيا الجديدة الجيدة والمناسبة في العديد من المجالات مثل : استخدام الموارد الطبيعية والزراعة والصناعة وإدارة المدن . وعلى المنطقة الاستفادة من مزايا استخدام التكنولوجيا العلمية الحديثة كتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا البيولوجية الحيوية . وهناك حاجة لإحياء التكنولوجيات والمعارف المحلية ونشر أفضل طرق الممارسة .

نقاط النقاش :

- كيف يمكن إحياء التكنولوجيات المحلية وتشجيع استعمالها لتحقيق اعتماد على التكنولوجيا المستوردة الغالية الثمن ؟

- ما هي مجالات الاهتمام الرئيسية في موضوع نقل التكنولوجيا (مثل الماء ، أم تدبير النفايات الصلبة ، أم إنتاج طاقة أكثر نظافة) ؟

- كيف يمكن جعل نقل التكنولوجيا أكثر فاعلية في ظل تزايد العولمة والتجارة الحرة ؟

ط - البحث العلمي والتطور التكنولوجي :

لسوء الحظ فقد تخلف وتراجع البحث العلمي والتطور التكنولوجي في المنطقة بشكل كبير . وبالتالي فإن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع ذات الأولوية من أجل دعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الرشيدة المستدامة . إن التنمية وامتلاك تكنولوجيا إنتاج المياه على وجه خاص تعتبر على رأس أولويات المنطقة .

نقاط النقاش :

- كيف يمكن تطوير البحث العلمي والتطور التكنولوجي خاصه في مجال القضايا الإقليمية الهامة كمسألة تحليمة مياه

بالمنطقة ولكن كيف يجب علاج العلاقات الإقليمية بشكل يساعد على خلق مناخ ملائم لتحقيق هذه الوحدة؟ وهل يتوجب على المنطقة التطلع إلى توطيد علاقاتها على نحو أعمق مع الشمال (أي العلاقة مع أوروبا) أو الجنوب (أي العلاقة مع إفريقيا)؟

ويجب على بلدان المنطقة الاستعداد لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناجمة عن الوحدة الإقليمية والعالمية. وهذا ما يتطلب تغييرًا في البنية المؤسساتية وأسلوب الحكم والتحول الثقافي باتجاه ثقافة العولمة.

نقاط النقاش :

تطلع المنطقة إلى تمية وحدة تجارية





ورقة عمل حول

القضية الفلسطينية واتفاقية الأقصى المباركة

مقدمة من الوفود البرلمانية العربية

المشاركة في المؤتمر الثاني لاتحاد مجالس

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

(الرباط 25/9/2001)

العالمية من إقامة دولة إسرائيل العنصرية
بقرار من الأمم المتحدة .

ومنذ نشوئها في عام 1948 وحتى اليوم كانت الصفة الملزمة لإسرائيل هي العدوان والتوسيع . وقد تجلى ذلك واضحاً بمشاركةها في العدوان الثلاثي على مصر ثم في عدوانها الغادر على مصر وسوريا والأردن عام 1967 ، وغزو لبنان عام 1982 واحتلال جنوبه وبقاعه الغربي . وترافق هذه الأعمال العدوانية البشعة بحركة محمومة لبناء المستوطنات واستقدام اليهود من جميع بقاع الأرض للإقامة فيها في محاولة لتغيير التركيب demografique للأراضي العربية المحتلة ، لاسيما في مدينة القدس الشريف . كما ترافق اعتماد إسرائيل بارتكاب عدد لا يحصى من المجازر البشعة ضد الشعب العربي الفلسطيني في دير ياسين وقبة وكفر قاسم ، وفي الجولان وفي صبرا وشاتيلا وقانا في لبنان ، فضلاً عن تدمير البيوت وطرد السكان العرب الأصليين

لم يعرف التاريخ العربي ، قديمه وحديثه ، قضية حظيت بالقدر الكبير من الاهتمام والجدية والمتابعة بمثل ما حظيت به قضية فلسطين وقضية القدس الشريف . ففلسطين والقدس لهما مكانهما الخاصة وقدسيتهما في قلوب جميع العرب والمسلمين ، وشكلتا على امتداد التاريخ عنصر توحيد لموافقهم وإيماناتهم .

وتشير حقائق التاريخ إلى أن توافق المصالح الاستعمارية - الصهيونية الذي دشنه وعد بلفور الصادر في تشرين الثاني نوفمبر 1917 قد أدى إلى زرع كيان غريب في قلب الوطن العربي يفصل مشرقه عن مغربه ، ويقف حائلاً دون توحيد الأمة العربية وعائقاً في وجه نهوضها وتطورها ، مما يسهل على تلك القوى إبقاء الوطن تحت هيمنتها الكاملة .

وأدت هذه المؤامرة التي حظيت بدعم بريطاني في بادئ الأمر ، ثم بدعم أمريكي لاحق ، إلى احتلال فلسطين وتشريد شعبها في مختلف بقاع الأرض ، وتمكين الصهيونية

ولكن وصول حكومة الليكود إلى السلطة في إسرائيل قلب الأوضاع رأساً على عقب . لأن هذه الحكومة لم تخف رفضها لكل ما تم التوصل إليه في إطار عملية السلام ، كما لم تخف أنها لن تتخل عن سياساتها القائمة على الاحتلال والعدوان ورفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومحاولات تهويذ القدس ، أي أنها بالختصار ، تنسف عمداً جميع المحاولات الرامية إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة ، مستندة في ذلك إلى دعم واضح من الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف موقفاً مماثلاً لإسرائيل بخصوص تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتعتمد معايير مزدوجة بهذا الخصوص .

□ □ □

ونتيجة لسياسات حكومة إسرائيل واستفزازاتها المتواصلة للشعب العربي الفلسطيني ، لا سيما في القدس الشريف ، والتدابير المتالية التي اتخذتها فيما يتعلق بالمدينة المقدسة ، تفجرت الانتفاضة الحالية للشعب الفلسطيني في أيلول - سبتمبر من العام الماضي لحرق الأرض تحت أقدام المحتلين الصهاينة ولتحول إلى خيار شعبي فلسطيني راسخ مصمم على تحرير الأرض المحتلة وانتزاع جميع الحقوق المغتصبة .

وفي مواجهة هذه الانتفاضة الباسلة التي وحدت جميع قوى الشعب العربي الفلسطيني ، وبتأكيد شامل من العالمين العربي والإسلامي ، صعد الكيان الصهيوني هجمته العدوانية الشرسة على نحو خطير تجاوز في مجرياته كل الحدود وتحول إلى حرب إبادة شاملة مستخدم فيها قوات الاحتلال الصهيوني كل أنواع الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً ، ناشرة الدمار على امتداد الأرض الفلسطينية لضرب التواصل فيما بينها وشل الحياة الاقتصادية فيها وأغتيال قادة المنظمات الفلسطينية ونشطاء

منها ، وملء السجون الإسرائيلية بالألاف من المعتقلين العرب الذين مارست وتمارس عليهم أفعى أساليب التعذيب .

وإلى جانب كل ذلك رفضت إسرائيل ، وما تزال ترفض ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإقامة دولة المستقلة على ترابه الوطني وعودة اللاجئين من أبنائه ، كما ترفض بإصرار تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط ، لا سيما القرارات 242 ، 338 ، 425 .

وعلى الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل فإن البلدان العربية قد رفضت التسليم بالأمر الواقع الذي أرادت إسرائيل فرضه عليها . وكانت حرب تشرين (أكتوبر) 1973 ، والانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني ، والتصدي المتواصل للاحتلال الإسرائيلي في الجولان ، ونضال المقاومة الوطنية في جنوب لبنان وبقاعه الغربي وانتصارها ، كلها شواهد أكدت رفض العرب للاحتلال وتصديهم على المقاومة حتى استرداد الأرض المحتلة والحقوق المغتصبة .

لقد أشارت سياسة إسرائيل وممارساتها الغضب والاستكبار في جميع بلدان العالم . وأدرك المجتمع الدولي خطورة تلك السياسة والممارسات على السلام والأمن الدوليين . وأدى تضافر الجهود الدولية إلى إطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد الذي أكد جملة من المبادئ في مقدمتها تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 و 425 .

وخلال عدة سنوات من المفاوضات في إطار عملية السلام أمكن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات على بعض المسارات ، وافتتحت آفاق لتحقيق تفاهم على مسارات أخرى .

الوطنية غير القابلة للتصريف ، وفي مقدمتها حقه في تحرير أراضيه المغتصبة وعوده اللاجئين والمردودين من أبنائه إلى وطنهم ، وفي تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، وعاصمتها القدس الشريف ، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرارات (181 ، 194 ، 242 ، 338) الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، ولقراري الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمر عمان وجاكرتا عام (2000 م) ، ويستطرر الرحمة على الشهداء الميامين الذين ضحوا بأرواحهم دفاعاً عن استقلال الوطن وسيادته ومؤسساته .

(2) تؤكد أن مدينة القدس الشريف ذات الهوية العربية الإسلامية هي جزء لا يتجزأ من الأرضي العربي المحتلة ينطبق عليها ما ينطبق على تلك الأرضي ، وتعلن رفضها واستثمارها القاطعين لقرار سلطات الاحتلال الصهيوني ضد القدس ، وتدين السياسات والممارسات الإرهابية الصهيونية الرامية إلى تغيير المعالم الجغرافية والسكانية والوضع القانوني السياسي للمدينة المقدسة ، بما في ذلك زرع البؤر والأطواق الاستيطانية داخلها وفي محيطها وانتهاك حرمة مقدساتها ومحاولتها إفراغها من سكانها العرب تنفيذاً لمخطط تهويدها .

(3) تعلن أن الاستيطان الإسرائيلي في الأرضي العربي المحتلة يشكل انتهاكاً صارحاً لقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، واعتداء سافراً على الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية وتهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة والعالم ، وتطالب بوقف وإزالة جميع أشكال الاستيطان والامتناع عن بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة، وتدعم بكل الوسائل تصدي الشعب العربي الفلسطيني واتفاقه الباسلة للاستيطان

الانقضاضية بهدف كسر إرادة الشعب الفلسطيني وإجهاض اتفاقه وتصفية قضيته ، بالإضافة إلى التهديد بتوسيع نطاق هذه الحرب إلى البلدان العربية المجاورة .

ومن الواضح أن الفظائع التي ترتكبها حكومة السفاح شارون تمثل حلقة جديدة من المخطط العدواني الذي جرى الإعداد له منذ فترة طويلة ، ويهدف إلى التوصل من عملية السلام واستحقاقاتها ومن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل لم تتضج لا سياسياً ولا أيديولوجياً ولا مجتمعياً للسلام والتعايش مع جيرانها ، وأنها ماضية في غيها وفي تنفيذ مشروعها الصهيوني التوسعي لبناء دولة توراتية ليست لها أية مقومات للحياة .

ومن الواضح أيضاً أنه ما كان لهذه الحرب الوحشية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني أن تتواصل لولا الدعم المتواصل والتغطية السياسية والإعلامية التي تحظى بها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ موقفاً شديداً الانحياز إلى جانب إسرائيل ، ضاربة عرض الحائط بجميع القرارات الدولية ومتجاهلة تعرض مصداقيتها ، كراعٍ لعملية السلام ، إلى الشك والانهيار .

□ □ □

إن الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمر الثاني لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي :

(1) تحبي الانقضاض الباسلة للشعب العربي الفلسطيني التي تدخل هذه الأيام عايمها الثاني وهي أشد تصميماً على التواصل حتى النصر ، وتؤكد مساندتها المطلقة لكفاح الشعب العربي الفلسطيني وتصديه البطولي للحرب الوحشية التي تشنها عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، وتحبى صموده في وجه آلة الحرب والإرهاب وإجراءات القمع الإسرائيلية ، وتمسكه بحقوقه

طريق الإسراع بإرسال قوات دولية ومرابيبن دوليين ، وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص بعدم عرقلة عمل مجلس الأمن لاتخاذ مثل هذا القرار .

(8) تؤيد القرارات الصادرة عن القمتيين العربيتين في القاهرة وعمان وقرارات القمة الإسلامية في الدوحة ، وتدعو الحكومات العربية والإسلامية إلى الاستقرار في تنفيذ القرارات الخاصة بدعم الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته المباركة بما يعزز من صموده ويساعده على إحباط المخططات الصهيونية .

(9) تدعى الهيئات والمؤسسات والمنظمات الشعبية وكافة المواطنين في العالمين العربي والإسلامي إلى دعم ومساندة الشعب العربي الفلسطيني وسلطته الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وانتفاضته الباسلة وتقديم الدعم المادي عبر تعليم إنشاء هيئات وصناديق شعبية في كل بلد لهذا الغرض لخلق حالة مستمرة من المساندة للشعب العربي الفلسطيني تمكنه من مواصلة انتفاضته المجيدة ومقاومة المشروع الصهيوني بمختلف مظاهره الفكرية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية .

(10) تطالب بوقف جميع الاتصالات السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني طالما استمر في العدوان والحصار على الشعب العربي الفلسطيني وسلطته الوطنية ، وتدعو إلى وقف وتجريم جميع أشكال العلاقات وجميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعم اللجان الشعبية المناهضة لعملية التطبيع مع إسرائيل ، والالتزام بتطبيق أحكام المقاطعة ضده حتى تحقق السلام العادل والشامل .

(11) تستكر الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضد سوريا ولبنان ، وتدين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على موقعى السرادارات السورية والانتهاكات

والمستوطنين ، وتطالب المجتمع الدولي وراعي عملية السلام بوجه خاص ، الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1322) لعام 2000م والقرار (7/10) للدورة الطارئة للجامعة العامة للأمم المتحدة الذي يطالب جميع الدول عدم تقديم مساعدات لإسرائيل في مجال الاستيطان .

(4) تستكر الأعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني من قتل مستمر وترويع للمواطنين العزل من شيوخ وأطفال ونساء ، وأغتيال لنشطاء الانتفاضة الوطنية ، وقصف للأحياء السكنية ، وتدمر للمنازل على رؤوس ساكنيها ، وتجريف للأراضي ، واقتلاع للأشجار ، وتدمر للمنشآت الصناعية والاقتصادية والبني التحتية .

(5) تدين استعمال الكيان الصهيوني للأسلحة الفتاكه والمحرمة دولياً كالغازات السامة والذخائر شديدة الانشطار والبيوت يوم المنصب ، وتدعو الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية ذات الصلة إلى اتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة .

(6) تطالب بإجراء محكمة دولية لمرتكبي الجرائم والانتهاكات الخطيرة التي تمارسها قوات الاحتلال الصهيوني ، وعلى رأسهم الإرهابي شارون ، ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني ومواطني البلدان العربية الأخرى ومعاقبتهم على ارتكاب تلك الجرائم طبقاً لأحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان .

(7) تطالب الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن الدولي ، بوصفه الهيئة الدولية المسؤولة أساساً عن حفظ السلام والأمن الدوليين ، بتحمل مسؤولياته من أجل الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وتأمين الحماية الدولية اللازمة للشعب العربي الفلسطيني من حرب الإبادة التي تشنها عليه قوات الاحتلال الصهيوني عن

الصهيوني ، ودعم حق لبنان في مياهه وفي مواجهة الأطماع الإسرائيلية بهذه المياه ، كما تساند حق لبنان في الحصول على تعويضات عن الدمار الذي خلفه الاحتلال الصهيوني في أراضيه .

14) تعرب عن قناعتها بأن الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط هو تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، خاصة قرارات مجلس الأمن الدولي (242) ، (338) ، (425) وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وحقهم في التعويض ، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

15) تدين الموقف الأمريكي المنحاز للعدوان الصهيوني على الشعب العربي الفلسطيني ، وتؤكد مجدداً استكارها للموقف الأمريكي في مجلس الأمن الدولي ضد طلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ، وتجدد استكارها لقرار الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف ، وتدعم الإدارة الأمريكية إلى التخلص من سياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع القضايا العربية واتخاذ مواقف موضوعية من الصراع المتفجر في المنطقة .

للمجالين الجوي والبحري للبنان ، وتعلن تضامنها المطلق مع سوريا ولبنان في مواجهة تلك التهديدات والاعتداءات ، وتدعو جميع الدول الشقيقة والصديقة إلى الوقوف بحزم إلى جانب سوريا ولبنان ضد أي اعتداء إسرائيلي عليهم وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك .

12) تثمن الموقف السوري المبدئي والثابت في تصديه للمشروع الصهيوني التوسيعي ، وتؤكد تضامنها الكامل مع سوريا ومساندتها في استعادة كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام 1967 م ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة (242) و (338) ، كما تؤكد رفضها المطلق للقرار الإسرائيلي بضم الجولان ، ولكن الإجراءات الإسرائيلية الهدافة إلى تغيير الوضع القانوني والديموغرافي في الجولان السوري المحتل ، وتشيد بصمود المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل وبيؤكد مساندتهم في تصديهم للاحتلال وتمسكهم بأرضهم وهويتهم العربية .

13) تؤكد مجدداً دعمها الكامل للبنان والمقاومة الوطنية وحقها في مقاومة الاحتلال الصهيوني لتحرير كامل الأراضي اللبنانية بما فيها مزارع شبعا ، وتطالب بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني ، وإزالة الألغام التي خلفها الاحتلال



وجهة نظر

في الدبلوماسية البرلمانية⁽¹⁾

إعداد : النائب السيد صلاح الدين بوجاه
عضو لجنة التربية والثقافة والإعلام والشباب
في مجلس النواب التونسي

ظاهرة العولمة ، وما يحفل بها من استفهامات سياسية واقتصادية وثقافية تقتضي من الإنسانية المزيد من التأمل والنظر .

ولاشك أن البرنامج المستقبلي لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي قد أكد ضرورة انخراط تونس في هذا الإيقاع العالمي الجديد الذي يلح على ضرورة المشاركة ... في أوسع مفاهيمها ، ضمن تصور جديد للإنسان ، إنسان الغد ومواطن العالم !

في هذا السياق نشير إلى أن تطور مفهوم المجتمع المدني يزيد الدبلوماسية البرلمانية حضوراً وتأثيرة ، ويكتسبها قيمة وجودى ، بالإضافة إلى أن المسألة برمتها تثار ضمن قضايا الديمقراطية والحداثة ، وحفظ حقوق الإنسان .

وإذا سلمنا بأن التحولات الكبرى الحاصلة اليوم هي تحولات ثقافية بالأساس ... أيفنا أن الإسهام في الحوار المدني العالمي إسهام في توجيه هذه التحولات الوجهة الصحيحة التي

من المفاهيم الشائعة اليوم مفهوم « الدبلوماسية البرلمانية » . وليس هذا المفهوم بالمعنى الجديد ، وإنما هو قديم قدم البرلمانات في العالم ، إذ نشأ ليواري « الدبلوماسية الحكومية » ... أو قبل « الدبلوماسية » على وجه العموم والاطلاق . إنه يوازيها ويختلف عنها في أن ! أو فلنجزم بأنهما يسيران في خطين متوازيين بلتقىان ، على عكس القاعدة الهندسية الشائعة !

ويقوم المصطلح بالأساس على اعتبار المجالس البرلمانية في العالم فضاء ملائماً للحوار وتبادل المشورة والرأي ، يستقبل نواب الدول الأخرى ويشرف على تنظيم الندوات والملتقيات ... ضمن إطار البرلمان الدولي بمختلف شعبه وفروعه ، أو ضمن المجموعات البرلمانية الإقليمية .. نظير المجموعة العربية ، والمجموعة الأفريقية .

وبعينينا أن نؤكد هنا أن مثل هذا الجهد الثنائي الدولي ماقني يزداد أهمية بعد انتشار

⁽¹⁾ عن مجلة الحياة السياسية التونسية العدد 46 - تموز - يوليو - 2001 .

مكّنها - خاصة بعد تحول السابع من نوفمبر - من النهوض بدور ريادي في باب حوار الحضارات ، ودعم السلم العالمي وتأكيد قيم التسامح والتضامن والحرية !

ولاشك أن هذه المسائل قد وردت جلية في البرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي الذي أكد حضور تونس في الفضاء الإعلامي المعلوم ، واقتضى أن تظل بلادنا عاملة على إحياء ودعم قيم الحرية والتسامح في الداخل والخارج .

ضمن المحور الاقتصادي يمكن أن تنهض الدبلوماسية البرلمانية بدور الرائد الذي يستشرف الفرص التجارية والصناعية والفلاحية الممكنة في هذه القرية الكونية والتي من شأنها أن تعزز تطورنا الاقتصادي ، فتكون مثل هذه اللقاءات الأولية فاتحة تهيئ المناخ لرجال الأعمال وللإدارة ولجميع هيأكل التدخل الاقتصادي كي تتجز شراكة مجدهية ضمن مناخ ملائم . والأمثلة كثيرة في هذا السياق سواء ضمن العلاقة بالاتحاد الأوروبي أو في الأسواق الجديدة نسبياً كأمريكا الجنوبية واليابان .

أما المحور الاجتماعي فيمكن للدبلوماسية البرلمانية أيضاً أن تقوم فيه بدور المنشط الفعلي خاصة أن انتشار اقتصادي السوق في العالم قد أثار أسئلة اجتماعية كبيرة وفي إمكان بلادنا أن تسهم في الجدل القائم على وجوب المحافظة على إنسانية الإنسان ، ورعاية حقوقه وضمان أمنه .

وفي المحور السياسي يمكن للنائب أن يكون حاملاً لرسالة هي رسالة تونس ، تونس العهد

خدم الناخبين الذين حملوا النائب شرف ومسؤولية تمثيلهم .

لذلك ينتظر أن تكون الأجوبة تلقافية بالمعنى الحضاري العام ، أي اقتصادية سياسية أمنية شاملة !

ولقد دأب مجلس النواب في بلادنا على تنظيم اللقاءات البرلمانية داخل تونس ، وعلى الإسهام في الندوات الإقليمية والدولية بالخارج، حتى أصبحت المسألة بمثابة التقليد الراسخ بالنسبة إلى النواب والموظفين على حد سواء ، خاصة بما استحدث من آليات عمل وهيكل اجتماعية وتلقافية .. تجمع بين النواب في مختلف البلدان ... ضمن جمعيات صداقة تثير المسائل السياسية ، وتعمق الحوار وتقترن الكثير من سبل المعالجة !

وقد كان لاختيارات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بالغ الأثر في توجيه أعمال نواب الشعب بحيث تكون موازية لجهود السلطة التنفيذية ... سواء في وزارة الخارجية أو غيرها من القطاعات وال المجالات والاختصاصات .

ولاشك أن « الدبلوماسية البرلمانية » تتسم بالكثير من المرونة ، والقدرة على الاستباق ، مما يتتيح لها الفاعل الإيجابي مع مختلف الأطراف العالمية في مستويات و اختصاصات مختلفة ... ومن ثمة فهي ذات نجاعة وقدرة على الاستشراف ... بحيث تسهم في تهيئة الملفات الكبرى لتيسير للسلطة التنفيذية أن تقول كلمتها الأخيرة .

إن موقع تونس الجغرافي السياسي قد

وللإسهام في تطوير دبلوماسيتنا البرلمانية وتمكينها من أدوات عمل كفيلة بجعلها أكثر نجاعة وأقدر على الفعل إقليمياً ودولياً ، يمكن أن نقدماقتراحات الأولية التالية :

- ضرورة عقد حلقات عمل دورية بين أعضاء مجلس النواب والوزارات الفاعلة مثل وزارة الخارجية ، وزارة الثقافة ، وزارة التعاون الدولي ، وزارة السياحة وغيرها حتى يكون النائب على اطلاع شامل ومحسن على جميع المستجدات في الشأن .

- ضرورة دعم إدارة مجلس النواب بالموارد البشرية وبإمكانات مادية ، من أجهزة تخزين معلوماتية ونشريات محينة وسواءها .

- العمل على دعم تقاليد دبلوماسية فعلية ، بحيث يتجاوز العمل النبلي في المجال الصبغة المناسباتية ليندرج في سياق حلقات متكاملة متوازفة .

- إمكان التفكير في بعث لجنة دائمة تعنى بالدبلوماسية البرلمانية ضمن جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

إن جوهر الديمقراطية في العالم واحد ، والقيم التي تستند إليها إنسانية مشتركة ، أما الطريق إلى إرサتها ، وأسلوب التأسيس لها .. فعملية متعددة يمكن للعمل النبلي أن يسهم فيها بقسط هام .

ولقد اتسم فكر العهد الجديد في هذا الباب بفسح مجال المشاركة للجميع ... إيماناً بالحق

الجديد بقيمها وثوابتها المستندة إلى تاريخها الإصلاحي الطويل ونضالها الوطني وتوازنها واعتدالها ...

فالتضامن مثلاً يمثل قيمة إنسانية كبيرة ويمكن أن يكون حافزاً على المزيد من العمل الداخلي والخارجي وما دعوة الرئيس زين العابدين بن علي من أعلى منبر الأمم المتحدة للشعوب كي تولي هذه القيمة المزيد من العناية، إلا صرخة تستهض ضمير البشرية لجعل الفضاء المعلوم فضاء تضامنياً .

يتاح للنائب هنا أن يشرح وجهة النظر التونسية ويعرض نماذج من تجربتنا الوطنية كي يمكن المجتمعات المماثلة من شواهد حية تثبت نجاعة التوجه وإمكان النسخ على منواله .

أما في المحور الثقافي فيمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تعمل على إبراز مجمل القيم التي يؤمن بها مجتمعنا نتيجة المخاض الإصلاحي الذي شهدته منذ قرون ، وبما يتماشى مع شخصيته ومقوماته العريقة . ويعنينا أن نلاحظ أن سمة التعددية الراهنة تيسّر لمجلسنا النبلي تقديم وجهات نظر تتسم بالتنوع والاختلاف ويمكن أن تمثل إسهاماً في الجدل العالمي الذي هو في الأصل جدل ثقافي .

لهذا نلح على الدور الكبير الذي ندعى جمعاً إلى النهوض به دعماً لمفهوم المجتمع الدولي الواحد وتكييضاً لثقافة حقوق الإنسان وتشبيهاً بمقاهيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية وإيماناً بوجوب التوزيع العادل لشمار العلم والتكنولوجيا ورغبة في مزيد من التعايش بين البشر والأفكار والأديان والعقائد .

على عاتقها الاضطلاع بالإسهام في بلورة القيم الإنسانية المستحدثة في بلادنا وفي العالم .. خاصة أن تونس قد أضحت من العناصر الفاعلة في هذا « العالم البلدة » ... وقد أقبلت على أداء دور نساقع جديد ... هو من قبيل سالف ما أدت ضمانته « العالم القديم » ... ساعة لم تقع بدور الهاشم ... إنما كانت المحور ... في أكثر من حقيقة !

في الاختلاف ، وبوجوب حفظ حرية التعبير ، وحماية القدرة على إعلان المواقف والأراء . ولاشك أن التحولات الداخلية والعالمية قد سرت للسلطة التنفيذية أن تعيد النظر في دورها ... دون التخلّي عن خياراتهما السياسية والاجتماعية الكبرى ذات البعد الاستراتيجي .

ضمن هذا السياق ندرك قيمة وجدوى « الدبلوماسية البرلمانية » اليوم ، إذ يقع



28 أيلول (سبتمبر) 2001
الذكرى السنوية الأولى للاحتفاظية الباسلة

